عمادة الدراسات العليا

جامعة القدس

المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني

حسب وجهة نظر عينة من أفراد المجتمع

فاطمة فؤاد محمد عياد

رسالة ماجستير

القدس - فلسطين

1436هـ /2015م

المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني

حسب وجهة نظر عينة من أفراد المجتمع

إعداد:

فاطمة فؤاد محمد عياد

بكالوريوس دراسات إسلامية - جامعة القدس - فلسطين

المشرف: د. بسام بنات

قدمت هذه الدراسة استكمالا لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة– مسار بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية، معهد التنمية المستدامة– جامعة القدس.

1436هـ /2015م

جامعة القدس

عمادة الدراسات العليا

معهد التنمية المستدامة

إجازة الرسالة

المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني

حسب وجهة نظر عينة من أفراد المجتمع

إعداد: فاطمة فؤاد محمد عياد

الرقم الجامعي: 21112559

المشرف: د. بسام بنات

نوقشت هذه الرسالة وأجيزت بتاريخ2015/4/28م من لجنة المناقشة المدرجة أسماؤهم وتواقيعهم:

1. رئيس لجنة المناقشة:د. بسام بنات التوقيع.....
2. ممتحناً داخلياً د. عبد الوهاب الصباغ التوقيع.....
3. ممتحناً خارجياً أ.د ذياب عيوش التوقيع.....

القدس– فلسطين

1436هـ/2015م

الإهداء

إلى من علماني حب العطاء أبي وأمي..... إلى أحبائي إخوتي وأخواتي

إلى من ساعدني وساندني ودعم طموحاتي زوجي العزيز

إلى وطني أرضه وهواؤه ودماء شهدائه

إلى نساء فلسطين جميعا

إلى الطامحات في حياة أفضل

إلى أستاذي ومشرفي الفاضل: د. بسام بنات

إليهم جميعاً أهدي هذا العمل العلمي المتواضع.

فاطمة فؤاد محمد عياد

إقرار

أقر أنا معدة الرسالة أنها قدمت الى جامعة القدس، لنيل درجة الماجستير، وأنها نتيجة أبحاثي الخاصة باستثناء ما تم الإشارة إليه حيثما ورد، وأن هذه الرسالة أو أي جزء منها لم يقدم لنيل أية درجة عليا لأي جامعة أو معهد أخر.

فاطمة فؤاد محمد عياد

التوقيع:

التاريخ: 2015/4/28م

شكر وعرفان

أما وقد أنجزت هذه الرسالة فأتوجه بخالص الحمد والشكر لله عز وجل أولا الذي أعانني على إتمام هذا العمل المتواضع.

إلى كل من ساهم في إنجاز هذه الرسالة. إلى مشرفي الفاضل الدكتور بسام بنات. إلى جامعة القدس التي منحتني فرصة الالتحاق بالدراسات العليا، ومن ثم إلى معهد التنمية المستدامة ممـــثلاً بهيئتـــه الأكاديمية والإدارية لما بذلوه من جهد وعطاء.

إلى أعضاء لجنة تحكيم الاستبانة الذين ساهموا بجهودهم في الارتقاء بمستواها العلمي.

الشكر الجزيل إلى أعضاء لجنة المناقشة الذين ساهموا في إثراء المعلومات والارتقاء بهذا الجهـــد المتواضع.

وأتقدم بجزيل الشكر لموظفي المحاكم النظامية والشرعية الذين ساعدوني بتعبئة الاستبيان، وكافـــة أفراد المجتمع الذين توجهت إليهم ولم يبخلوا في تعاونهم.

إلى زملائي الأعزاء في الدراسة والعمل، الذين قدموا الدعم والمساندة خلال فترة الدراسة.

فاطمة فؤاد محمد عياد

تعريفات:

التنمية: هي العملية التي تستهدف رفع مستوى دخول الأفراد وزيادة الدخل القومي، وإعادة توزيع الدخل الكلي بين أفراد المجتمع بصورة تؤدي إلى تقليل الفوارق. وبعبارة أخرى، فإن التنمية تعني عملية تحسين نوعية حياة المجتمع، مع تأكيد المساواة بين الجنسين في العائدات والحقوق والواجبات، وتوجيه اهتمام خاص ونشاط مركز على المجموعات التي تعاني من الفقر واللامساواة. وتشكل النساء نسبة كبيرة من هذه المجموعات، ومن ثم لا بد أن تعنى التنمية بقضايا المرأة كأمر جوهري من أجل تحقيقها (فيضي، 2007).

المرأة والتنمية: هو التأكيد على رغبات النساء وما يقمن به في الأسرة والمجتمع، وإعطاؤهن الفرص والمهارات والموارد التي تمكنهن من أداء هذه الأعمال التنموية. وتعتمد سياسة المرأة والتنمية على رسم برامج تخطيط أكثر عدالة ومنطقية (فيضي، 2007).

الموارد البشرية: الأفراد وما يملكون من المال والمعارف والخبرات والمهارات والمؤهلات والمهن والحرف الموجودة في المجتمع (FAO,2003).

الموارد المجتمعية: المؤسسات والتنظيمات (جمعيات تنموية، وتعاونية، وخيرية، واستهلاكية، وصناديق مجتمعية تراثية) والتقاليد والثقافات والأعراف الموجودة في المجتمع (FAO, 2003).

القضاء: الحكم والاداء وعمل القاضي ورجال القضاء: الهيئة التي يوكل اليها بحث الخصومات للفصل فيها طبقاً للقوانين(المعجم الوسيط،772).

القانون الأساسي: هو الوثيقة الدستورية التي تنظم حقوق الأفراد وحرياتهم والسلطات المختلفة في السلطة الوطنية الفلسطينية. نشر هذا الدستور في الوقائع الفلسطينية (الجريدة الرسمية) في

العدد 2 الصادر بتاريخ 2003/3/19م. أصبح القانون الأساسي الفلسطيني سارياً بتاريخ (7/7/2002)، وهو بمثابـــة الدستور الفلسطيني للمرحلة الانتقالية، وحسبما هو معروف؛ فإن الدستور كقانون أعلى في الدولة يقوم على تنظيم علاقة السلطات العاملة مع بعضها بعضاً وصلاحياتها ومنه تستمد الحقوق الأساسية والحريات العامة للأفراد، وبموجبه تتحدد طبيعة النظام الأساسي (موقع وزارة العدل، 2014).

قانون الخدمة المدنية: هو قانون العمل المطبق في المؤسسات الحكومية الفلسطينية، ومن خلاله يتم تحديد الإطار الذي سيعمل من خلاله الموظف، وتنظيم العمل في الوزارات وتعطي الموظفين حقوقهم من إجازات ورواتب وعلاوات، وغيرها من أمور تتعلق بالموظف الحكومي، ويعنى – أيضاً– بتحديد الفئات الوظيفية، وكيفية التوظيف في هذه المؤسسات الحكومية، تشمل أحكام هذا القانون الموظفين العاملين في الدوائر الحكومية، ويتقاضون رواتبهم مـــن خزينـــة الدولة (السلطة الوطنية الفلسطينية حسب نظام تشكيلات الوظائف. صدر في عام 1998م، وتم تعديله وأصـــبح ساري المفعول في 2005/7/1، ولتطبيق هذه القوانين فإنها تتبـــع بلـــوائح لتفسير وتوضـــيح القوانين، وتحديد ما يتطلبه القانون (معهد الحقوق، 2013).

صنع القرار: جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود، وتتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها، وتحليلها وتقييمها، وجمع البيانات، واقتراح الحلول المناسبة، وتقييم كل حل على حده، ثم اختيار أفضل الحلول (محمد، 1988).

الملخص

هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني حسب وجهة نظر عينة من افراد المجتمع، معيقاتها، وآفاق تطويرها. وقد عالجت الدراسة موضوعها كظاهرة متعددة الأبعاد، تناولتها الأبحاث النظرية والميدانية، ولم تركز عليها من بعد واحد. وتنبع أهمية الدراسة كونها الدراسة الأولى –على حد علم الباحثة– التي تتناول موضوع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، ودورها في بناء المؤسسات الوطنية وتنميتها.

وتحقيقاً لذلك طوّرت الباحثة استبانة تضمنت (61) فقرة وزّعت على ثلاثة محاور وهي: اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، والمعيقات التي تواجهها، وسبل تعزيز دورها في هذا المجال. وقد طبّقت أداة الدراسة على عينة من المواطنين بمحافظات: نابلس، ورام الله والبيرة، وبيت لحم بلغت (384) مواطناً ومواطنة، اختيرت بالطريقة الطبقية العشوائية، طبقية من حيث متغير المحافظة. وبعد جمع بيانات الدراسة، عولجت إحصائياً باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وأظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات أفراد العينة كانت متوسطة حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك من خلال عدة مؤشرات جاء في مقدمتها: تأكيد أفراد العينة أن القاضي الجيد جيد سواء كان رجلاً أو امرأة، وأن دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لطموحاتها، وأنها تستطيع العمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني، وأنه من الضروري تعريف أفراد المجتمع بأهمية دخولها سلك القضاء الفلسطيني.

وأشارت النتائج إلى وجود معيقات تحول دون قيامها بهذا الدور، ومن أهمها: سيطرة القيم الذكرية في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني، وعدم تقبل أفراد المجتمع لفكرة دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني. في المقابل أكد المبحوثين على أهمية تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني من خلال عدة سبل ومن أهمها: تطوير قدرات ومهارات المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني، وضرورة توعية أفراد المجتمع بقدرتها في هذا المجال، وتشجيعها على خوض تجربة سلك القضاء الفلسطيني، ومنحها فرصة لإثبات قدرتها فيه، من خلال تبادل الخبرات مع الدول التي تحتل فيها المرأة مكانة في سلك القضاء.

وخرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات أهمها: ضرورة توعية أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً لأهمية دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، والعمل على معالجة المعيقات الاجتماعية التي تحد من مشاركتها في هذا المضمار، وضرورة إجراء دراسات تتبعية متخصصة من شأنها تعزيز مشاركة المرأة في المؤسسات العاملة في المجتمع الفلسطيني بعامة، وفي سلك القضاء الفلسطيني بخاصة.

"Woman Development In Decision Making Positions In The Palestinian Judiciary System'

Prepared by: Fatma Fouad Mohamad Ayyad

Supervisor: Bassam Banat

Abstract:

The study aims to identify the reality, obstacles and prospects of woman development in decision making positions in the Palestinian Judiciary system. The study has tackled its subject as a multi-dimensional phenomenon addressed by both theoretical and applied researches. This is the first study, to the researcher knowledge, that specifically tackles the issue of women engagement into the judiciary system and their role in building and developing national institutions.

To achieve this end, the researcher developed a 61-item questionnaire; divided into three sub-scales as follows: citizens' views regarding women engagement in the Palestinian judiciary, obstacles facing women and means of reinforcement of women role in this regard. The study tool was administrated to three hundred and eighty four males and females citizens stratifiedly selected from Nablus, Ramallah, Al Birreh and Bethlehem governorates. Data was analyzed using the statistical package for social sciences (SPSS).

Findings demonstrate that participants had a moderate attitudes regarding women engagement in the Palestinian judiciary based on several indicators, as follows: a good magistrate is good regardless of gender; women engagement into the Palestinian judiciary is a fulfillment of their ambitions; a woman is capable of working as a magistrate in the Palestinian judiciary, and it is essential to spread awareness among members of the society of the significance of woman introduction and engagement into the Palestinian judiciary.

Results had indicated the existence of obstacles that prevent woman from carrying out this role; most important of which is the prevalence of male values in the position of decision making in the Palestinian judiciary and refusal of the society members of the idea of woman engagement in the Palestinian judiciary. In contrast, the subjects stressed the importance of reinforcement of women engagement in the Palestinian judiciary using several means most important of which are development of woman capabilities and skills to engage into the Palestinian judiciary, the need to spread awareness about women

capabilities in this field, the need to encourage women to experience the field of Palestinian judiciary and granting them the opportunity to prove themselves through exchange of experiences with countries where the women occupy a significant rank in the judiciary.

The study came out with a number of recommendations most significant of which are the need to spread awareness among community members (males and females) of the significance of woman engagement into the Palestinian judicial system and the need to tackle the social obstacles which limit woman participation in this context. It is also essential to conduct specialized follow up studies to reinforce women engagement in institutions operating in the Palestinian community in general and the Palestinian judiciary in particular.

الفصل الأول

الخلفية العامة للدراسة

1.1 المقدمة

عرف دور المرأة الفلسطينية، على مدى قرن من الزمن، في صنع جيل قادر على أن يؤدي رسالة عظيمة في بلدنا فلسطين، رغم ظروف القهر والاحتلال الذي لا زال رابضاً على أرضنا، ولم يقتصر دورها على الوقوف عند تربية الأبناء، بل كانت وفي حالات كثيرة المربية والمعلمة والموجهة للأسرة الوحيدة في كثير من الأسر الفلسطينية.

تلعب المرأة الفلسطينية دوراً مهماً في عملية التنمية المجتمعية، وإذا ما أُريد لهذا الدور أن يكون فعالاً، فلا بد من توفير مقومات أساسية تمكنها من المشاركة الإيجابية في حركة التنمية، أما التنمية المجتمعية فيقصد بها كل ما يتصل بالمشاركة في اتخاذ القرارات، أو تنفيذ الخطط والبرامج والمشاركة في الخدمات العامة، والاستفادة من الخدمات التي تقدمها تنظيمات التنمية، والتي تزيد وحدة المجتمع وتماسكه. ومما لا شك فيه أن المرأة نصف المجتمع الفلسطيني ولديها طاقات هائلة مثلها مثل الرجل، كما أن الوظيفة تمثل ضمانة للمرأة. تعتمد خصائص المرأة في مجال التنمية

بالأساس على المساهمة في القوى العاملة والتحصيل العلمي والتدريب، وملاءمة هذا الإسهام مع متطلبات العمل، فعلى مستوى التعليم فهو مهم للمرأة كالرجل للرجل تماما، وهو ضرورة ملحة لعملية التنمية. فالمرأة هي المسؤولة عن تربية الأجيال، وهي منتجة، ومستهلكة كالرجل، وأن مردود التعليم والعمل ليس محصوراً فيها فقط، ومما لا شك فيه أن مشاركة المرأة في القوى العاملة، تساهم في تنمية المجتمع والأسرة باعتبارها جزءاً من المجتمع، وعلى الرغم من ذلك فإن هناك نسبة كبيرة من النساء في فلسطين لا زالت عاطلة عن العمل لعدة أسباب، يأتي على رأسها التقاليد الاجتماعية، وعدم موافقة الأهل للنساء على العمل خارج المنزل. كما أن بعض العلاقات الأسرية بين المرأة والرجل تلعب دوراً في تعطيل عمل المرأة من قبل الرجل.

ترتبط عملية التنمية ارتباطاً وثيقاً بالمرأة العاملة، إذ أنه كلما تطور المجتمع زادت فرص المرأة في المشاركة في عملية بنائه، وذلك من حيث التمتع بحقوقها الطبيعية، وإنّ تخلف المجتمع ينعكس على وضع المرأة (سلباً) وذلك باعتبارها تشكل نصف المجتمع، ونصف القوى البشرية، وبالتالي فإنه إذا حجبت المرأة عن المشاركة في التنمية الاجتماعية الشاملة، فإنها تصبح مستهلكة لما ينتجه الرجل. ومن المعلوم أن هدف عملية التنمية هو إحداث تغييرات في المجتمع تطال المرأة والرجل معاً، ودحض ما يشاع من أن المرأة لا تستطيع تأدية العمل كما يفعل الرجل، والمشاركة في عملية التنمية الاجتماعية. والحقيقة التي لا يمكن تجاهلها، هي أن المرأة قد شاركت الرجل في الماضي والحاضر في جميع مجالات الحياة، ومن ضمنها المشاركة في سلك القضاء، ولها إسهامات كبيرة في تطور المجتمعات الإنسانية. وليس صحيحاً القول بأنّ المرأة عالة على المجتمع، فالمرأة لديها الحرية في كسب الرزق كالرجل، والعمل يمثل الوسيلة الأساسية لتنمية الفرد في كافة المجالات؛ الاجتماعية والاقتصادية والسياسية، وبالتالي يتعين على المجتمع أن يستغل طاقات أفراده في كافة المجالات لرفع مستوى المعيشة وترقية المجتمع ذاته (خطة الإصلاح والتنمية، 2008).

تتناول هذه الدراسة واقع المرأة في صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، وأهمية ذلك كون المرأة التي تتولى مثل هذا المنصب يجب أن تكون على قدرة كبيرة على صنع القرار واتخاذ القرار، الصائب في القضية التي تحكم بها، وإدارة المحكمة التي تعمل بها، وستحاول هذه الدراسة من خلال فصولها توضيح مفهوم صنع القرار في القضاء الفلسطيني، ودخول المرأة إلى مجال القضاء، والعقبات التي واجهتها ومدى تقبل الشارع الفلسطيني كون المرأة قاضية وكيف يكون عملها في القضاء جزءً من التنمية البشرية، كون المرأة الفلسطينية تشكل نصف المجتمع، وهي جزءٌ من رأس المال البشري. وعند عمل المرأة في المجالات المختلفة فإنه يتم استغلال أكبر للموارد البشرية، فعندما تكون المرأة واعية بأدوارها، فإن ذلك يساهم ويؤدي إلى تحقيق خطة تنموية شاملة، ويعطي الفرصة للكثير من النساء صاحبات الكفاءة لإثبات أنفسهن.

2.1 مشكلة الدراسة

تتمثل المشكلة البحثية لهذه الدراسة في محاولة التعرف إلى واقع المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، والصعوبات التي تتعرض لها، و سبل تعزيز مشاركتها في القضاء الفلسطيني.

3.1 مبررات الدراسة

جاءت هذه الدراسة نظراً لأهمية دور المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، ويمكن تلخيص مبررات الدراسة على النحو التالي:

- انخفاض مشاركة المرأة الفلسطينية في المراكز القيادية.

- كون قطاع النساء يمثّل شريحة كبيرة في مجتمعنا الفلسطيني، ويقدر على إحداث التغيير في البناء الاجتماعي وإنجاح التنمية الشاملة.
- الرغبة في دراسة اتجاهات المجتمع المحلي في دخول المرأة سلك القضاء.
- الرغبة في تسليط الضوء على دور المؤسسات الحكومية في مساعدة المرأة على صنع القرار.
- رغبة الباحثة كونها موظفة في سلك القضاء.
- ندرة الدراسات السابقة والمتعلقة بالمرأة وصناعة القرار في سلك القضاء الفلسطيني.
- الرغبة في إنجاز دراسة ذات علاقة في بناء المؤسسات وتنمية الموارد البشرية.

4.1 أهمية الدراسة

تنبع أهمية الدراسة الحالية كونها تسلط الضوء على دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني من خلال التعرف إلى واقع ومعيقات هذه المشاركة، وسبل تعزيزها، و يمكن تلخيص أهمية الدراسة فيما يلي:

- الأهمية العلمية: جاءت هذه الدراسة لتسد النقص في الدراسات البحثية والأكاديمية التي تناولت موضوع المرأة في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني، حيث أنه لا يوجد دراسة علمية كاملة بهذا الموضوع، وأن كل الذي يتوفر هو عبارة عن تقارير ودراسات متفرقة.
- الأهمية التطبيقية: ستوفر هذه الدراسة قاعدة من المعلومات للمواطن الفلسطيني، عن واقع ومعيقات عمل المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، بما يساعد على وضع خطط مستقبلية لأصحاب القرار، للسعي إلى ضمان مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار.

- أهمية مرتبطة بالباحثة: رغبة شخصية كون الباحثة موظفة في سلك القضاء الفلسطيني، وتنتظر فرصة لإتمام دراسة متعلقة بعملها.
- أهمية زمانية: فترة شديدة الخصوصية في حياة المجتمع الفلسطيني من ناحية تنمية المؤسسات. ويستفاد من هذا النوع من الدراسات في رسم الخطة الوطنية التنموية في المجتمع الفلسطيني لأن المرأة الفلسطينية تشكل نصف المجتمع الفلسطيني.
- تقديم بعض التوصيات للمسؤولين في جهاز القضاء الفلسطيني، لإيجاد الحلول المناسبة لمحاولة إشراك المرأة والاستفادة مما تملكه من قدرات.

5.1 أهداف الدراسة

تتمثل أهداف الدراسة بهدف رئيس ومجموعة من الأهداف الفرعية، ويكمن الهدف الرئيس لهذه الدراسة في التعرف إلى واقع المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني.

أما الأهداف الفرعية فيمكن تلخيصها فيما يأتي:-

- التعرف إلى اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني.
- التعرف إلى معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني.
- التعرف إلى سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني.
- التعرف إلى الفروق في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني وفقاً لمتغيرات: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعلاقة بقوة العمل، وقطاع العمل.

6.1 أسئلة الدراسة:

يتمثل السؤال الرئيسي لهذه الدراسة في: ما هو واقع المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني؟

أما الأسئلة الفرعية فيمكن تلخيصها فيما يلي:

- ما هي اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني؟
- ما هي معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني؟
- ما هي سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني؟
- هل هناك فروق في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني وفقاً لمتغيرات: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعلاقة بقوة العمل، وقطاع العمل؟

7.1 فرضيات الدراسة

تسعى الدراسة الحالية إلى التحقق من صحة الفرضيات الآتية:

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الديانة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير قطاع العمل.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن.
- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير العمر واتجاهات المواطنين من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني.

8.1 هيكلية الدراسة

تشتمل الدراسة الحالية على خمسة فصول على النحو الأتي:

الفصل الأول : المقدمة، ومشكلة الدراسة، ومبررات الدراسة، وأهمية الدراسة، وأهداف الدراسة، وأسئلة الدراسة، وفرضيات الدراسة، وهيكلية الدراسة.

الفصل الثاني : يتناول عرضاً للإطار النظري والدراسات السابقة، ويتناول موضوع المرأة الفلسطينية وصنع القرار، وسلك القضاء الفلسطيني، واهم الدراسات السابقة ذات العلاقة.

الفصل الثالث : منهجية البحث وأدواته، ومجتمع البحث، وعينة البحث وخصائصها، وأدوات البحث، وصدق أداة الدراسة والتحكيم، وثبات الأداة، وحدود الدراسة،

والتحليل الإحصائي لخصائص عينة الدراسة.

الفصل الرابع : يشتمل على التحليل الإحصائي للبيانات الناتجة عن استخدام الاستبانة كـــأداة للدراسة، وكذلك عرض النتائج ومناقشتها.

الفصل الخامس : النتائج والتوصيات التي خلصت إليها الدراسة.

وفي نهاية الفصول تم إرفاق قائمة بأهم المراجع العلمية الموثّقة التي تم الاعتماد عليها في الدراسة، وأخيراً الملاحق المساندة للدراسة.

الفصل الثاني

الإطار النظري والدراسات السابقة

1.2 مقدمة

تناول هذا الفصل من الدراسة الإطار النظري، والدراسات السابقة التي تم الحصول عليها من خلال الرجوع للمراجع ذات العلاقة بنفس الموضوع، سواء من الكتب أو المقالات أو شبكة الانترنـــت أو المؤسسات ذات العلاقة بموضوع الدراسة المرتبطة بالمرأة القاضية وصنع القرار.

سطّرت المرأة على مر العصور أسطراً من نور في المجالات المختلفة، ووقفت مع الرجال في المجالات كافة، فعملت في المجتمعات الزراعية إلى جانب الرجل، المجتمعات الصناعية كان لها حضورها وكذلك في المجتمعات الإسلامية في جميع المجالات، حيث كانت ملكة وقاضية وشاعرة وفنانة وأديبة وفقيهة ومحاربة، وفي وقتنا الحاضر ما زالت المرأة في المجتمعات تكد وتكدح وتساهم بكل طاقاتها في رعاية بيتها وأفراد أسرتها، فهي الأم التي تقع على عاتقها مسؤولية تربية الأجيال القادمة، وهي الزوجة التي تدير المنزل وتوجه اقتصادياته، وهي بنت أو أخت أو زوجة، وهذا يجعل الدور الذي تقوم به في بناء المجتمع دوراً لا يمكن إغفاله أو التقليل من أهميته، ولكن

قدرة المرأة على القيام بهذا الدور تتوقف على نوعية نظرة المجتمع إليها والاعتراف بقيمتها ودورها في المجتمع، وتمتعها بحقوقها وخاصة ما نالته من تثقيف وتأهيل وعلم ومعرفة لتنمية شخصيتها وتوسيع مداركها، ومن ثم يمكنها القيام بمسؤولياتها تجاه أسرتها، وعلى دخول ميدان العمل والمشاركة في مجال الخدمة العامة. مع تطور الأزمان، ومع بداية القرن الماضي بدأ الاهتمام بتنمية المرأة وتمكينها من أداء أدوارها بفعالية مثل الرجل والمشاركة في اتخاذ القرار في مختلف مناحي الحياة.

1.2.2 لمحة تاريخية عن المرأة الفلسطينية

إن الشعب الفلسطيني وعلى مر العصور تعرض للقهر والاحتلال، وحدثت به المقاومة الشعبية على جميع الأطر، والفئات العمرية، ومن كلا الجنسين، وفي خضم هذا الصراع الوطني قامت المرأة الفلسطينية بمشاركة الرجل، زوجاً كان أو أباً أو أخاً، فباعت ما تمتلكه من مصاغ لتأمين البندقية، وقامت بدورها في تأمين المعدات والسلاح والغذاء والمعلومات، "وبعضهن خضن مقاومة عنيفة بجانب رجالهن في ذلك الوقت ومنهن من لبست الزي العسكري، وتدربت على المقاومة المسلحة، ومنهن حكم عليهن بفترات سجن عالية تراوحت بين سبع سنوات إلى عشر سنوات (عبد العاطي، 2005).

وليس من المبالغة في شيء القول: إن المرأة الفلسطينية في مرحلة ما بعد النكبة كان لها دور هام، في تأجيج المشاعر الوطنية والحفاظ على الهوية وحق العودة، إلى جانب تأجيج المشاعر الطبقية والاجتماعية، نظراً لعمق معاناتها واتصالها المباشر مع كافة مظاهر الحرمان والمرض والمعاناة اليومية التي فرضت عليها تدبير ما لا يمكن تدبيره لأطفالها وأقاربها، في سياق المعاناة الأوسع التي تحيط الجميع من أبنائه وبناته في إطار من الرهبة والقسوة والخوف من الغد، والترقب والريبة، والحذر والاستنفار الدائم، وكان لنشاط المرأة الفلسطينية الفقيرة في مخيمات وقرى الضفة

والقطاع، دور بارز وملموس بصورة يومية في مقاومة الاحتلال عبر الانتفاضة، وقدمت المرأة الفلسطينية نسبة (7%) من شهداء الأعوام 1997-1987 و(2%) من جرحى الانتفاضة، وأكثر من (500) معتقلة فلسطينية في السجون الإسرائيلية طوال مرحلة الاحتلال والانتفاضة، وقد تميز هذا الدور بطابعه العفوي غير المنظم في جمعيات أو منظمات غير حكومية أو أطر نسويه أخرى، فقط كانت الدوافع الوطنية لكل الجماهير الشعبية الصادقة للقضية الوطنية مدخلاً ووعاء عبر عن حالة التوحد الشعبي الداخلي، والتفافه حول الشعار المركزي التوحيدي الناظم لكل الجماهير، على قاعدة وحدة الأرض والشعب، والمنظمة بكل فصائلها من أجل تقرير المصير وحق العودة والدولة. وهكذا أثرت المرأة الفلسطينية منذ بدايات الاحتلال على مسيرة النضال الفلسطيني بكل أشكاله، في الكفاح المسلح، وعلى الصعيد الوطني الاجتماعي (عبد العاطي، 2005).

وقد نص إعلان الاستقلال الفلسطيني (1988) على المساواة والعدالة الاجتماعية وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو الجنس، لكن التميز على أساس الجنس بقي مبدأ عاماً ولم يتحول إلى مشروع للتطبيق العملي في المجالات المختلفة وبعد توقيع اتفاقية أوسلو، وقيام السلطة الفلسطينية عام 1994، أصبحت المرحلة تشير إلي أنها مرحلة تحرر وطني وديمقراطي ما كرَس بدوره جدلاً كبيراً حول أيهم الأولى قضايا التحرر أم قضايا التنمية والمطالب الاجتماعية للإنسان الفلسطيني "رجل – امرأة"؟ كون المرأة الفلسطينية خلال المراحل السابقة شاركت في مسيرة الكفاح الوطني، وأجلت بصورة طوعية أو إكراهية، نضالها من أجل حقها في المساواة مع الرجل، وقد انعكس هذا سلباً على الحركة النسوية التي وقعت في الارتباك ذاته، والحيرة بين برنامجين: برنامج العمل الوطني، والبرنامج الاجتماعي. حيث ركزت المنظمات النسوية عملها على قضايا المرأة الاجتماعية، و تزايد انتشار المنظمات غير الحكومية بصورة غير اعتيادية ما بعد قدوم السلطة الوطنية، بما يزيد عن ألفي منظمة، (10%) من المنظمات ترتبط شكلياً أو عملياً

بقضايا المرأة دون اعتبار جدي للقضايا السياسية عموماً، وللقضايا الطبقية الاجتماعية المتعلقة بالمرأة بشكل خاص، وتحقيق العدالة الاجتماعية والمساواة للمرأة وغيرها من المواطنين، ففي هذا الإطار المنظم وعبر العلاقة الديمقراطية العصرية المتجددة مع كافة المنظمات والجمعيات تكمن إمكانية تغيير كافة القوانين التي تميز بين المرأة والرجل، أو تحط من قدر النساء، أو تعرقل الدور الريادي للمرأة ومشاركتها الفعالة المتساوية في كافة القضايا والأنشطة السياسية والاجتماعية والقانونية والثقافية والانتخابات وغيرها، إلى جانب صياغة وإقرار القوانين التي تحول دون المس بكرامتها، أو الإساءة إليها في الأسرة والمدرسة والشارع ومكان العمل أو أي مكان أو إطار اجتماعي آخر.

إن الانجاز النوعي الذي حققته المرأة الفلسطينية من خلال مشاركتها الفاعلة في الانتفاضة الأولى وبلورة خطاب يجمع بصورة جدلية بين النضال الوطني والاجتماعي النسوي، كل هذا أحدث تحولاً في نهج أصحاب القرار في السلطة الفلسطينية ومراكز القوة في المجتمع الفلسطيني بشكل عام، بحيث أصبحت مسألة تحرر المرأة الفلسطينية وضمان حقوقها الإنسانية مسألة واردة على جدول الأعمال. ولا شك أن تجنيد المرأة الفلسطينية للمقاومة والمفاخرة بالدور البطولي الذي تقوم به، ابتداءً من مساهمتها في العمل الفدائي المسلح في لبنان، مروراً بدورها النوعي في الانتفاضة الأولى، إلى مشاركتها في العمليات الاستشهادية في الانتفاضة الثانية، لا يجعلنا ننسى البنية التقليدية في المجتمع الفلسطيني. والحقيقة أن أهم العقبات التي مازالت تقف في طريق الحركة النسوية الفلسطينية رغم كل إنجازاتها، ليس فقط البنية التقليدية للمجتمع الفلسطيني، بل والأهم من ذلك، حالة الانفصام في الموقف الذي يعاني منه الرجل العربي الفلسطيني "الثوري"، هذا الانفصام بين الموقف السياسي الراديكالي التقدمي والموقف الاجتماعي(عبد العاطي، 2007).

2.2.2 المرأة الفلسطينية والمشاركة في الحياة الاجتماعية

إن المجتمع الفلسطيني يشترك مع المجتمعات العربية المحيطة في كثير من العادات والتقاليد الاجتماعية المحافظة، ويختلف في كثير من الجوانب من حيث الموروث الثقافي والبنية الاجتماعية والاقتصادية والحياة السياسية، ولا يمكن رؤية وضع المرأة الفلسطينية ومدى مشاركتها في الحياة السياسية والعامة وفي مواقع صنع القرار وتقلد المناصب العامة إلا من خلال الغوص عميقا في الظروف المجتمعية التي تحيط بها. وإذا كان الشعب الفلسطيني جزءاً لا يتجزأ من محيطه العربي فهذا لا ينفي عنه بعض الخصوصية، إذ لا يمكن مقارنة وضع مجتمع يعيش حالة من الاستقرار، ولو بالمعنى النسبي في المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمجتمع لا يزال يرزح تحت نير الاحتلال، ولم تتحدد معالمه بصورتها الكاملة بعد (جبر، 2005).

إن المرأة الفلسطينية استغلت العملية النضالية ضد الاحتلال من أجل تحسين مواقعها، فأسست جمعياتها ومؤسساتها الخاصة منذ عشرينات القرن الماضي. ولعل الانطلاقة الحقيقية في مستوى مشاركة المرأة في الحياة السياسية حصلت بعد تشكيل منظمة التحرير الفلسطينية في 1964، والذي أعقبه تشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، حيث حظيت المرأة الفلسطينية (بكوتا) في المجلس الوطني تراوحت بين 2% في 1964 إلى7.5% في آخر دورة للمجلس عقدها في غزة في 1996، وساهمت المرأة بفعالية في الانتفاضة، ولعبت دوراً مهماً في النشاطات والفعاليات الانتفاضية، وبخاصة في السنوات الأولى للانتفاضة. غير أن السنوات الأخيرة التي سبقت التوقيع على اتفاق أوسلو شهدت تراجعاً واضحاً في وضع المرأة، خصوصا بعد أن قويت التنظيمات التقليدية التي وقفت بقوة في وجه الثقافة الاجتماعية الديمقراطية والتحررية، وهنا نحاول تفسير الواقع المعقد

الذي يمنع الاعتراف بدور المرأة الفلسطينية في التنمية والمشاركة السياسية والمجتمعية، كون المرأة الفلسطينية موجودة فيما يمكن اعتباره "تنمية" للمجتمع الفلسطيني، إن الإشكالية الكبرى تكمن في عدم تفعيل مشاركة المرأة والاعتراف بدورها وفهمه بطريقة تختلف عن الفهم التقليدي السائد (عبد العاطي، 2007).

وفي ظل تشكيل السلطة الوطنية الفلسطينية يلاحظ أن نسبة النساء كانت متدنية فمن أصل (23) وزيراً في التشكيل الوزاري الذي أعلن في منتصف العام (1996) عينت السيدة انتصار الوزير بمنصب وزير في وزارة الشؤون الاجتماعية، والدكتورة حنان عشراوي وزيرة في وزارة التعليم العالي أي أن النساء شكلن نحو (8%) من مجموع الوزراء. وبالرغم من أن هذه النسبة أعلى من العديد من الدول المجاورة لكنها تبقى متدنية مقارنة بالدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في السنوات السابقة (عودة، 2002).

3.2.2 واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني

كفلت المواثيق الدولية والقوانين المحلية حقوق المرأة "حق النساء في المساواة، واختيار الزوج، وحماية حقوق الأمومة، وتعديل الأنماط الاجتماعية والثقافية التي تكرس الدونية، ومكافحة استغلال المرأة، وحق المشاركة المتساوية في الانتخابات والاستفتاءات، وفي صياغة سياسة الحكومة، وبالمشاركة في جميع المنظمات والجمعيات غير الحكومية، وتمثيل حكومتها على المستوى الدولي، وحقها في اكتساب الجنسية والاحتفاظ بها، والمساواة في مجالات التعليم، والعمل، والصحة، والدين والقانون، وغيره. فالمشاركة شرط من شروط النمو والتطور السليمين.

ويشير عبد العاطي (2007) الى أن لمشاركة المرأة في التنمية الاجتماعية أثراً كبيراً على أطراف عدة وهي :

1. في النساء: توفر المشاركة فرصة لها للتعبير عن مشاعرها وحاجاتها، وفهمها والالتفات أيضاً إلى مشاعر الآخرين وحاجاتهم، كما وتساعدها على تطوير مهاراتها كالتخطيط والتقييم والاتصال والنقاش والمفاوضة والتوصل إلى حل وسط وصناعة القرار، وكذلك خلق التوازن بين احتياجاتها واحتياجات الآخرين فحين تؤخذ آراء النساء ومشاعرهن وقدراتهن بجدية، ويعاملن باحترام، تزداد ثقتهن واعتزازهن بأنفسهن بحيث يكتسبن عبر المشاركة معلومات متنوعة عن حياتهن وبيئتهن القريبة.
2. في الأسرة: توثيق العلاقات وزيادة التعاون داخل الأسرة، وبينها وبين المجتمع المحلي بما يكفل تعامل أفضل مع الفروق بين أفراد الأسرة، بخاصة الفروق التي أساسها النوع الاجتماعي.
3. في المجتمع: تساهم مشاركة النساء في إعادة النظر في قيم اجتماعية وثقافية تتعلق بالمرأة، وتطويرها باتجاه احترامها، واحترام حقوقها ودورها ورؤيتها، وتكفل لها وسائل تعبير مختلفة، فخبرة الإناث المبكرة في صناعة القرار كفيلة بإكسابهن مهارات ومعارف يتم توظيفها مستقبلاً في نشاطهن ككوادر بشرية يمكن الاستفادة منها.

إن واقع المرأة وعلاقات النوع الاجتماعي ليست علاقات جامدة على الإطلاق، فهي تتأثر بمجمل العوامل الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية، ويعاد تشكيلها وتعريفها بناء على ظروف المجتمع في مرحلة تاريخية ما. وقد تؤدي الحروب والثورات والكوارث الطبيعية إلى تغيرات جوهرية حول المفاهيم السائدة "ما يصلح لأن تمارسه النساء، وما يصلح لأن يمارسه الرجال" من أعمال ومهمات داخل البيت وخارجه، وتساهم في تغيير الأنماط التقليدية من العلاقات، وكذلك في تفعيل وصول النساء لمراكز صنع القرار والمساهمة في التنمية. ويعتبر المجتمع الفلسطيني معقداً في هذا المجال، حيث تدخل جملة من العوامل السياسية والاجتماعية والاقتصادية والثقافية والتربوية

التي تحد من أدوار المرأة، ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية، كما وان ممارسات الاحتلال زادت الشعور بالحصار والعزلة، وفي ارتفاع نسب الفقر في المجتمع الفلسطيني الذي أثر كثيراً على شتى مجالات الحياة اليومية، (عبد العاطي، 2007).

4.2.2 أسباب ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاجتماعية

إن المرأة الفلسطينية وبالرغم من مسيرتها النضالية على مر العصور بقيت مشاركتها في الحياة العامة ضعيفة، ويرى عبد العاطي (2005) أن هناك العديد من المظاهر التي ساهمت إلى حد كبير في التأثير على دور المرأة الفلسطينية ومشاركتها في الحياة السياسية والاجتماعية، نلخص ذلك فيما يلي:

1. ممارسات الاحتلال القمعية، وتقطيع أوصال المدن والقرى الفلسطينية بهذه الطريقة البشعة يثير تساؤلاً عن مدى استعداد النساء للخروج من بيوتهن ومن مجتمعاتهن المحلية، والمشاركة في الحياة العامة، وفي الأنشطة السياسية المتعلقة بمصيرهن.
2. حالة الفقر الشديد والبطالة التي يتعرض لها المجتمع الفلسطيني ساهمت بشكل كبير في تغيير علاقات النوع الاجتماعي، وظهرت مهن جديدة لم تكن مقبولة اجتماعيا للنساء، إلا أن الحاجة المادية زادت من هذه الأنماط، "انتشار أعمال الخدمة في البيوت، و المساهمة التقديرية للاقتصاد المنزلي في الحفاظ على صمود المجتمع ومواجهته للوضع الراهن. هذه الأعباء جميعها تتحملها النساء وتكرس من دور تقليدي للمرأة يحصرها في إطار الدور الإنجابي، ويبعدها عن إمكانات المشاركة في الحياة السياسية.
3. أدت أحداث الانتفاضة الثانية إلى عودة جميع المؤسسات الأهلية، ومنظمات المجتمع المدني إلى برامج المساعدات الطارئة ذات الطابع الإغاثي، وعلى الرغم من أهمية هذه البرامج في

التخفيف من المعاناة الإنسانية الشديدة إلا أن النساء هن الأكثر تضرراً بسبب خروج المؤسسات عن برامجها التنموية المحددة، والتي كانت تتضمن اهتماماً خاصاً بحقوق النساء وترسيخ قيم العدالة الاجتماعية.

5.2.2 المرأة في القانون الفلسطيني

عانت المرأة على مر العصور شتى أنواع الظلم القهري من عبودية ووأدٍ وتهميش إلى أن جاء الدين الإسلامي الذي حفظ للمرأة كرامتها وحقوقها مقارنةً مع الرجل، وظهور الأنظمة والقوانين منذ بداية القرن العشرين، فكانت أول الاتفاقيات التي تعنى بتقنين حقوق المرأة "بشأن تنازع القوانين الوطنية المتعلقة بالزواج والطلاق والانفصال والولاية على القُصَّر"1912م، وما بعدها ومروراً بـــالإعلان العالمي لحقوق الإنسان 1945م، ولكن تلك المواثيق لم تختص بالمرأة بشكل خاص وموسع وكافٍ، بل قررت حقوق الإنسان بشكل عام التي تقوم أساسا على المساواة، فكان من الضروري وجود اتفاقية تحمي حقوق المرأة بشكل مستقل وشامل، فتم اعتماد اتفاقية القضاء على جميع أنواع التميز ضد المرأة "سيداو" في عام 1979م من قِبل الجمعية العامة، وأصبحت سارية المفعول في العام 1981م (جاد الله، 2007).

وقبل قيام السلطة الفلسطينية، شكلت وثيقة الاستقلال التي أصدرها المجلس الوطني الفلسطيني عام 1988 في دورته التاسعة عشر في الجزائر – أساساً دستورياً مهماً، في إحقاق حقوق المرأة الفلسطينية، وجاء في نصها: "إن دولة فلسطين للفلسطينيين، أينما كانوا، فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية، وكرامتهم الإنسانية في ظل نظام ديمقراطي برلماني يقوم على أساس حرية الرأي والرأي الآخر، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية، لحقوق الأقلية..." وتنص هذه الوثيقة على العدل

الاجتماعي والمساواة، وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو اللون أو الدين، أو بين المرأة والرجل في ظل دستور يؤمن بسيادة القانون والقضاء المستقل. بالنظر في هذا النص، يتضح لنا أن هذه الوثيقة تنصّ على ضمان حقوق المرأة على قدم المساواة مع الرجل في ظل نظام ديمقراطي برلماني، تعددي، بالإضافة إلى تأكيدها على أن الناس أمام القانون سواء. وبهذا نستطيع القول: إن وثيقة الاستقلال رسمت اتجاهاً قانونياً يقوم على أساس إنصاف المرأة، انطلاقاً من شرعية حقوق الإنسان والاتفاقيات الدولية ذات الصلة التي لا تتعارض مع الشريعة الإسلامية.

وبهدف النهوض بأوضاع المرأة وضمان قضاياها في السياسات والخطط والبرامج الوطنية، فقد تمّ تشكيل دوائر المرأة في الوزارات منذ قيام السلطة الوطنية الفلسطينية، وفي نوفمبر 2003 تم تشكيل وزارة شؤون المرأة؛ لتكون مهمتها الأساسية تطوير الالتزام الحكومي تجاه قضايا المرأة، والنهوض بأوضاعها في كافة المجالات السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وتمثل نهج الوزارة في وضع خطط ودراسات إستراتيجية تضمن تحسين وإعادة تمكين المرأة في المجتمع الفلسطيني.

كان من الضروري عند إعداد القانون الأساسي الفلسطيني مراعاة حقوق المرأة بشكل خاص، ولكن القانون الأساسي لم يتطرق لحقوقها ولم ينص بصراحة على ذلك، بل جعل النصوص بشكل عام تسري على الجميع، وعلى ذلك سيتم استعراض حقوق المرأة في القانون الأساسي الفلسطيني بشكل تحليلي استنتاجي من الباب الثاني من القانون، "باب الحقوق العامة والحريات" فقد نصت المادة الأولى من الباب الثاني المادة (9) من القانون أن "الفلسطينيون أمام القانون والقضاء سواء لا تميز بينهم بسبب العرق أو الجنس أو اللون أو الدين أو الرأي السياسي أو الإعاقة". فهذه المادة كانت الأولى ضمن باب الحقوق والحريات العامة، وهو خير دليل على المساواة الكاملة بين الرجال والنساء، فإذا كان الخضوع أمام القانون سواء بين الرجال والنساء فمن البديهي أنّ الحكم سيكون

ضمن إطار تطبيق القوانين بشكل عام دون تمييز، وأن الحقوق والحريات الواجبة للرجل هي نفسها الحقوق والحريات الواجبة للمرأة.

وقد ورد في المادة (24) التي نصت على حق التعليم وإلزاميّتِه حتى المرحلة الأساسية جاء بشكل عام، أي يشمل كلا الجنسين دون تمييز.

أكدت المادة (25) من القانون الأساسي في الفقرة الأولى بأن "العمل هو حق لكل مواطن، وهو واجب وشرف تسعى السلطة إلى توفيره لكل قادر عليه"، ولعل مشكلة البطالة ونقص الأماكن الشاغرة للوظيفة قد طغت على هذا البند، وقد ترجع الأسباب إلى الوضع الراهن من وجود احتلال وحصار خانق.

وضمن القانون الأساسي في المادة (26) المشاركة السياسية للفلسطينيين أفراداً وجماعات، وقد لعبت المرأة الفلسطينية دوراً هاماً في هذا الإطار، إذ ظهرت شخصيات نسائية مشرفة في العمل السياسي الفلسطيني، فدخلت المرأة في أول انتخابات رئاسية للسلطة الوطنية وذلك بحق كفله القانون لها، وشاركت في الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات، وقامت بتشكيل اتحادات خاصة بها، على حسب قدرتها ووضعها الاجتماعي، كما تم فرض نظام (ألكوته) في الانتخابات الذي جعل من الملزم على القوائم الانتخابية إدخال المرأة في العملية الانتخابية .

وأكدت المادة (29) من القانون الأساسي حقوق خاصة برعاية الأمومة والطفولة وتقديم الرعاية الخاصة لهم فقد ضمن القانون عدم استغلالهم من أي فئة كانت، كما أنه لا يسمح لهم بالقيام بعمل يلحق ضرراً بسلامتهم أو بصحتهم أو تعليمهم، وكما قررت المادة في فقرتها الثالثة الحماية من الإيذاء والمعاملة القاسية، فأجملت هذه المادة الحماية العامة للأم وجعلت رعاية الأمومة واجب وطني يجب الالتزام به.

عالج قانون العمل رقم (7) لسنة 2000 الوضع الخاص للمرأة، فجعل لها معاملة خاصة وأقر لها إجازات بحكم الأمومة، فأعطاها إجازة الولادة عشرة أسابيع براتب كامل، وإجازة الرضاعة اليومية المتمثلة بساعة بالحد الأدنى، وحقها في إجازة لمدة سنة ما بعد الولادة بدون راتب، وعدم إمكانية فصلها في مدة الإجازة، بالإضافة إلى الإجازات وحقوق العمال العامة، فقد راعت القوانين الوضع الخاص للمرأة ودمجتها في الحياة الاجتماعية بالمساواة مع الرجل، وتبقى العادات والتقاليد متحكمة في هذا الأمر بشكل محدود، ولكن المرأة الفلسطينية أثبتت جدارتها وواصلت العمل وتقلدت وظائف عامة، وأخرى ذات مراكز حساسة حتى وصلت إلى القضاء، وذلك برعاية القانون لها الذي لولا اهتمامه في المرأة بشكل متساوٍ بالرجل لما وصلت إلى هذه المراكز الحساسة.

1.6.2.2 مفهوم تنمية المجتمع

عرّفت الأمم المتحدة تنمية المجتمع، بأنها العمليات التي يمكن بها توحيد جهود المواطنين والحكومة؛ لتحسين الأحوال الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في المجتمعات، ولمساعدتها على الاندماج في المجتمع، والمساهمة في تقدمه بأقصى قدر مستطاع.

تتفاعل مجموعة محاور أساسية لتكوّن التنمية، بصفتها عملاً إنسانياً مركباً، إذ تتقاطع هذه المحاور وتتفاعل مع بعضها، متمثلة في السياسة بالممارسات الديمقراطية والتعددية الحزبية، وتتمثل في الكفاية الاقتصادية من خلال إنتاجية العمل والسوق، والأهم من ذلك التماسك الاجتماعي وحقوق الإنسان والمرأة والقيم الثقافية، هذه المحاور الأساسية عبارة عن حزمة مترابطة متماسكة عضوياً، لا يمكن فصلها عن بعضها، خوفاً من الوقوع في خلل التباين والخلافات. فهي تتفاعل مع بعضها بعضاً ضمن حيز جغرافي (ماض، وحاضر، ومستقبل) بشكل دائم، وبشكل ظاهر وبنتائج ملموسة،

وشفافية واضحة، فإذا أهمل أحدهما اختل التوازن وظهرت نقاط الضعف، وانعكست نتائجه بشكل واضح ومؤثر على المجتمع (خطة الإصلاح والتنمية، 2008).

يتصل مفهوم المشاركة بمفهومي التنمية والتمكين اتصالا وثيقاً، فقد أضحى من المسلم به أن تنمية حقيقية، يستحيل إنجازها على أي صعيد، دون مشاركة الناس بقطاعاتهم المختلفة، وفئاتهم وطبقاتهم وشرائحهم الاجتماعية، في صنعها من ناحية، وفي جني ثمارها من ناحية أخرى؛ إن درجة المشاركة ونطاقها تحدد إلى درجة كبيرة توزيع القوة في المجتمع، بمعنى القدرة على إحداث تأثير في الآخر، الذي قد يكون فرداً أو جماعة أو مجتمعاً بأكمله، إلى المدى الذي نستطيع أن نقول فيه إن المشاركة والتمكين هما وجهان لعملة واحدة. أي أن المشاركة لا تستهدف فقط تنمية المجتمع وصنع مستقبله بل تستهدف – أيضاً– تنمية الذات المشاركة وتطوير قدراتها وإمكاناتها ووجودها الفاعل، والمؤثر في الحياة الاجتماعية على أصعدتها المختلفة. ومن هنا فإن درجة مشاركة النساء في الجوانب المختلفة للواقع الاجتماعي، تقف كمؤشر أساسي على وضع المرأة ومشكلاتها، ومكانتها وقوتها وتمكنها في المجتمع؛ ورغم حداثة مفهوم المشاركة النسائية، وارتباطه بتطورات حديثة في الحركة الاجتماعية بصورة عامة، والحركة النسائية بصفة خاصة، فإنّ ثمة أشكالاً من المشاركة التقليدية للنساء، وبصفة خاصة في مجتمعنا الفلسطيني لا ينبغي تجاهلها، بل إن أي دعوة لمشاركة المرأة الفلسطينية وبخاصة في الواقع الذي تحياه المرأة الفلسطينية، وهو واقع الاحتلال وإفرازاته مرهونة في نجاحها، في تصوراتنا، باستلهامها وارتباطها بأشكال المشاركة التقليدية المتجذرة في ثقافتنا، مع إفادتها في الوقت ذاته بالمدلولات الحديثة لمفهوم المشاركة؛ فالمشاركة تكتسب إذن أهميتها ودلالتها بالنسبة للمرأة وقضاياها من حيث كونها آلية أساسية لتنمية الذات(المرأة ذاتها)، وتنمية الموضوع (المجتمع والواقع الاجتماعي)، وهما بعدان يرتبطان ارتباطاً جدلياً، فالذات أو الشخصية المتفتحة، القوية والمزدهرة والفاعلة هي القادرة على تحقيق النمو

الاجتماعي والاقتصادي والسياسي، كما أن النمو الاجتماعي بدوره يمكن أن يقاس بمدى الفرص التي يتيحها لتحقيق مشاركة القطاعات المختلفة وتفتحها وازدهارها وفاعليتها. تشترط عملية المشاركة بصفة عامة على درجة معينة من القوة أو التمكين، إذ أن المشارك في الحياة اليومية هو فاعل لديه القدرة على الفعل والاختيار وتحقيق الأوضاع والأهداف التي يرغبها، ومن ثم فإن المشاركة الحقيقية تعني وتفترض درجة الفاعلية وشروط تحققها، وقدرة الإنسان (المرأة هنا) على تحقيق إدارتها وتطلعاتها على الصعيد الاجتماعي على أساس أن السعي نحو القوة عنصر كامن في الفعل الاجتماعي، وهو مصدر أساسي لمقاومة التنظيمات والمؤسسات الاجتماعية الضاغطة(خطة الإصلاح والتنمية، 2008).

2.6.2.2 أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع

إن من أهم المفاهيم التنموية التنمية الشاملة الذي تفاوت تطبيقه بين دول العالم، ولكنه أصبح من بين الأسس الثابتة لقياس تقدم المجتمعات، ودليلاً على أن التنمية أصبحت تشكل مطلباً ملحاً وأساسياً لكل المجتمعات المعاصرة، وذلك لما تنطوي عليه من مضامين اجتماعية واقتصادية وسياسية وثقافية هامة، وأيضاً لما ينتج عنها من نتائج حاسمة في حاضر هذه المجتمعات ومستقبلها، وإذا كان الهدف الأساس من التنمية هو سعادة البشر وتلبية حاجاتهم، والوصول بهم إلى درجة ملائمة من التطور وتعميق إنسانيتهم، فإنها في حد ذاتها، لا تقوم إلا بالبشر أنفسهم الذين هم أهم وسائل تحقيقها.

وفي إطار الاهتمام بقضية التنمية الشاملة، وانطلاقاً من أن التنمية ترتكز في منطلقاتها على حشد الطاقات البشرية الموجودة في المجتمع دون تمييز بين النساء والرجال، يصبح الاهتمام بالمرأة وبدورها في تنمية المجتمع جزءاً أساسياً في عملية التنمية ذاتها، بالإضافة إلى تأثيرها المباشر في

النصف الآخر، ذلك أن النساء يشكلن نصف المجتمع وبالتالي نصف طاقته الإنتاجية، وقد أصبح لزاماً إسهامهنّ في العملية التنموية على قدم المساواة مع الرجال، بل لقد أصبح تقدم أي مجتمع مرتبطاً ارتباطاً وثيقاً بمدى تقدم النساء، وقدرتهن على المشاركة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وبقضاء هذا المجتمع على كافة أشكال التمييز ضدهن (عبد العاطي، 2007).

3.6.2.2 مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية

لا يقتصر دور المرأة في التنمية على مشاركتها في العملية التنموية فقط وإنما أيضا يقع في تنشئة البيئة التي يعيش فيها الطفل في السنوات الأولى من عمره، وعلى نموه مستقبلاً، فالمرأة تلعب دوراً رئيساً في *تنمية* الموارد البشرية الصغيرة، ورعاية المرأة لأبنائها تبدأ قبل ميلادهم، وذلك من خلال اختيارها التغذية السليمة المتكاملة التي تفيد صحتها أثناء الحمل والرضاعة، وذلك وقاية وحماية للأطفال، حتى لا يتعرضوا في هذه المرحلة إلى تأخر النمو، أو قلة الحيوية ونقص المناعة، وزيادة القابلية للأمراض المعدية، ليعيشوا رجالاً أصحاء أقوياء. وتنمي المرأة طاقات أبنائها عن طريق إشراكهم في ممارسة الرياضة، وكذلك تنمية الوعي الفكري والثقافي لديهم، وتوعيتهم دينياً وسياسياً حتى لا يقعوا فريسة لموجات التطرف، وترسخ فيهم القيم والسلوك والعادات الإسلامية المطلوبة، وهذه التنمية والتربية تقوم على أساس المساواة بين الذكور والإناث، فكل ما يتلقاه الطفل من عناية ورعاية وتنمية في السنوات الأولى من عمره يشكل أقصى حد ما سيكون عليه عند بلوغه. ودور المرأة لا ينحصر في ذلك فقط، بل يتعداه إلى ما تقوم به من أعمال الاقتصاد المنزلي الخاصة بترتيب المنزل وتنظيفه، وتصنيع الغذاء، وتوزيع دخل الأسرة على بنود الإنفاق المنزلي، وتتحمل المسؤولية كاملة في حالة غياب الزوج أو وفاته، هذا بالإضافة إلى عملها خارج المنزل (عبد العاطي، 2005).

وتعتمد درجة إسهامات المرأة الاجتماعية والثقافية على مدى الخدمات المقدمة من المجتمع التي تساعدها على القيام بهذه الأدوار، وليست المرأة في حاجة إلى الخدمات فقط، ولكنها في حاجة أيضاً إلى إعدادها الإعداد الجيد، وتمكينها من القيام بكل هذه الإسهامات، فإذا كان المجتمع يريد الاستفادة من مساهمة النساء كاملة في التنمية، فعليه أن يساعدهن على أداء دورهن بالإعداد والإجراءات التي تساعدهن على تحمل مسؤوليتهن، ويتضمن هذا الإعداد إلمامهن بالمعلومات الكافية في النواحي الصحية والثقافية والبيئية، ويتضمن تنمية مهاراتهن على استخدام هذه المعلومات في كل نواحي الحياة، وتدعيم اتجاهاتهن، وإيمانهن بأهمية دورهن في *تنمية* مجتمعهن، وتنمية الوعي الثقافي لديهن ليتعرفن على ما يدور حولهن في العالم المحلي والخارجي، وهذا يعتمد أساساً على طريقة تنشئة الأسرة لهذه الفتاة، وكيف كانت طفولتها (القطب، 2012).

7.2.2 نظرة الإسلام لمكانة المرأة الاجتماعية

لما كان الإسلام هو دين الغالبية العظمى من سكان دول العالم الإسلامي، وأحد العوامل الكبرى في حركة الحضارة العربية الإسلامية ماضياً وحاضراً ومستقبلاً، فإن الأمر يقتضي أن نركز على مكانة المرأة الاجتماعية في الإسلام، وفي هذا الصدد، فإن الإسلام قد ساوى بين الرجل والمرأة في الكرامة الإنسانية واستخلفهما معاً لعمران الكون، ونهى القرآن عن كراهية البنت، وحرم وأدها، كما كان متبعاً في الجاهلية.إن القرآن الكريم قد ساوى بين الرجال والنساء في الواجبات الدينية وفي المسؤولية وفي الثواب والعقاب، حيث ذكر في محكم آياته: ﴿ وَأَنْ لَيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى (39) وَأَنَّ سَعْيَهُ سَوْفَ يُرَى (40) ثُمَّ يُجْزَاهُ الْجَزَاءَ الْأَوْفَى (41) ﴾ (سورة النجم، الآيات 41–39). والإنسان هنا يشمل كلاّ من الذكور والإناث بطبيعة الحال، وأكدت السنة النبوية على المساواة في معاملة الذكور،

فالحديث الشريف يقرر "ساووا بين أولادكم في العطية، فلو كنت مفضلاً أحداً لفضلت النساء". والمساواة في العطاء تمتد من تربية الأطفال ورعايتهم، إلى إتاحة الفرص المتكافئة لهم نمواً وعملاً ومشاركة، من خلال ما يتمتعون به من حقوق، وما يتحملونه من مسؤوليات، كما أعطت الشريعة الإسلامية المرأة حرية الاختيار والقرار، وحق التعرف على من يريد أن يتزوجها، ومع أن الإسلام قد استهجن الطلاق وجعله أبغض الحلال، إلا أنه لم يقصر الحق فيه على الرجل، كما يجري الفهم القائم على تقاليد وأعراف اجتماعية، وهكذا فإن المساواة كاملة في انعقاد الزواج وفي تفريقه بين المرأة والرجل. يمكن القول إن الإسلام أرسى قاعدة مكينة لمكانة المرأة بالنسبة لكرامتها ولمساواتها بالرجل، ولحقها في المشاركة الفعلية العريضة في شؤون الحياة، كما فعلت كثير من فضليات النساء في كثير من حقب التاريخ (عوض، 2012).

8.2.2 مؤشرات حول المرأة الفلسطينية

هناك العديد من الإحصائيات التي تهتم بدراسة واقع المرأة والرجل في فلسطين، وتهتم بالمقارنة فيما بين الجنسين، ومن أهم الدراسات الإحصائيات الناتجة عن الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، والذي اصدر في أحدث إحصائيات ما يلي:

السكان: يقدر مجموع سكان الضفة والقطاع كما في منتصف عام 2013، 4.42 مليون نسمة، في الضفة (2.72 مليون نسمة) 1.38 مليون نسمة من الذكور و 1.34 مليون نسمة من الإناث كما وأن التعداد السكاني في قطاع غزة (1.70 مليون نسمة) 864 ألف من الذكور و837 من الإناث.

مشاركة متدنية للإناث في القوى العاملة مقارنة بالذكور خلال الربع الأول 2013 أشارت نتائج مسح القوى العاملة إلى أن نسبة المشاركة في فلسطين بلغت 43.4% من إجمالي القوة البشرية (الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر) خلال الربع الأول من العام 2013 (أي من بين كل 10

أفراد أعمارهم 15 سنة فأكثر، هنالك 4 أفراد مشاركين في القوى العاملة). بواقع 45.0% في الضفة الغربية مقابل 40.5% في قطاع غزة. كما تعتبر نسبة مشاركة الإناث في القوى العاملة متدنية مقارنة مع الذكور، إذ تصل نسبة مشاركة الإناث إلى 17.1% بواقع 18.0% في الضفة الغربية و15.4% في قطاع غزة، مقابل 69.0% نسبة مشاركة الذكور في القوى العاملة، بواقع 71.3% في الضفة الغربية و65.0% في قطاع غزة (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

"إن نقص فرص العمل، والعمل بدون أجر في المشروعات العائلية، وعدم احتساب عمل النساء في الزراعة والمنزل ضمن حسابات الدخل القومي، كل ذلك أدى إلى أن تكون نسبة مساهمة النساء في القوى العاملة من أدنى المستويات في العالم، بل وفي منطقة الشرق الأوسط التي تصل نسبة عمالة النساء فيها 25% من مجموع القوى العاملة، وهذا يوصلنا إلى استنتاج مفاده أن محدودية معايير مسوح القوى العاملة (خاصة فيما يتعلق بالنساء) لا يعكس حقيقة الحياة العملية لعمل النساء.

الأمية بين الإناث ثلاثة أضعاف مثيلتها بين الذكور تظهر بيانات عام 2012 أن نسبة الأميين بين الأفراد الذين أعمارهم 15 سنة فأكثر في فلسطين تبلغ 4.1%، وتتفاوت هذه النسبة بشكل كبير بين الذكور والإناث، فبلغت بين الذكور 1.8%، في حين بلغت بين الإناث 6.4%.

كذلك الأمر بالنسبة للمجلس التشريعي المنتخب في عام 2006، على الرغم من أن قانون الانتخاب الفلسطيني أعطى المرأة الحق في الترشيح والانتخاب، فلا يوجد في المجلس التشريعي سوى سبعة عشر امرأة من أصل 132 نائباً، بالرغم من تعطيل المجلس التشريعي المنتخب منذ عام 2006 حد من نشاط الأعضاء رجالا ونساء، ولكن يقدم صورة ايجابية حول كيفية انخراط الرجال والنساء في التعبير عن قضايا مجتمعهم.

أما في السلطة التنفيذية فتشكل النساء ما يزيد عن 40% من قوة العمل في السلطة التنفيذية وهي نسبة أعلى من مشاركتها في سوق العمل بشكل عام، وتزيد في الضفة الغربية حوالي 45% عنها في قطاع غزة حوالي 30%، وتعكس هذه النسب أهمية الالتزام الحكومي بتشغيل النساء وإعطاءهن فرصا متساوية، ولكن السلطة التنفيذية تعكس النمط العام من تركز النساء في الوظائف التي تقع في أدنى السلم الوظيفي، فلا يوجد أي امرأة في منصب وكيل وزارة في قطاع غزة، ويوجد 6 فقط في الضفة الغربية، ويوجد 5 نساء في منصب وكيل مساعد في فلسطين منهن 3 في الضفة الغربية واثنتان في قطاع غزة. ويوجد 10 نساء في موقع مدير عام في الوزارات المختلفة منهن 8 في الضفة الغربية واثنتان في قطاع غزة، فالسلطة التنفيذية وإن كانت تفتح المجال أمام فرص عمل أكثر للنساء، مازالت لا تشكل قناة فاعلة للوصول إلى مواقع صنع القرار والتأثير(الجهاز المركزي للاحصاء الفلسطيني، 2013).

يوجد 4 سفيرات لفلسطين فقط من مجموع 92 سفيراً في العالم، وهذه نسبة ضئيلة جداً وخصوصا أن النسبة 4.3% أقل من تلك التي سجلت في العام 2008 (5.4) % مما يعني أن السفيرات اللواتي يتركن مجالهن لا يتم استبدالهن بنساء، أو تعيين نساء بدل السفراء المتقاعدين.

في العام 2012 لم يتجاوز عدد النساء القاضيات 21 قاضية مقابل 159 قاض، أي أن نسبة القاضيات لا تتجاوز 12% من إجمالي عدد القضاة، وهي نسبة منخفضة جداً، ويزيد العدد في الضفة الغربية عنه في قطاع غزة 16 قاضية في الضفة الغربية مقابل 5 قاضيات فقط في قطاع غزة، ويزيد عدد القاضيات في محكمة الصلح ومحكمة البداية عنه في محاكم أعلى مرتبة، ولا يوجد سوى قاضية واحدة في المحكمة العليا في الضفة الغربية، واثنتان في المحكمة العليا في قطاع غزة، وعلى الرغم من أن هناك زيادة ملحوظة في عدد القاضيات مقارنة بالعام 2006 إذ بلغت نسبة القاضيات 7% في الضفة الغربية و 4.2% في قطاع غزة، إلا أن تدني عدد النساء في قطاع

العدالة أمر يثير القلق، وخصوصاً في المجالات التي تتطلب عدالة حساسة للنوع الاجتماعي مثل قضايا الأسرة والطلاق والنفقة وحضانة الأولاد.

تشير بيانات نقابة محامي فلسطين للعام 2012 إلى أن المحاميات المزاولات للمهنة لا يزيد عددهن عن 236 محامية في الضفة الغربية و56 محامية في قطاع غزة أي أن نسبة النساء اللواتي يزاولن المهنة لا تتجاوز 15% من إجمالي عدد المحامين، علما بأن عدد طالبات الحقوق والشريعة والقانون أعلى من ذلك بكثير إلا أن مهنة المحاماة لا تعتبر من المهن المرغوبة مجتمعيا، على الرغم من الحاجة الماسة لوجود نساء محاميات في قضايا العدالة على أساس النوع الاجتماعي (الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، 2013).

3.2 القضاء الفلسطيني

1.3.2 القضاء

يعتبر النظام القانوني في فلسطين فريداً من نوعه، وذلك نظراً للظروف الاستثنائية التي مرت بها فلسطين على مدى الحقب التاريخية المتعاقبة، إذ أن التطور القانوني لا يتم بمنأى عن التطور السياسي، فما التطور القانوني إلا انعكاس مباشر للتطور السياسي والتاريخي، إن هذا الواقع معقد جداً مقارنة مع الدول الإقليمية والدولية، وذلك نظراً لتعدد الحقب التاريخية المختلفة التي تعاقبت على الحكم في فلسطين، مما أدى إلى اختلاف الأنظمة القانونية في فلسطين، وانعكس بالتالي على البناء السياسي والقانوني فيها، خصوصاً فيما يعلق بالنظام القانوني في الضفة الغربية وقطاع غزة، التي تبع كلاً منها لنظام قانوني مختلف.

وعندما نلقي نظرة على التاريخ السياسي لفلسطين نرى أنها دخلت بعد العام 1517 حظيرة الدولة العثمانية التي استمرت سيطرتها خمسة قرون ونيف، وما أن ضعفت الإمبراطورية العثمانية وأصبحت ولاياتها تركة تتزاحم عليها الدول الاستعمارية الكبرى، حتى بدأت مرحلة التقسيم الممنهج لأرض فلسطين فخضعت فلسطين الكبرى للحكم العثماني حتى نهايته في العام 1917م، كان النظام القانوني في فلسطين مبنياً – بشكل أساسي – على مبادئ الشريعة الإسلامية ومتأثراً بالنظام اللاتيني في أوروبا. وبعد انتهاء الحكم العثماني وقيام الانتداب البريطاني في فلسطين، أعاد الأخير تشكيل النظام القانوني في فلسطين مضيفاً إلى المنظومة القانونية العثمانية مبادئ النظام الأنجلوسكسوني (القانون المشترك) القائم على السوابق القضائية. بدءاً من الانتداب البريطاني1917، ومروراً بالحكم الأردني على الضفة الغربية والإدارة المصرية على قطاع غزة منذ العام 1948 وما رافق ذلك من تعزيز الفصل السياسي والقانوني بين ما تبقى من فلسطين العربية، وانتهاء بالاحتلال العسكري الإسرائيلي فـــي العام 1967 لكامل الأراضي الفلسطينية ومازال.

وفي عام 1948، أمست الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تحت حكم المملكة الأردنية الهاشمية، وخضعت بشكل كامل للنظام القانوني الأردني المتأثر بالنظام اللاتيني، وبالتزامن مع ذلك أصبح قطاع غزة تحت حكم الإدارة المصرية، واستمر نظام القانون المشترك المؤسس في فترة الانتداب البريطاني سائدا فيه. بعد حرب عام 1967 واحتلال الكيان الإسرائيلي لكامل الأراضي الفلسطينية،، وسيطرته بالتالي على المنظومة القانونية فيها، بدأ بإصدار الأوامر العسكرية في منطقتي الضفة الغربية وقطاع غزة، واعتبار الأوامر جزءاً من المنظومة القانونية السارية، وبالمقابل تم إخضاع القدس الشرقية للقانون المحلي للمحتل الإسرائيلي بعد ضمها في عام 1980. وفي محاولة لتسوية القضية الأكثر تعقيداً على مستوى العالم، تم توقيع اتفاقيـــة أوسلو بين الجانبين

الإسرائيلي والفلسطيني في العام 1993، وبموجب توقيع اتفاقية أوسلو وإعلان المبادئ لترتيبات المرحلة الانتقالية في عام 1993، تم إنشاء السلطة الوطنية الفلسطينية، ووضع الأسس للاتفاقيات الفلسطينية–الإسرائيلية اللاحقة المنظّمة لسلطات وصلاحيات السلطة الجديدة، بموجبها منح الفلسطينيون حكماً ذاتياً على بعض الأراضي المسلوبة منذ العام 1967، وتعتبر مسألة توحيد التشريعات السائدة في المناطق الفلسطينية من أهم المسائل على الصعيد القانوني ومنذ العام 1994 يجري سن تشريعات موحدة لكل من محافظات الضفة الغربية وغزة. ومن ثم أقيمت سلطة الحكم الذاتي في العام 1994 على أراضي غزة وأريحا إثر توقيع اتفاقية غزة أريحا أولاً، وفي العام 1995 امتد نطاق السلطة الوطنية الفلسطينية لتشمل أراضي في الضفة الغربية، ولعبت كل مرحلة من هذه المراحل دوراً في صقل النظام القانوني بطريقة أو بأخرى (موقع وزارة العدل، 2014).

وفي دراسة لمعهد الحقوق في جامعة بيرزيت عن مراحل التطور التاريخي للنظام القانوني الفلسطيني أظهر ما يلي:

يعتبر الوضع القانوني في فلسطين، بالمقارنة مع دول العالم، من الأوضاع المعقدة والنادرة في آن واحد. ويعود ذلك إلى تعدد الجهات التي حكمت فلسطين عبر التاريخ، والذي أدى بدوره إلى تنوع الأنظمة القانونية التي سادت فيها. وقد أثر كل ذلك على البناء السياسي والقانوني في فلسطين، فأدى أدى تقسيم فلسطين إلى ظهور أنظمة قانونية مركبة ومختلفة في كل من الضفة الغربية وغزة والقدس والأجزاء المحتلة في عام 1948 من فلسطين.

2.3.2 الحكم العثماني في فلسطين: 1516–1917

كانت فلسطين جزءاً من الإمبراطورية العثمانية، وطبق فيها النظام القانوني العثماني أكثر من أربعمائة عام، واستمر حتى نهاية عام 1917 منتهيا بالاحتلال البريطاني للقدس بتاريخ 1917/12/9.

ويشير التاريخ القانوني (التشريعي) العثماني إلى وجود فترتين أساسيتين: أولهما، الفترة من عهد تأسيس الإمبراطورية وحتى عهد التنظيمات (عام 1839)، وثانيهما، الفترة من عهد التنظيمات حتى 1917، وخلال الفترة الأولى كان النظام القانوني العثماني مبنيا أساسا على مبادئ الشريعة الإسلامية، والفقه الإسلامي، والأعراف والقرارات الصادرة عن السلطان (الحاكم). ولكن الأحداث التي شهدها القرنين السابع والثامن عشر أضعفت الإمبراطورية العثمانية، الأمر الذي أدى إلى بروز فترة إصلاحية عرفت بعهد التنظيمات (معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014).

3.3.2 الانتداب البريطاني على فلسطين: 1918-1948

احتلت فلسطين بشكل كامل من قبل الجيش البريطاني في عام 1917، وتم انتداب بريطانيا عليها من قبل عصبة الأمم. وأديرت فلسطين بواسطة المندوب السامي البريطاني الذي مارس بالكامل جميع السلطات الإدارية والتشريعية فيها.

شهدت هذه الفترة –30 عاما– نشاطا تشريعيا واسعا، الأمر الذي أفرز تشريعات متعددة في مختلف المجالات في فلسطين. وظلت القوانين العثمانية السارية المفعول حتى عام 1917 قائمة مع مراعاة ما جرى عليها من تعديل أو استبدال بموجب قوانين الانتداب البريطاني. وقد أعادت حكومة الانتداب تشكيل النظام القانوني بتحويله من النظام العثماني اللاتيني إلى النظام الأنجلوسكسوني (القانون المشترك البريطاني).

وفي عام 1933، كلّف روبرت هاري درايتون المسمى آنذاك بـ "مدوّن حكومة فلسطين" بجمع وتحرير تشريعات الانتداب البريطاني في ثلاثة مجلدات، وقد تضمن هذا العمل جمع وفهرسة القوانين والمراسيم والأنظمة والأصول...الخ الصادرة في فلسطين والقوانين والمراسيم الملكية البريطانية التي طبقت فيها. وبعد حرب 1948، وقع ثلاثة أرباع فلسطين تحت السيطرة الإسرائيلية، في حين حكمت الأردن الضفة الغربية، ووقع قطاع غزة تحت السلطة المصرية

4.3.2 الحكم الأردني في الضفة الغربية: 1948-1967

بعد حرب عام 1948 أصبحت الضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية تحت الحكم الأردني. وفي عام 1948 أعلن الحاكم العسكري الأردني استمرار سريان القوانين والتشريعات الأخرى المطبقة في فلسطين إلى المدى الذي لا تتعارض فيه مع قانون الدفاع عن شرق الأردن لعام 1935.

وفي عام 1949 أعادت الإدارة المدنية الأردنية نظام الحكم المدني إلى الضفة الغربية بموجب قانون الإدارة العامة على فلسطين. وفي عام 1950 تم توحيد الضفتين الغربية والشرقية لنهر الأردن رسمياً، وتم التأكيد على استمرار سريان القوانين السارية المفعول في الضفة الغربية في نهاية فترة الانتداب البريطاني إلى حين استبدالها بقوانين أردنية.

وفي الفترة ما بين عامي 1950-1967 تألف البرلمان الأردني من عدد متساو من النواب من كلا الضفتين، وشهدت تلك الفترة نشاطا تشريعيا واسعا أدى إلى حدوث تحول في النظام القانوني السائد في الضفة الغربية من النظام الأنجلوسكسوني (القانون المشترك) إلى النظام اللاتيني.

5.3.2 الإدارة المصرية في قطاع غزة: 1948-1967

بعد حرب عام 1948 أدير قطاع غزة من قبل مصر، ولم يتم ضمّه إليها. وبالتالي، فإن عددا قليلا من التشريعات المدنية المصرية كان ساري المفعول في قطاع غزة. وقد حكمت القوات العسكرية

المصرية قطاع غزة، وذلك بإدارة كافة الدوائر العامة والشؤون المدنية فيه. وفي عام 1957، تحولت السلطة العسكرية في القطاع إلى سلطة مدنية، بإنشاء المجلس التشريعي لقطاع غزة، وفي عام 1962 عين المجلس التشريعي أول رئيس فلسطيني له مكملا نقل السلطة القانونية من السيطرة المصرية إلى السيطرة الفلسطينية. وفي عام ذاته، قام المجلس التشريعي لقطاع غزة بإضفاء صفة الدستور على قانونين أساسيين هما: قانون عام 1955، والنظام الدستوري عام 1962 وقد نشرت كمجموعة لأول مرة في "صحيفة الشرق الأوسط" عدد شتاء–ربيع عام 1963. وقد عكس الدستور القائم ملامح القانون العثماني، والقانون المشترك البريطاني السائدين في فلسطين في الفترات السابقة. وبنظرة سريعة، يلاحظ بأن النظام القانوني السائد في غزة قبل عام 1948 لم يتغير على نحو كبير خلال فترة الإدارة المصري (معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014).

6.3.2 الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وقطاع غزة: 1967–الآن

بعد حرب عام 1967، احتلت القوات الإسرائيلية قطاع غزة والضفة الغربية بما فيها القدس الشرقية. وقد أعلن "قائد المنطقة"– رئيس القوات الإسرائيلية المحتلة السيطرة على السلطات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية في المناطق المحتلة.

بادئاً ذي بدء، صدر الأمر العسكري رقم 2 لسنة 1967، وقد نص على إلغاء أية قوانين سارية المفعول في المناطق المحتلة في حال تعارضها مع الأوامر الصادرة عن إدارة الاحتلال. وبعد نشر الأمر العسكري رقم 947 لسنة 1981، نقلت جميع الصلاحيات القانونية والإدارية إلى ما سمي بـــ "الإدارة المدنية" التي أسست حديثا في حينه. ومنذ بدء الاحتلال احتفظت المحاكم العسكرية، واللجان العسكرية المشكلة بولاية كاملة على قضايا في مسائل جنائية معينة، وجميع منازعات الأراضي، والضرائب، والمصادر الطبيعية، والأمور المالية. وبشكل عام، تناولت الأوامر الصادرة خلال فترة الاحتلال بالتنظيم كافة جوانب الحياة، وقد اختلفت في الضفة الغربية بعض الشيء عنها

في قطاع غزة. ومنذ عام 1967، صدر في الضفة الغربية وقطاع غزة قرابة 2500 أمر عسكري بالإضافة إلى عدة أوامر أخرى لم يتم نشرها. ووفقا للتشريعات العسكرية منذ عام 1967، فإن المستوطنين الإسرائيليين داخل المناطق المحتلة لم يخضعوا إلى قوانين قائد المنطقة أو الإدارة المدنية، وإنما للقانون المحلي الإسرائيلي. وبذلك وسعت الحكومة الإسرائيلية من مفهوم التوطن الإسرائيلي؛ ليشمل المستوطنات التي أقيمت في المناطق المحتلة. ولعمل ذلك، ادعت تلك الحكومة بأن المستوطنات لا تعتبر جزءاً من المناطق المحتلة، وفصلت النظام القانوني المطبق في الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين عن ذلك المطبق في المستوطنات (معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014).

7.3.2 السلطة الوطنية الفلسطينية: 1994-الآن

وفقا لاتفاق إعلان المبادئ حول ترتيبات الحكومة الذاتية الانتقالية لعام 1993(يسمى باتفاق أوسلو 1)، جرى توقيع العديد من الاتفاقيات التي هدفت إلى نقل بعض الصلاحيات من إدارة الاحتلال الإسرائيلي إلى السلطة الفلسطينية في أجزاء جغرافية معينة من الضفة الغربية وقطاع غزة المحتلين. وكان من أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاق غزة– أريحا الموقع في القاهرة عام 1994، واتفاق واشنطن (أوسلو2) الموقع بتاريخ 28 أيلول 1995 القائم حاليا.

وقد تناولت الاتفاقيات العديد من المسائل، من أبرزها: انتخاب المجلس الفلسطيني، وإعادة انتشار القوات الإسرائيلية، ونقل الصلاحيات والمسؤوليات المدنية، وحرية التنقل للإسرائيليين، والمسائل القانونية في المجالين الجنائي والمدني، وإطلاق سراح المعتقلين، وحصص المياه، ومسائل الأمن والنظام العام، والتنمية الاقتصادية. وحتى الآن تستمر المفاوضات التي بدأت في 4 أيار 1996،

لمعالجة مسائل أساسية أخرى من أبرزها: وضع القدس، واللاجئون الفلسطينيون، والمستوطنات الإسرائيلية في الضفة الغربية وقطاع غزة، وترتيبات الأمن، والحدود، والمياه، والعلاقات الدولية.

وعلى الصعيد القانوني، أصدر رئيس السلطة الفلسطينية أول قرار له بتاريخ 20 أيار 1994 الذي قضى باستمرار سريان التشريعات والقوانين التي كانت سارية المفعول قبل 1967/6/5 في الضفة الغربية وقطاع غزة. ومنذ صيف 1994، تولى مجلس السلطة الفلسطينية (السلطة التنفيذية منذ 1994/7/5، المجلس التشريعي منذ 1996/3/7) سلطة إصدار التشريعات المنظمة لمختلف جوانب الحياة العامة لأفراد المجتمع. وهدفت التشريعات الجديدة (التي بلغ عددها حتى صيف عام 2000 ما يقارب من 48 قانون، 200 تشريعات أخرى) إلى تنظيم الحياة وبلورة وحدة القانون ما بين محافظات الضفة الغربية وغزة. وكان من نتائجها – أيضاً– إلغاء الكثير من الأوامر العسكرية التي أصدرها الاحتلال الإسرائيلي في الضفة الغربية وغزة.

وتنشر هذه التشريعات في الجريدة الرسمية الفلسطينية المسمّاة " الوقائع الفلسطينية " وبالإضافة إلى التشريعات، تعنى هذه الجريدة بنشر أمور غير تشريعية. وقد صدر أول عدد لها بتاريخ 1994/11/20. وبنظرة سريعة إلى التشريعات الجديدة، يلاحظ بأنها تركز بشكل أساسي على الأمور الإدارية التنظيمية، والتجارية، والمالية، والأراضي، والخدمات من صحة وتعليم، والأمور السياسية (انتخابات، نقل السلطات والصلاحيات وغيرها).

وفي الجانب القضائي، تم تأسيس مجلس القضاء الأعلى بموجب القرار الصادر عن رئيس السلطة الفلسطينية بتاريخ 2000/6/1، الذي ضم مجموعة من كبار القضاة في محافظات الضفة الغربية وغزة. وفيما يتعلق بالمحاكم، فإن صورها تتمثل في: محاكم نظامية، ودينية، وخاصة، ومحكمة عدل عليا تنظر في المنازعات الإدارية، وتم استحداث عدد قليل من المحاكم الجديدة في بعض المحافظات، في حين ظل تنظيم المحاكم كما كان عليه في الفترات السابقة. ففي محافظات الضفة

الغربية – على صعيد المحاكم النظامية – تعد محكمة الاستئناف المنعقدة مؤقتا في رام الله أعلى محكمة نظامية، وقراراتها ملزمة للمحاكم الأدنى أدبياً، وهي تطبق القانون الساري المفعول في الضفة الغربية أما في محافظات غزة، فتعد المحكمة العليا أعلى محكمة نظامية وقراراتها تعد بمثابة سوابق قضائية (CASE LAW)، وهي تطبق القانون الساري المفعول في غزة (ونشير هنا إلى أن الاختلاف في القانون الساري المفعول في محافظات الضفة الغربية عنه في قطاع غزة بدأ يتضاءل مع بدء حركة التوحيد التشريعي، وهو في طريقه إلى الزوال مستقبلاً (معهد الحقوق، جامعة بيرزيت، 2014).

من المعروف أن القوانين الفلسطينية، هي وليدة مرحلة بناء الدولة الفلسطينية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية ما بين1994 و1996 و2001، وهي الفترة التي بدأت تتشكل فيها مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية. وتم تخصيص القوانين حسب المرجعيات القانونية، ووفق مبدأ الفصل بين السلطات لتنافي تركيز السلطات في يد هيئة واحدة حتى لا يساء استخدامها، فأصبح هناك مجلس تشريعي ومحاكم، وشرطة ضابطة، ومؤسسات عقابية. وحدد القانون وظائف تلك المؤسسات، وحدد العلاقة فيما بينها. ويلزم النص القانوني هذه المؤسسات باتخاذ الإجراءات المناسبة لدى وقوع اعتداءات ورفع الدعوى الجزائية من قبل المتقاضين لدى الجهاز القضائي، ويتطلب هذا العمل وضمن مراحل الادعاء أمام السلطة القضائية القيام بإجراءات للكشف عن ملابسات القضية والكشف عن أدلة إثبات حول المعتدي على المعتدى عليه، والقيام بتحقيقات كافية لحين بلوغ مرحلة إصدار الحكم ثم إنزال الأحكام على من ثبتت إدانتهم، وإعادة الحقوق للمعتدى عليهم (الحسون، 2000).

وهذه القوانين عبارة عن تنظيم لكافة نواحي الحياة إذ أن القانون الأساسي الفلسطيني ينظم حياة الأفراد، والسلطة الوطنية الفلسطينية، وقانون الأحوال الشخصية ينظم حياة الأسرة الفلسطينية

ويضبط الخلافات التي قد تنشأ بين الأفراد، وغيرها من القوانين، وهذه القوانين تطبق بواسطة المحاكم على اختلاف درجاتها، فتصدر الأحكام، وتطبق القانون المناسب بحسب وضعية الأفراد الممتثلين أمامها حيث إن المحاكم تختلف باختلاف القضايا فيوجد محاكم نظامية والمحاكم الشرعية والمحاكم العسكرية كل محكمة باختصاصها، إذ تقوم بتطبيق القوانين التي تختص بطبيعة عملها، ولكل محكمة قاض يرئسها ويطبق القوانين وينظم عمل الموظفين ويضبطه.

وتختلف إجراءات التقاضي أمام القضاء النظامي عنها أمام القضاء الشرعي لأسباب تتعلق بالاختصاص الموضوعي والإجرائي، ولأخرى تتعلق بأهداف القضاء حسب النوع، فالقضاء النظامي يقسّم الجرائم إلى جنايات وجنح ومخالفات، والتقسيم النظامي يبنى على أساس مدى عظم وجسامة وخطورة الجريمة، ولا يخلط بين المصلحة العامة والخاصة، إضافة إلى ذلك فإن نصوص القضاء النظامي قابلة للتعديل والتبديل من وقت إلى آخر. في المقابل فإن القضاء الشرعي الإسلامي يقسم الجرائم إلى حدود وقصاص وتعزيز، وهو تقسيم مبني على النظر إلى نوع المصلحة المراد تحقيقها، ولا يتعامل مع الخلط بين الخاص والعام لاختلافهما في أمور متعددة مثل: المراعاة في التخفيف من عدمه باختلاف الزمان والمكان والأشخاص ولوجود فرص مثل العفو والتوبة. وجزء من نصوصه المحكمة، هي غير قابلة للتبديل مثل: الحدود، والقصاص، والدية، وهي أحكام غير مفصلة سرداً جملة وتفصيلاً، وجزء آخر منها بقي في إطار الاجتهاد مثل: عقوبات التعزيز. وهو نظام يناسب ويوازي بين طرق إثبات الجريمة في شدة توخّيها وبين أحكام العقوبات، فأقسى العقوبات تتطلب شدة متناهية في إثبات وقوعها وأدلتها (الحسون، 2000).

أنواع المحاكم في فلسطين حسب قانون السلطة القضائية رقم (1) مادة (6):

تتكون المحاكم الفلسطينية من:

- المحاكم الشرعية والدينية
- المحاكم الدستورية العليا
- المحاكم النظامية، وهذه الأخيرة تتكون من:

أ. المحاكم العليا التي تتشكل من تتكون من: محكمة النقض، ومحكمة العدل العليا

ب. محاكم الاستئناف

ت. محاكم البداية

ث. محاكم الصلح

وهذه المحاكم سواء كانت محاكم صلح أم محاكم بداية أم محاكم استئناف أم عليا، يديرها وينظمها قضاة يرأسونها لتطبيق القوانين، وهؤلاء القضاة نظم تعينهم قانون السلطة القضائية للعام 2005 في المادة 16 بحيث أن هناك شروط تعيين القضاة فنصت المادة على أنه يشترط فيمن يولى القضاة:

- أن يكون فلسطينياً كامل الأهلية.
- أن يكون قد أتم الثامنة والعشرين من عمره.
- أن يكون حاصلاً على إجازة الحقوق، أو إجازة الشريعة والقانون من إحدى الجامعات المعترف بها
- ألا يكون قد حكم عليه من محكمة أو مجلس تأديب لعمل مخل بالشرف، ولو كان قد رد إليه اعتباره أو شمله عفو عام
- أن يكون محمود السيرة وحسن السمعة ولائقاً طبياً لشغل الوظيفة.
- أن ينهي عضويته عند تعيينه بأي حزب أو تنظيم سياسي.
- أن يتقن اللغة العربية.

وجاء في قانون السلطة القضائية جهة تعيين القضاة وترقيتهم بأن ينشئ مجلس القضاء الأعلى لجنة لتعيين القضاة تسمى لجنة التعيينات، ويشكلها من بين قضاة المحكمة العليا ومحكمتي الاستئناف من غير أعضاء المجلس، وتتم عملية تعيين القضاة أم ترقيتهم بقرار من رئيس السلطة الوطنية بناء على تنسيب من مجلس القضاء الأعلى بعد توصية من لجنة التعيينات، أو من دائرة التقييم والترقية، بحسب الحال، وتكون الترقية على أساس الأقدمية، وعناصر الكفاءة بما فيها نتائج الدورات التدريبية، بحيث يعتبر التعيين أو الترقية من تاريخ القرار الصادر بخصوص ذلك، إذ تنشر التعيينات والترقيات في الجريدة الرسمية، لم يشترط في قانون السلطة القضائية أي نص بأن يكون القاضي ذكراً ولم يبين في مادة من مواده ذلك.

4.2 صنع القرار

1.4.2 مفهوم صنع القرار

إن مفهوم صنع القرار لا يعني اتخاذ القرار فحسب، وإنما هو تنظيم أو عملية معقدة للغاية تتدخل فيها عوامل متعددة، نفسية وسياسية، واقتصادية واجتماعية، وتتضمن الظروف غير المحددة، وهي تلك التي يحتمل توقعها في ذهن صانع القرار، وهي الاعتبارات التي اتخذها في ذهنه كأساس متوقع، ومن ثم اتخذ القرار بناء عليها فكان دور صانع يتعلق بصورة عامة بالاعتبارات ذات الطبيعة السياسية والإستراتيجية وأن عملية صنع القرار هي عملية ديناميكية حيث تتضمن في مراحلها المختلفة تفاعلات متعددة تبدأ من مرحلة التصميم، وتنتهي بمرحلة اتخاذ القرار وفي جميع هذه المراحل تحتوي على اختيار حذر ودقيق لأحد البدائل من بين اثنين أو أكثر من مجموعات البدائل (درويش، 1978).

ويقصد به جميع الخطوات التي يتطلبها ظهور القرار إلى حيز الوجود، وتتضمن خطوات التعرف على المشكلة وتحديدها، وتحليل المشكلة وتقييمها، وجمع البيانات، واقتراح الحلول المناسبة، وتقييم كل حل على حده، ثم اختيار أفضل الحلول (محمد، 1988).

وقد تعددت تعريفات صنع القرار، فيرى تانبوم Tannenbaum أنه عملية ديناميكية تتضمن مراحلها تفاعلات متعددة، تبدأ من مرحلة التصميم، وتنتهي بمرحلة اتخاذه.

وعرّفه "نيجرو" بأنه الاختيار المدرك (الواعي) بين البدائل المتاحة في موقف معين.

2.4.2 خطوات صنع القرار

تتضمن عملية صنع القرار خمس خطوات أساسية هي:

1. إدراك وتحديد المشكلة أو القضية.
2. تحليل الصعوبات في الموقف الحالي (الموجود).
3. بناء أو إقامة المحكات (المعايير) الكافية لحل الصعوبات.
4. عمل خطة للتنفيذ وفق احتمالات معينة من البدائل، وإتاحة المجال للاختيار والتنبؤ بنتائج محتملة لكل بديل، وإتاحة الفرصة لاختيار أفضل بديل للعمل والتنفيذ.
5. البدء بخطة العمل (التنفيذ).

ومن الملاحظ أنها تخدم بعضها بعضاً في إطار منطقي، وذات طبيعة دائرية متداخلة ومترابطة بالتي تليها، إلا أننا نجد الخطوات الدائرية إذ أن وجود خطوة تسبق الأخرى أو تلاحقها أمر ضروري في عملية صنع القرار (أحمد، 2002).

3.4.2 صفات وخصائص صانع القرار

هناك عدد من الصفات يجب أن تتوافر في صانع القرار ليتميز بها عن غيره:

1. الصفات الجسمية مثل: الصحة والقوة.
2. الصفات العقلية مثل: القدرة على الفهم والدراسة والحكم والتقدير والقوة العقلية.
3. الصفات الشخصية مثل: الحيوية والحزم والرغبة في تحمل المسؤولية والولاء.
4. الصفات التربوية والثقافية مثل: الإلمام العام بالأمور التي تتصل مباشرة بالوظيفة التي يؤديها القائم بعملية الإدارة.
5. الصفات الفنية وهي المتعلقة بالوظيفة التي يؤديها الإداري بعمق وتخصص.
6. الصفات المتعلقة بالخبرة والتجربة، وهي التي لا تتكون نتيجة قيامه بعمله بطريقة سليمة (حسين، 2005).

4.4.2 العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار

بّين الجوهري (1989) بعض العوامل المؤثرة في اتخاذ القرار ومنها:

1. أهداف المنظمة:

مما لا شك فيه أن أي قرار يتخذ وينفذ لابد وأن يؤدي في النهاية إلى تحقيق أهداف المنظمة أو الهيئة أو المجتمع المتخذ فيه القرار، فأهداف المنظمة أو الهيئة مثلاً هي محور التوجيه الأساسي لكل العمليات بها، لذلك فإن بؤرة الاهتمام في اتخاذ القرار هي اختيار أنسب الوسائل التي يبدو أنها ستحقق أهداف المنظمة التكتيكية أو الإستراتيجية.

2. الثقافة السائدة في المجتمع:

تعتبر ثقافة المجتمع وعلى الأخص نسق القيم من الأمور الهامة التي تتصل بعملية اتخاذ القرار، فالمنظمة لا تقوم في فراغ، وإنما تباشر نشاطها في المجتمع وللمجتمع. ومن ثم فلا بد من مراعاة الأطر الاجتماعية والثقافية للمجتمع عند اتخاذ القرار

3. الواقع ومكنوناته من الحقائق والمعلومات المتاحة:

لا يكفي المحتوى القيمي أو المحتوى الأخلاقي كما يسميه البعض بل يجب أن يؤخذ في الاعتبار الحقيقة والواقع وما ترجحه من وسيلة أو بديل على بديل. وفي رأي "سيمون" إن القرارات هي شيء أكبر من مجرد افتراضات تصف الواقع؛ لأنها بكل تأكيد تصف حالة مستقبله هناك تفضيل لها على حالة أخرى وتوجه السلوك نحو البديل المختار، ومعنى هذا باختصار أن لها محتوى أخلاقي بالإضافة إلى محتواها الواقعي.

4. العوامل السلوكية:

يمكن تحديد الإطار السلوكي لمتخذ القرار في ثلاثة جوانب هي:

الجانب الأول: ويتعلق بالبواعث النفسية لدى الفرد ومدى معقوليتها والتي يمكن من خلالها تفسير السلوك النفسي للفرد في اتخاذ قراره.

الجانب الثاني: ويتصل بالبيئة النفسية للفرد التي تعتبر المصدر الأساسي الذي يوجه الشخص إلى اختيار القرار من بين البدائل التي أمامه، ومن ثم كان اتخاذه له.

وهناك – أيضاً– بعض العوامل التي تؤثر بصورة كبيرة في نوع القرار، وهي التي يتخذ منها الأساس الذي يقوم عليه القرار الجيد، والوسط المحيط باتخاذ القرار، وتوقيته، والطريقة التي يتم بها توصيله، واشتراك المعنيين به أو من يشملهم.

ومن العوامل التي يجب على الإداري تقديرها عند صنع القرار: القيود القانونية، والعرف، والحقائق، والتاريخ، والحالة المعنوية، والرؤساء، وجماعات الضغط، والموظفون، وطبيعة الخطة، والميزانية، وتوقعات المستقبل (البقري، 1984).

5.2 معيقات وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار

على الرغم من مشاركة المرأة السياسية والاقتصادية ومشاركتها في المناصب الإدارية العليا، وتفاعلها فـــي الحياة العامة، وقدرتها على تسلم زمام الأمور في مختلف جوانب المجتمع، إلا أنها ما زالت تعاني من مجموعة متشابكة من العوائق، والإشكاليات، والضغوطات المتصلة بالسياسة العليا، والعقلية الاجتماعية المحافظة والفكر الذكوري، وطغيان العادات والتقاليد. وعلى مر العصور فقد أثبت أن كل هذه العوامل تحبط المرأة الفلسطينية، وتستخف بقدراتها، وتهمل طاقاتها في الإبداع والعطاء وتقلل من أهميتها وإنجازاتها، وتهزأ من طموحها وأحلامها.

وبرز الاهتمام بدور المرأة القيادي في المؤسسات، والأحزاب، والفصائل والحركات الفلسطينية السياسية، خاصة بعد قدوم السلطة الوطنية الفلسطينية عام 1994، إذ بادرت بعض الأحزاب والفصائل والحركات الفلسطينية إلى دفع بعض النساء إلى تسلم العمل القيادي، متأثرة بمتطلبات الحياة السياسية الجديدة، وعملت في الوقت ذاته الحركات النسوية الفلسطينية، ومؤسســـات المجتمع المدني على برامج ونشاطات لتمكين المرأة الفلسطينية من زيادة مشاركتها الفعالة في صناعة القرار، وقد واجهت المرأة الفلسطينية الكثير من المعيقات التي تقلل من مشاركتها في المجتمع وفي مراكز صنع القرار ومن أهم هذه المعيقات:

أولا: معيقات سياسية

يتمثل هذا بالبعد التشريعي بالذات، فبينما تتحقق المساواة التامة في التشريع بين الرجل والمرأة ولكن تبق عملية تطبيق هذه القوانين هي المشكلة التي يجب أن تواجهها المرأة الفلسطينية بحيث ينظر المجتمع أن المراكز السياسية العليا هي من حظ الرجال، ومع هذا فقد استطاعت نساء عديدات في العالم أن يصلن إلى مناصب عليا، نظرة المجتمع دائما ما تؤثر على تولي المرأة لهذه المناصب بالرغم من نصوص القانون التي تدعمها (عوده، 2002).

ثانيا: معيقات اجتماعية

لقد عاشت المرأة الفلسطينية وهي تصارع المتغيرات سواء كانت داخلية أو خارجية مع تغير المجتمع الفلسطيني وتطوره، ومع ذلك ما زالت تعاني من مشكلات اجتماعية كثيرة تضعف من قدرتها على التأثير في الحياة العامة (القطب، 2012).

فالمرأة الفلسطينية نشأت منذ الصغر على فكرة واحدة، تزرع في داخلها بحيث يصعب تغييرها عندما تكبر، وهي (أنها أنثى) أو بالعامية (البنت)، ويندرج تحت هذه الكلمة قائمة طويلة من الأوامر والطلبات، ومنها: (أنت لست كالرجل، أخوك أو أبو ك أو أي رجل هو من يستطيع أما أنت فلا، مكانك المنزل، وعليك تعلم تنظيف البيت، وتحضير الطعام، إضافة إلى أن الرجل لا يستطيع أن يحضر شربة ماء لوحدة، فأنت المجبرة على إحضارها له، ويوضع علـــى رأس القائمة الأب (الذكر) وتحت الأب التابعين ومن بينهم (الأم)، والأم هي أقرب لمفهوم المرأة المعيلة، التي عليها الخدمة والطاعة وإنجاب الأولاد...، وغيرها من المفاهيم التي تقلل من شأنها (رحال، 2010).

هذه المصطلحات وتلك الموروثات والمعتقدات والعادات والتقاليد التي تتجذر في المجتمع الفلسطيني، لا تتغير على الرغم من التطور، وتغير الكثير من تلك المفاهيم، فخروج المرأة للعلم والعمل، لم يكن أمراً يسمح بمناقشته في المجتمع الفلسطيني، وهي حكر على الذكر دون الأنثى، إلا

أنه في الوقت الحاضر قد امتلأت الجامعات الفلسطينية بالطالبات الجامعيات نظراً لظروف الحياة، احتاجت الأسرة لمعيل مساعد؛ لتوفير احتياجات الأسرة، فصارت المرأة العاملة أمراً مألوفاً، وإن كان هناك البعض مازال يرفض الزواج بامرأة تعمل، إلا أنهم الآن قلة في المجتمع الفلسطيني، فالبيئة المحيطة بالمرأة تؤثر على قيامها بدورها، وتؤثر على اتخاذها للقرارات أيضاً. فإن أرادت المرأة أن تصل لموقع صنع قرار عليها أن تخوض الصعوبات والعقبات التي تواجهها، وهذا بحاجة إلى إرادة وقدرة لدى المرأة لتخرج نفسها من العقلية النمطية، وبحاجة إلى تمكين المرأة لزيادة الوعي لديها ولزيادة فهمها لقدراتها. فالأهم هو إرادتها بأن تخوض عقبات المجتمع فلكل أمر صعوباته، وهي بالتالي تواجه ثقافة مجتمع اعتاد النمطية، وعدم الخروج عن المألوف (جبر، 2005).

ومن المعيقات الاجتماعية الأخرى ظاهرة الأمية التي تشكل عائقاً يهدد القوة والكفاءة الإنتاجية، وبالتالي انخفاض عدد النساء في المراكز القيادية، ومما سبق يمكن القول: إن البناء الاجتماعي يلعب دوراً في عدم تحقيق المساواة بين المرأة والرجل ويساهم في تبعية المرأة للرجل وعدم المساواة في التعامل (القطب، 2012).

ثالثاً: معيقات ذاتية ونفسية

المرأة محاطة بعوامل كثيرة تتفاوت بتأثيرها من امرأة لأخرى، لكن هناك عاملاً ينبع من داخل المرأة ذاتها، من شخصيتها وهو إرادة المرأة وإصرارها على تحقيق مبتغاها. وقد تؤدي الضغوطات العائلية أو مسؤولية البيت والأسرة إلى إضعاف دورها في عملها وثقتها بذاتها، لكن إرادتها هي التي تجعلها تجابه الصعاب، وتتفوق في عملها بجد واجتهاد، فلها أن تدير عجلة الحياة الخاصة بها بإرادتها. فالمجتمع الفلسطيني بات اليوم يتقبل عمل المرأة وغيابها عن المنزل

بصورة إيجابيـــة، وهذه الصورة تختلف عن الصورة النمطية التقليدية الذي اعتاد عليها المجتمع الفلسطيني، لكن ضـــمن ضوابط وحدود معينة. فبالإمكان أن تعمل المرأة وتثبت جدارتها في العمل، والكثير من النساء أعطين هذه الفرصة إلا أنها هي التي تعرقل نفسها بقبولها للأعمال الخدماتية (القطب، 2012).

رابعاً: معيقات ثقافية

تنشأ تلك المعيقات عن المورثات الثقافية المرتبطة ببنية المجتمع الفلسطيني، وهي غالباً ما تؤثر سلبا على دور المرأة، وتوسيع رقعة مشاركتها في الحياة السياسية، وتتركز تلـــك المعيقات في الفكر الذكوري الأبوي على المجتمع وعلى الأحزاب السياسية (القطب، 2012).

خامساً: معيقات اقتصادية

أغلب النساء الفلسطينيات محدودات الدخل، أو من تلك الفئة التي تعتمد على الرجل في توفير مستلزماتها، وبالتالي فإن هذه الاعتمادية تقلل من مدى قدرتها فـــي اعتمادها على نفسها. فالمرأة تشعر أنها غير ملزمة بالإنفاق، وأن الرجل هو الأقدر على تحمل مسؤولية ذلك على الأسرة، فتنشأ هذه الفكرة لدى المرأة منذ نعومة أظفارها، وهي فكرة سائدة في ثقافة المجتمع وتؤثر سلبا على دورها القيادي، فهي ترجع للرجل في سائر أمور حياتها حتى في الأمور الشخصية، وباعتقادهن أنهن غير قادرات على اتخاذ قرار مصيري، أو مهـــم فـــي حياتهن دون إذن الرجل في ذلك (القطب، 2012).

سادساً: معيقات قانونية

خلال العقود الطويلة الماضية حرم الشعب الفلسطيني من سن قوانينه وتشريعاته الوطنية، فكان يخضع لقوانين الاحتلال البريطاني، والقوانين الأردنية، والمصرية، والأوامر العسكرية الإسرائيلية.

وكانت هذه القوانين قد أثرت على المرأة الفلسطينية سلباً، وساهمت في تكريس النظرة السلبية في الموروث الثقافي ضد المرأة، وفي الحد من مشاركتها السياسية الرسمية (جاد الله، 2007).

وهنا تشير الباحثة إلى أن من المشاكل القانونية التي قد تعتبر عائقا في وجه المرأة الفلسطينية، عدم معرفتها بالقوانين التي تدعم فكرة خوض المرأة لمجالات العمل المختلفة ومراكز صنع القرار.

5.2 الدراسات السابقة

مقدمة

إن تأثير المرأة في التنمية ومحاولة الكثيرين لإشراكها قد شغل اهتمام الباحثين والمفكرين، وذلك لما له من تأثيرات ايجابية على التنمية، وتوظيف كافة الكوادر البشرية القادرة على التغير والتي يمكن الاستفادة من كفاءتها في الكثير من الأحيان، والمعيقات التي تتعرض لها المرأة في خوض الحياة العملية إذ ظهرت أبحاث ودراسات عديدة، عالجت هذا الموضوع من زوايا مختلفة. وقد رجعت الباحثة إلى عدد من هذه الدراسات وذلك على النحو الآتي:

1.5.2 الدراسات العربية

في دراسة أجرتها عبد الهادي (1999) بعنوان: "**واقع المـــرأة في فلسطين وجهة نظر إســـلامية**" هدفت الباحثة دراسة وجهة النظر الإسلامية بتولي المرأة المناصب العليـــا: كـــالحكم والقضـــاء، ومشاركتها الحياة السياسية في المجتمع الفلسطيني بكافة مجالاتـــه، وجوانبـــه السياسية والاجتماعية والاقتصادية، وقد بينت الباحثة رأي الإسلام بعمل المرأة، وخروجها من البيت إضافة إلـــى تسليط الضوء على واقع المجتمع الفلسطيني، ودور المرأة ومشاركتها النضالية فيه، ودورها الفعـــال ضد الاحتلال، إضافة إلى دورها التوعوي بنشر الدين الإسلامي، والعمل على تمسك المجتمع الفلسطيني به، وقد عالجت الباحثة المشكلة بضرورة التخلي عن العادات التي غالباً ما يتم ربطها بالدين، حيث يتم استغلال الدين للحد من مشاركة المرأة مـــن خلال تفسير الأحاديـــث والأحكـــام حســـبما يلائم الزمان والمكان، ودعت إلى ضرورة النهوض بدور المرأة وإعطائها الفرص أسوة بالرجل خاصة في مجال التوظيف وتولي المناصب العليا.

وفي دراسة أجراها مرعي (2001): بعنوان: "**معوقات التقدم الوظيفي للمرأة الأردنية الموظفة في منظمات الأعمال في مدينتي سحاب والحسن الصناعيتين**"، هدفت هذه الدراسة التعرف إلى واقع ممارسة المرأة الموظفة للوظائف الإدارية، والإشرافية في المستويات الإدارية العليا والوسطى والدنيا، بقصد التوصل إلى تصور مرض عن واقعها في العمل، والمعوقات التي تعترض وصولها إلى المراكز القيادية العليا، ومراكز اتخاذ القرار، ومن أجل الخروج بصيغ ومعالجات تزيد من فعالية مساهمة المرأة الموظفة والانتفاع من طاقاتها الكامنة، وزيادة أثرها في تنمية المجتمع وتطوره، وقد تكون مجتمع الدراسة من كل منظمات الأعمال (الشركات) في مدينتي سحاب والحسن الصناعيتين، في كل من عمان وإربد (48)، والتي تعمل فيها نساء، والبالغ عددها (326) منظمة أعمال وتم تغطية (116) منها في عينة الدراسة. وخرجت هذه الدراسة بعدد من التوصيات الخاصة بالبعد الوظيفي، فكان منها تحقيق الفرص المتكافئة في العمل، وإنشاء دور الحضانة الصحية الملائمة، التي تكفل شعور المرأة بالاستقرار، وإيجاد هيكلية تنظيمية ملائمة للعلاقات ما بين العمل والعائلة، ومد جسور الاتصال بين الحركة النسوية ومدراء الأعمال، وعقد ورش العمل لمناقشة صعوبات عمل المرأة، وكذلك إجراء تعديلات منصفة في القوانين والتشريعات الخاصة بالمرأة، والاهتمام بتمثيل المرأة في إعداد الخطط الإنمائية واستراتيجياتها، وتوعية المرأة ذاتها بأهمية مشاركتها في حركة التغيير الاجتماعي من خلال العمل الجماعي المنظم، ومراعاة عدم التمييز بين الولد والبنت في التنشئة، أو بالقيام بالأعمال المنزلية، وتشجيعهم على التعاون في هذه الأعمال منذ الصغر دون تمييز للجنس.

وفي دراسة السلعوس (2001) بعنوان: "**سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس**" هدفت الدراسة التعرف إلى سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس، إضافة إلى تحديد أثر متغيرات قطاع العمل، والحالة الاجتماعية، والعمر، والمؤهل العلمي، والوظيفة، والراتب الشهري، ومكان الإقامة. ولتحقيق ذلك أجريت دراسة على عينة قوامها (351) امرأة عاملة، وقد وزعت أسئلة الدراسة في أربع سمات هي: (المسؤولية، والاتزان الانفعالي، والسيطرة، والسمة الاجتماعية). وأظهرت نتائج الدراسة أن سمة السيطرة (65.8%) احتلت المرتبة الأولى، يليها السمة الاجتماعية (64.88%) ثم سمة المسؤولية (64.84%)، وأخيراً سمة الاتزان الانفعالي (58.8%) في المرتبة الرابعة.

وأظهرت نتائج الدراسة أنه لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند مستوى الدلالة ($\alpha<0.05$) في سمات المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخاص في مدينة نابلس تعزى لمتغيرات الدراسة السابقة. أما فيما يتعلق بقطاع العمل فكانت الفروق في سمتي المسؤولية والسيطرة بين القطاعين الحكومي والخاص لصالح القطاع الحكومي، وفيما يتعلق بالمؤهل العلمي كانت الفروق في سمة السيطرة بين ماجستير فأعلى ودبلوم لصالح ماجستير فأعلى، وفيما يتعلق بالوظيفة فقد كانت الفروق في سمتي المسؤولية الاجتماعية بين مدير ورئيس قسم، ولصالح مدير في سمة الاجتماعية، وفيما يتعلق بمكان الإقامة فقد كانت الفروق في سمة السيطرة بين مدينة وقرية ولصالح المقيمات في المدينة، وبين قرية ومخيم ولصالح المقيمات في المخيم.

وتناول عبود (2002) بعنوان: "**العلاقة بين عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها**" هدفت هذه الدراسة إلى معرفة العلاقة بين عمل المرأة وتعليمها وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها، وتمت هذه الدراسة في إطار المنهج

الوصفي التحليلي الذي يقتضي جانباً نظرياً خصص لتوضيح مراحل اتخاذ القرارات التي تتم ضمن محيط الأسرة، أما الجانب الميداني، فقد حددت ضمنه فرضيات البحث، وطريقته وأداة جمع البيانات في دراسة واقع الأساليب المتبعة في أسر عينتين من النساء.

واتضح من نتائج الدراسة أنه لا يمكن النظر إلى المرأة باعتبارها عضواً في الأسرة فقط، بل بوصفها عضواً ينتمي إلى جماعات أخرى: جماعة المهنة، وأنه تعطى للمبحوثات سواء أكانت للمقيمات في المدينة، أم في الريف تترك لهم الحرية في البيت في قراراتهن الشخصية، كما يبدو أنهن يشاركن أعضاء الأسرة في اتخاذ القرارات الأسرية الاجتماعية.

وخرجت الدراسة باقتراحات مثل: توجيه الدراسات، والبحوث الجامعية نحو الاهتمام بالدراسات الاجتماعية الميدانية المتعلقة باتخاذ القرار في الأسرة، وتعريف المرأة بالحقوق القانونية التي تتمتع بها، والمنصوص عليها في التشريعات القائمة، والتخطيط لبرامج توعية من شأنها إحداث تغييرات في مواقف وسلوك كل من الرجال والنساء كأحد الشروط الضرورية لتحقيق المشاركة بين الرجل والمرأة في اتخاذ القرارات الأسرية المختلفة، والعمل على تحسين نظرة المجتمع للمرأة وأهمية تعليمها للمراحل العليا، ومكانتها في المجتمع، والعمل على المزيد من المشاركة النسائية في كافة مجالات الحياة السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وعدم الاكتفاء بالمشاركة الرمزية لها ذلك لأن مشاركة المرأة في هذه المجالات تنسحب نحو إطار الأسرة وتصبح أسلوباً معتمداً تتشارك بوساطته مع الرجال في تحمل المسؤوليات المختلفة سواء ضمن الأسرة أم خارجها.

وهدفت دراسة بني عوده (2002): بعنوان: "**معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة**" إلى تحديد درجة معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة من وجهة نظر العاملين فيها، مع تحديد دور كل من المؤسسة،

والجنس، والحالة الاجتماعية، وعدد الأولاد، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة، والعمر، في معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة من وجهة نظر العاملين فيها.

وطبقت هذه الدراسة على عينة عشوائية بسيطة، فوزعت (450) نسخة من الاستبانة على المؤسسات الفلسطينية العامة (الحكومية وغير الحكومية) شملت المديرين العاملين في الوزارات الحكومية، ورؤساء المنظمات الأهلية، والأحزاب والتنظيمات السياسية (غير 45 الحكومية). وقد وزعت أسئلة الدراسة على أربعة مجالات مهمة هي: المعيقات السياسية، والمعيقات الإدارية، والمعيقات النفسية، والمعيقات الاجتماعية. وتوصلت الدراسة إلى العديد من النتائج من أهمها: عدم وجود معوقات وصول المرأة إلى المناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة تعزى لمتغير المؤسسة، ومتغير الجنس، ومتغير الحالة الاجتماعية، والمؤهل العلمي، ومكان الإقامة، ومتغير العمر. وأوصت الباحثة برصد الإشكاليات التي تواجه المرأة في عملية الوصول للمناصب الإدارية العليا، وأجهزة الدولة الإدارية للعمل على تطبيق أسس الترقية على أساس الكفاءة والمقدرة، وإتاحة فرص التدريب المتكافئة أمام المرأة، مع تبني إستراتيجية إعلامية لتغيير نظرة المجتمع حول أهمية عمل المرأة لدفع عجلة التنمية والتقدم إلى الأمام، وكذلك توصية المرأة نفسها للعمل بجهد واجتهاد متميزين لتحقيق المساواة في الترقي الوظيفي.

أما جاءت دراسة أبو هندي (2003) بعنوان: "**الخصائص النفسية والإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية** "فهدفت إلى الكشف عن الخصائص النفسية والإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان، ووزعت على عينة الدراسة المكونة من (100) امرأة عاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان. ومن نتائجها أن المرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان تمتلك

الخصائص النفسية ذات القيم المتعلقة بالمجتمع بالمرتبة الأولى، تليها القيم المتعلقة بالجماعة، ثم القيم الفردية، وليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الخصائص النفسية للمرأة العاملة في المواقع القيادية في مدينة عمان وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية، وليس هناك فروق ذات دلالة إحصائية في الخصائص الإبداعية والطلاقة والمرونة والحساسية للمشكلات، والثقة بالنفس يعود لمتغير الحالة الاجتماعية (عزباء، متزوجة، مطلقة) بينما هناك فروق ذات دلالة إحصائية على الخصائص الإبداعية الأصيلة لصالح المطلقات عند مقارنتهن مع المتزوجات والمغامرة لصالح العزباء، عند مقارنتها مع المتزوجة ولصالح المطلقة عند مقارنتها مع المتزوجة.

وفي دراسة أجرتها جبر(2005) بعنوان: "**الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة**" فهدفت إلى التعرف إلى درجة الصعوبات التي تواجهها المرأة الفلسطينية العاملة في القطاع العام في محافظات شمال الضفة الغربية (نابلس وجنين وطولكرم وطوباس وقلقيلية وسلفيت في المجالات (الصعوبات الاجتماعية والأسرية والإدارية والسياسية والقانونية). وهدفت الدراسة إلى بيان أثر متغيرات الدراسة (المؤسسة، والحالة الاجتماعية، ومكان العمل، وعدد الأولاد، ومكان الإقامة، والعمر، والتحصيل الدراسي، ودوافع العمل، والمحافظة، وعدد سنوات العمل، والدخل الشهري) في الصعوبات التي تواجهها المرأة الفلسطينية العاملة الفلسطينية العاملة في القطاع العام من وجهة نظر النساء العاملات.

أما مجتمع الدراسة فقد تكون من جميع موظفات القطاع العام في المنطقة شمال الضفة الغربية للعام (2005-2006) البالغ عددهن (10660) موظفة موزعات على وزارات السلطة الفلسطينية في المحافظات، أما عينة الدراسة فقد تم اختيارها بالطريقة الطبقية العشوائية حيث تكونت من (7%) من مجتمع الدراسة وأوصت الباحثة بعدة توصيات من أهمها ضرورة اهتمام المسؤولين بإعطاء

أهمية اكبر للمرأة الفلسطينية، وإعادة دراسة القوانين وإنصافها ومساواتها بالرجل، وإجراء تعديلات على قانون الخدمة المدنية ضرورة قيام المسئولين التربويين بتفعيل الدور الذي يجب أن يلعبه النظام التربوي الذي يتمثل في تطوير شخصية الفتاة عبر المشاركة في الحياة السياسية، وتفعيل دور المـــدارس والجامعات في بلورة شخصيتها.

وفي دراسة أخرى أجراها مركز الدراسات والسياسات الاقتصادية والاجتماعية ماس (2005) "**مدخل لدراسة المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**". والتي هدفت إلى التعرف حجم مشاركة النساء في مؤسسات القطاع العام في فلسطين، وتصنيفاتهن داخل الفئات والدرجات الوظيفية، والنظر في شروط التقييم والترقيات ومعاييرهما والاستفادة من الامتيازات والحوافز وتطبيقاتهما العملية بغية لاكتشاف فيما إذا كان هنالك إجحاف أو تمييز لصالح أحد الجنسين على حساب الآخر. منهجية الدراسة لتحقيق أهداف الدراسة اتبعت هذه الدراسة الوصفية التحليلية البحث الميداني والتحليلي. أما أهم نتائج الدراسة فبينت أن نسبة النساء اللواتي وظفن حسب القانون بلغت (69%) من مجموع النساء، في حين بلغت نسبة الرجال الذين وظفوا حسب نص القانون (49%)، وجرى تعيين النسبة المتبقية من كلا الجنسين عن طريق قرارات من جهات عليا. ومن النتائج الدراسة – أيضاً– أن السلطة الوطنية الفلسطينية تتجه بشكل عام نحو زيادة مشاركة المرأة الفلسطينية في القطاع العام الفلسطيني. بالإضافة إلى وجود تباين كبير بين الرجل والمرأة في تمثيل الوطن دولياً، إذ تبين أن تمثيل الوطن دولياً يكون في أغلب الأوقات من خلال الرجال لا النساء.

أما دراسة جاد الله (2007) التي جاءت بعنوان: "**التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين**" فتناولت التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة

الفلسطينية، ودور هذه المشاركة في إشاعة الحكم الرشيد الذي يفضي بدوره إلى التنمية المستدامة يكتسب التخطيط التنموي الرسمي أهمية قصوى في الدول النامية ومنها فلسطين في ظل موارد تنموية محدودة من أرض وماء وإنسان. حاولت الباحثة في هذه الدراسة تسليط الضوء على محاولات السلطة الوطنية الفلسطينية لدعم العملية التنموية في فلسطين وكانت من نتائج هذه الدراسة إن هذه الخطط عانت من قلّة التمويل، ومن عدم حساسيتها لقضايا النوع الاجتماعي الذي تجلّى في رصد موازنة هامشية ومحدودة جداً لوزارة شؤون المرأة على سبيل المثال، إضافة إلى إخفاق السلطة في إشاعة الحكم الرشيد على المستوى الداخلي.

وتناول شبانة (2008) في دراسته: "**تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة**"، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. هدفت الدراسة تسليط الضوء على المؤشرات الحالية لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، وإبراز السمات الأساسية للقوى العاملة النسوية من أجل رصد وتحليل واقع مشاركة المرأة في عملية الإنتاج وأدائها في سوق العمل والظروف الاقتصادية والاجتماعية التي تحيط بعمل المرأة في الأراضي الفلسطينية، من خلال مراجعة الوضع الراهن لمشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل، والتدخلات المطلوبة على مستوى السياسات لتمكين المرأة من المشاركة في سوق العمل بشكل فاعل، وهي تهدف على وجه الخصوص إلى رسم خريطة حول الواقع الراهن لمشاركة النساء في سوق العمل الفلسطيني، مع التركيز على دراسة ظاهرة تدني مشاركة النساء في القوى العاملة ودراسة خصائص النساء خارج القوى العاملة والعوامل الطاردة للنساء من سوق العمل، وتقديم بعض المقترحات بشأن التدخلات السياسية لتمكين المرأة في ضوء نتائج البحث.

وتم استخدام كل من الأسلوبين الكمي والنوعي في إعداد هذه الدراسة. إذ استندت عملية الأسلوب الكمي على دراسة البيانات الإحصائية المتوفرة من أحدث مسوح القوى العاملة التي نفذها الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ونتائج التعداد العام للسكان والمنشآت 2007، وقد اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي في محاولة فهم واقع المشاركة النسوية في سوق العمل الفلسطيني، والعوامل التي تؤثر في هذه المشاركة. فالأسلوب النوعي، تم استخدامه من خلال حلقات النقاش المركزة. فاستخدمت عينة قصديه وهي عينة المجموعات البؤرية، حيث تكون مجتمع الهدف من جميع المراكز والمؤسسات العاملة في مجال المرأة في الراضي الفلسطينية. وتم اختيار المجموعات البؤرية بحيث تشمل القائمين على المراكز والمؤسسات والهيئات العاملة والمختصين في مجال المرأة، بهدف إتاحة المجال لذوي العلاقة بالتعبير عن وجهة نظرهم، ووصف أوضاعهم، والبحث عن تجاربهم ومشاركتهم التي تلبي احتياجاتهم ومعالجة تجاربهم.

أهم نتائج الدراسة أولاً إن فجوة النوع الاجتماعي ما تزال واضحة على مستوى المشاركة في القوى العاملة ومعدلات الأجور والبطالة، ثانياً النساء في المجتمع الفلسطيني يقصدن عدداً محدوداً من الأنشطة الاقتصادية التقليدية وهي التعليم والصناعة والزراعة والخدمات، ويلاحظ أن نسبة من النساء عالية جداً من المتعطلات عن العمل متعلمات، وبالتالي فإن هناك حاجة لتوفير فرص عمل للمتعلمات من النساء الفلسطينيات، ثالثاً إن أسباب تدني مشاركة النساء في سوق العمل تتركز في أربعة مجموعات رئيسية مرتبطة في البيئة الاقتصادية في الأراضي الفلسطينية، وقدرة استيعابها للأيدي العاملة، الأطر القانونية، وظروف العمل، والعوامل الاجتماعية والثقافية تتصف البيئة الاقتصادية في انخفاض معدل النمو ومحدودية فرص العمل، السوق الفلسطيني سوق ذكوري بالدرجة الأولى حيث أن توسع فرص العمل تميل لصالح الذكور.

وفي الإطار القانوني تم تحميلها بكثير من القوانين لصالح المرأة مما جعلها عامل طرد لاستيعاب ودخول النساء في سوق العمل وخاصة في القطاع الخاص. وهذا يتطلب إعادة النظر بالقوانين من ناحية أو توفير مزايا للقطاع الخاص تشجع على استيعاب المرأة في السوق. ظروف العمل الصعبة غير الملائمة لعمل المرأة والمتمثلة في انخفاض معدلات الأجور، ساعات العمل الطويلة، طبيعة ونوعية الوظائف المتوفرة للنساء. وهذا يستدعي توفير ظروف مساندة ومساعدة للمرأة، علاوة على تحديد الحد الأدنى للأجور. والعوامل الاجتماعية والثقافية والمتمثلة بالنظر لعمل المرأة على أنة حاجة وليس ضرورة، عدم وجود تقدير مجتمعي لعمل المرأة، علاوة على قناعة المرأة بعدم وجود مردود اقتصادي لعملها وعدم شعورها باستقلالية في التصرف بأجرها. وهذا يتطلب وضع خطة على مستوى المجتمع من ناحية وعلى مستوى النساء من ناحية أخرى لإظهار أهمية مشاركة النساء في سوق العمل لما له أهمية في عملية التنمية.

وفي دراسة أجراها العسيلي والربايعة (2009) بعنوان: "**دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، بيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية بالمجتمع المحلي الفلسطيني**" هدفت الدراسة إلى الكشف عن دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظة القدس، بيت لحم ورام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية بالمجتمع المحلي، هذا وقد تم استخدام المنهج الوصفي المسحي للدراسة، حيث تكون مجتمع الدراسة وعينتها من جميع الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، بيت لحم ورام الله، وتكونت أدوات الدراسة من استبانه، وسؤال مقالي، وقد كان من أهم النتائج التي توصلت إليها. تساهم الجمعيات النسوية في حل المشكلات الاقتصادية للمرأة، حيث حصلت على نسبة 100%. وكذلك أكدت جميع الجمعيات على أنها تلعب دوراً هاماً على الصعيد الاجتماعي، فالجانب الديني، فالثقافي وأخيراً التربوي. وكان من أبرز البرامج التي تنفذها الجمعيات

النسوية برامج التثقيف والتوعية الدينية، تليها النشاطات الترفيهية. ومن أبرز المعيقات التي تواجه الجمعيات النسوية العوائق المالية، ثم السياسية والاجتماعية وأخيراً الإدارية.

أما دراسة القطب (2012) والتي جاءت بعنوان: "**دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية فـــي الفترة الواقعة بين (2010-1995)**" هدفت إلى استعراض أهم التحديات التي تواجه المرأة في سوق العمل والتي أهمها التمييز بين الجنسيين في الوظائف، وعدم حصولها على العلاوات والترقيات التي يحصل عليها الرجل، وتم في هذه الدراسة بحث أهم المعيقات التي تؤثر في حياة المرأة الفلسطينية العاملة والتي تحد من توليها مراكز عليا لصنع القرار، وذلك من خلال دراسة العوامل التي تحيط بالمرأة الفلسطينية في القطاع الحكومي.

واستعرضت الدراسة التطور التاريخي للمرأة العاملة، والأسباب التي تدفعها للعمل، إضافة إلى دورها السياسي والاجتماعي والتحاقها للعمل الفصائلي والحزبي الفلسطيني قبل مجيء السلطة الفلسطينية 1995. وتناولت الدراسة أهم القوانين التي تخص المرأة العاملة في المؤسسات الحكومية، ودراسة مساواتها قانونياً بالرجل. وتناولت دور المرأة الفلسطينية في الانتخابات عام 1996م والانتخابات عام 2006 والمراكز التي استطاعت لها من خلال الانتخابات التشريعية والمحلية، وأبرز ما توصلت إليه الدراسة من نتائج ما يلي: للمرأة الفلسطينية دور كبير في التنمية المستدامة، فهي تشكل نصف المجتمع، وهي مربيـــة الأجيال القادمة، وهي التي ربت صناع القرار من رجال ونساء، والمعيقات التي تواجهها المرأة في وصولها لمراكز صنع القرار وتؤثر على دور المرأة الفلسطينية، ولعبت العوامل السياسية والخارجية والعوامل الاجتماعية والذاتية والثقافية على إبراز نساء قياديات استطعن التغلب على هذه العوامل وشق طريق النجاح، أمثـــال نجـــاة أبو بكر، وماجدة المصري، ودلال سلامه، وزهيرة كمال شكلت انتخابات الرئاسية والتشريعية المحلية صورة

حقيقة عن مشاركة المرأة الفلسطينية، وسعيها للوصول لمراكز صنع القرار، وإن كانت نتائجها غير منصفة للمرأة.

تعد نسبة النساء في الوظائف الخدماتية كالصحة التعليم الأكثر انتشاراً؛ نظراً للدور الذي تقوم به المرأة الفلسطينية. وتنخفض نسبة النساء في مراكز صنع القرار كوزيرة، أو وكيل، أو وكيل مساعد، أو أعضاء في المجلس التشريعي. تواجد المرأة الفلسطينية في مواقع اتخاذ القرار، وفي المناصب الحكومية العليا مازال ضيفاً، مما يعيق دمج النساء في عملية التنمية، ويعطل إمكانية أن تؤثر في رسم السياسات، ويمنع إحداث تعديلات في التشريعات القائمة.

كما أوصت الدراسة بما يلي: دعوة مؤسسات الحكومة الفلسطينية لممارسة التميز الايجابي لصالح المرأة الفلسطينية، والالتزام بما ورد في وثيقة الاستقلال من دعوة الأحزاب، والفصائل، والحركات والقوى السياسية الفلسطينية، إلى ابرز قضايا المرأة في أدائها، وبرامجها، وتوسيع مشاركتها في الأطر القيادية على مختلف المستويات والعمل على استقطابها، وتحفيزها للالتحاق بصفوفها.

وفي دراسة أجراها عوض (2012) بعنوان: "**حكم تولي المرأة القضاء في ضوء المستجدات المعاصرة**" والتي هدفت إلى بيان معنى القضاء في اللغّة، وفي القرآن الكريم والسنة النبوية واصطلاح الفقهاء، مشروعية القضاء، وحكم القضاء. وقد احتوت الدراسة على نبذة تاريخية عن طبيعة القضاء عبر العصور الإسلامية السابقة فتحدثت عن القضاء في العهد النبوي، والقضاء في عهد الخلفاء الراشدين، والقضاء في العهد الأموي والعباسي، وتحدثت عن القضاء في العهد العثماني، وشروط القاضي في العهد العثماني. كما تضمنت الدراسة – أيضاً– شروط القاضي عند الفقهاء الأوائل شروط القاضي عند الفقهاء الأوائل، بالإضافة إلى حكم تولي المرأة القضاء عند الفقهاء الأوائل، فذكرت أقوال العلماء القدامى في حكم تولي المرأة القضاء، وقد تضمنت التغيرات

التي حصلت في الوقت الحالي، إذ وضح الباحث أن هناك تغيرات على طبيعة القضاء في الوقت الراهن، كما أن هناك تغيراً في مشاركة المرأة في الحياة العامة.

وفي دراسة أجراها اشتيه (2012) بعنوان: "**تجربة المرأة الفلسطينية في العمل البرلماني وأثر ذلك في تعزيز المشاركة السياسية (1996-2009)**" والتي هدفت إلى علاج الدور الذي أدته المرأة في الحقل السياسي الفلسطيني وتقييمه وبالتحديد في المجلس التشريعي، ومدى إسهامها في صنع القرارات والتشريعات الصادرة عن هذا المجلس، وتناولت الدراسة الدور الذي لعبته المرأة الفلسطينية في فترة معينة والعوامل المؤثرة في اتخاذ القرار لدى النواب الفلسطينيات سواء في وصولهن إلى مقاعد السلطة التشريعية، أو ممارستهن للعمل السياسي والتشريعي، وقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي، إضافة إلى استخدام المقابلة مع النواب وقد خلصت الدراسة إلى عدة نتائج كان من أهمها: أمن مشاركة المرأة البرلمانية في المؤسسات الرسمية لم ترتق للدور المهم الذي يجب أن تؤديه المرأة الفلسطينية على الصعيد الوطني والسياسي ويحدد إمكانية تأثيرها في رسم السياسات وإحداث تعديلات في التشريعات القائمة وانتهت الدراسة إلى أن الأحزاب قامت بدعم المرأة في الانتخابات المجلس التشريعي بما يخدم مصلحتها الحزبية وليس تضامنا مع قضايا المرأة وحقوقها وان عدم وضوح الطرح النسوي وعدم ربطه بالقضايا المجتمعية العامة قد أثر سلباً على أداء البرلمانيات.

وقد أوصت الدراسة بضرورة مراجعة السياسات الحكومية، ودراسة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار، ويتوجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية بشكل عام، والمؤسسات التشريعية بشكل خاص، وفتح المجال أمامها للمساهمة في عملية التنمية ورسم السياسات وإجراء التعديلات والقوانين بما يخدم مصالح المرأة وحقوقها.

2.5.2 الدراسات الأجنبية

في دراسة **(Shortridge, 1975)** أجراها على النساء العاملات والتي هدفت إلى التعرف إلى طبيعة الأعمال التي تميل إليها المرأة، فقد لوحظ بأنهن يملن إلى حد ما نحو الأعمال في المستويات الدنيا والوسطى، إضافة إلى أن المسؤولين في المؤسسات يرون استثناء النساء من الأعمال ذات المستوى الأعلى؛ لاعتقادهم بأن معدلات تغيب النساء عن العمل، وتركهن للعمل عالية، وذلك لاهتمامهن بمسؤوليات الأمومة ورعاية الأطفال، مما يؤدي- أيضاً- إلى وجود معارضين لتعيين النساء أو لترقيتهن وتدريبهن. فقد أشار إلى أن الإحصاءات التي نشرتها دائرة العمل آنذاك – وهي من واقع السجلات- أشارت إلى أن سجلات حضورهن جيدة، وكذلك الأمر بالنسبة إلى تغيير مواقع العمل، فقد بينت السجلات إلى تغيير العمل مقارنة بالرجال العاملين معهن تحت مستويات وظروف العمل نفسيهما.

وأجرى **(Nilson, 1978)** دراسة بعنوان: "**النساء العاملات في العالم الأول (الدول المتقدمة)**" هدفت الدراسة إلى التعرف على واقع النساء العاملات في العالم الأول، يقول الباحث: حققت النساء عند كثير من الدول والشعوب انجازات عظيمة، ولكن هذه الانجازات في الدول الصناعية كانت أعظم وأكبر فيما يتعلق بالمساواة في العمل، فقد فاقت معدلات مشاركة النساء في القوى العاملة كل التوقعات، لكن هذا الواقع أوجد تحديات وصعوبات غير متوقعة، وتحديداً في المسائل المادية الخاصة بالمساواة في الأجور وإمكانات الوصول إلى وظائف معينة، بالإضافة إلى التدريب، لقد كان التمييز الأوضح فيما يتعلق بالأجور، إذ أن النساء مازلن يحصلن على دخل أقل من الرجال بصورة عامة، وهذا يحدث بطبيعة الحال في الدول الصناعية، وتعتبر السويد أنموذجا يحتذى في

إطار المساواة في العمل بين الرجل والمرأة، إذ اعتبرت السويد المرأة بعامة والمتزوجة على وجه الخصوص مصدراً رئيسياً في قوى العمل.

ولتحقيق هذا الهدف، فقد سنت قوانين وتشريعات لتحقيق هذا الهدف في مساواة المرأة المتزوجة في مضمار العمل. وقد لفتت المنظمات الدولية الأنظار إلى قضايا المرأة العاملة؛ فأكدت منظمة العمل الدولية على ضرورة وأهمية التثقيف والتدريب للنساء، منبهة إلى ضرورة مراجعة الآثار الناجمة عن أنظمة الضمان الاجتماعي على المرأة. وقد قدمت الأمم المتحدة من أجل تحقيق التنمية خططاً إقليمية تهدف إلى مساواة المرأة بالرجل، ودمجهن في جهود التنمية البشرية، وإلى جانب ذلك – وبصورة عامة– فإن الاتحادات العمالية هي الأخرى تحدثت على نحو متوازٍ – ولكن ببطء– عن الضغوط التي مارسها العمال لتحقيق المساواة للمرأة العاملة. وقامت، كذلك شبكات النساء العاملات على نحو رسمي وغير رسمي، بالاتصال بالنساء من أجل تقديم النصح والإرشاد لهن، ومساعدتهن حتى غدت هذه الشبكات قوى، ومؤثرة دولياً وفاعلة.

أما دراسة **(Jeffries & Ransford, 1980)** تبين من خلال هذه الدراسة أن المؤسسة قد تمارس تحيزاً ضد المرأة لاعتقاد المسؤولين فيها بأن النساء عاطفيات، ولا تتوفر لديهن القدرة الجسمية الكافية، وأنهن أقل حضوراً في المواقع الإشرافية، ويعزى سبب ذلك إلى عدم قيام معظم المؤسسات التي تعمل لديها النساء على توفير خدمات الرعاية النهارية لأطفال العاملات لما بعد فترة المدرسة. ويضيف أن قنوات الارتقاء في العمل، تعتمد على رفع ودعم الرجال المسيطرين على المراكز العليا وعلى مسؤولية القرار فيها، وأن النساء لسن كالرجال في وصولهن إلى أعلى مستويات العمل، وليس الانجاز والكفاءة في العمل هما العاملان الكافيان والمهيمنان اللذان يعزى إليهما وحدهما سبب الترقية. وأن المكاسب المتحققة من عملية الترقي في المستوى والمكانة لها

علاقة بالعوامل المؤدية إلى تحقيق بعض الأفراد لعملية الترقي إلى مستويات عليا في السلم الوظيفي دون غيرهم، ومن هذه الأسباب: مستوى ذكاء الفرد، ومستوى ضغط مجموعة الرفاق والزملاء على الإنجاز، والمستوى الوظيفي الذي بدأ به الفرد عمله في المؤسسة، ومستوى التعليم.

في دراسة **(Anderson-Kolman & Paludi,1986)**: والتي هدفت إلى التعرف إلى مدى تأثير البيئة الأسرية على النساء العاملات، وتقييم مستوى الضغوط عليهن، وشعورهن تجاه عملهن، ووجود اختلافات ضئيلة بين عينة النساء غير المتزوجات إزاء المتزوجات، وبين عينة العاملات بوقت جزئي إزاء عينة العاملات بوقت كامل. إذ أن الضغوط المرتبطة بالعمل عند العاملات تميزت بالرضى المهني، وعدم التأثير الكبير عليهن في حين ارتبطت الضغوط ذات الصلة أو العلاقة في البيئة المنزلية وواقع الصراع والخلاف في الأسرة بدرجة عالية في التأثير عليهن. وقد اختبرت العينة ضغوطا كبيرة في التعامل مع الوقت، ووجد أن هناك علاقة بين قلة الوقت نقص العناية بأطفالهن المرضى.

وأجرى **(Long, 1987)** دراسة لفحص فرضيته: "إن الفرص أمام النساء للعمل في الوظائف الإدارية الإشرافية العليا أقل من الفرص المتاحة للرجال"، وكانت عينته مكونة من (900) عضو منهم (448) من الرجال، و(452) من النساء. ومن النتائج التي ظهرت لديه: الاتجاهات السلبية نحو وجود النساء في مثل هذه الوظائف مما يجعل الاتجاه في إشغال هذه الوظائف لا يقوم على أساس القدرة والكفاءة، بل على أساس الجنس اتجاه الرجال نحو تقدمهم في العمل أكثر ايجابية من اتجاه النساء، حيث يكونون أكثر وعيا وإدراكاً لتطورهم ورقيهم، وأكثر قدرة على التخطيط لرقيهم. قلة الفرص المتاحة أمام النساء للحصول على المزيد من الخبرة خارج نطاق رتابة العمل، تدني الفرص المتاحة أما النساء للتطوير، مما يؤدي إلى شعورهن بعدم الرضى، ويأتي هذا من تدني

مستوى تفويض السلطة، ودرجة المسؤولية المخولة لهن، والفرص المتاحة أمامهن للعمل في مراكز إدارية وإشرافية، وأخيرا من الفرص المتاحة لخدمة وانجاز أهدافهن وأهداف العمل.

3.5.2 تعقيب على الدراسات السابقة

يتضح من الدراسات السابقة ونتائجها والمناهج والأدوات التي اعتمدتها، أنها تختلف مع الدراسة الحالية في جوانب، وتتفق معها في جوانب أخرى، فقد اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في التأكيد على أهمية المرأة في المجتمع من جهة، والتأكيد على أهمية مشاركتها في مواقع صنع القرار بشكل عام في المجتمع الفلسطيني من جهة أخرى، وفي ضرورة تمكينها لتكون فاعلة في تنمية المجتمع وتنمية أسرتها، وفي المنهج المستخدم وهو المنهج الوصفي التحليلي لوصف وتحليل وتقييم واقع المرأة العاملة في مواقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، ودراسة المعيقات التي تتعرض لها في عملها في المراكز الحساسة وسبل تعزيز عملها في موقع صنع القرار.

ومن جهة أخرى، اتفقت الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة من حيث أداة الدراسة (الاستبانة) المستخدمة وفي أسلوب العينة، إذ تم جمع البيانات اللازمة للدراسة من خلال توزيع الاستبانة على عينة من أفراد المجتمع ذكوراً وإناثاً من مختلف الأعمار، ومختلف المستويات العلمية الممثلة لمجتمع الدراسة.

تعددت الدراسات السابقة من حيث أماكن تطبيقها، فمنها دراسات طبقت على المجتمع الفلسطيني وأخرى طبقت على مجتمعات عربية (مصر، الأردن)، وثالثة طبقت على مجتمعات أجنبية في أمريكا.

استفادت الدراسة الحالية من الدراسات السابقة في التعرف إلى معيقات عمل المرأة سواء كانت في فلسطين أم في دول الجوار، وأهم المعيقات التي تمنع المرأة في المشاركة في مواقع صنع القـــرار، واستفادت منها في واقع المرأة القاضية، وأهم التغيرات على عملها وأهم طرق صنع القرار وكيف يتم اتخاذه بنجاح.

واتفقت الدراسة الحالية مع بعض الدراسات السابقة في استخدام بعض المتغيرات الديمغرافية مثـــل (العمر، والحالة الاجتماعية، والجنس، والمؤهل العلمي، ومكان السكن، والعمل)، في حـــين زادت الدراسة الحالية بعض المتغيرات مثل: (قطاع العمل، والديانة).

تميزت الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة في موضوعها إذ أنها درست المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء في فلسطين، وتمت الدراسة على عينه من أفراد المجتمع في نابلس وبيت لحم ورام الله. وتميزت في زمان إجرائها (العام 2014)، وهي الدراسة الأولى –على حد علم الباحثة التي تتناول موضوع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، ودورها في بناء المؤسسات الوطنية وتنميتها.

قد تتفق نتائج الدراسة الحالية مع نتائج بعض الدراسات السابقة، وقد تختلف مع نتائج دراسات أخرى، ويعود هذا الاختلاف إلى اختلاف الزمان، ومجتمع الدراسة، والهدف، وطبيعة العينة، إضافة إلى خصوصية مجتمع الدراسة الحالية.

تأمل الباحثة أن تمثل هذه الدراسة فائدة علمية للمكتبة المحلية والعربية في مجال مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطينية بشكل خاص، وستكون الدراسة الحالية امتداداً للدراسات السابقة، وما نادت به من توصيات في مجال دور المرأة في التنمية المجتمعية.

الفصل الثالث

إجراءات الدراسة

1.3 مقدمة

يوضح هذا الفصل منهجية الدراسة، ومجتمعها وعينتها، وأدوات الدراسة، وطرق التحقق من صدقها وثباتها، وطريقة المعالجة الإحصائية لبيانات الدراسة.

2.3 منهج الدراسة

استناداً إلى طبيعة الدراسة وأهدافها استخدمت الدراسة الحالية المنهج الوصفي، وذلك لملائمته لأغراض الدراسة، من حيث رصد وتحليل واقع مشكلة الدراسة في الوقت الحاضر، وكما هي في الواقع من خلال وصفها، وتفسيرها، والتنبؤ بها، وهو المنهج المناسب والأفضل- في رأي الباحثة- لمثل هذه الدراسات.

3.3 مجتمع الدراسة

يتكون مجتمع الدراسة من جميع المواطنين الفلسطينيين في عدد من المحافظات التي تعمل فيها قاضيات وهي: نابلس، رام الله، وبيت لحم البالغ عددهم (776795) مواطناً ومواطنة للعام 2013/2014.

4.3 عينة الدراسة

تم اختيار عينة الدراسة بحيث تكون ممثلة لمجتمعها بالاعتماد على الأسس الإحصائية لاختيار العينات، بالطريقة الطبقية العشوائية، طبقية من حيث متغير المحافظة (نابلس، رام الله والبيرة، وبيت لحم). وتكونت العينة من (384) مواطناً ومواطنة. ويوضح الجدول رقم (1.3) توزيع مجتمع الدراسة والعينة وفقاً لمتغير المحافظة.

جدول 1.3: توزيع مجتمع الدراسة والعينة وفقاً لمتغير المحافظة

الرقم	المحافظة	مجتمع الدراسة	العينة المطلوبة
1.	نابلس	320830	159
2.	رام الله والبيرة	279730	138
3.	بيت لحم	176235	87
المجموع		**776795**	**384**

تم حساب حجم العينة بنسبة خطأ مقدارها (5%) من مجتمعها، بالاستناد إلى موقع حساب العينات www.surveysystem.com، كما هو واضح في ملحق رقم (2.5). ويوضح الجدول رقم (2.3) الخصائص الديمغرافية للعينة.

جدول 2.3: خصائص العينة الديمغرافية

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	177	46.1	–
أنثى	207	53.9	
الفئة العمرية			
30–	157	40.9	
44–30	144	37.5	–

+45	83	21.6	
الحالة الاجتماعية			
أعزب/اء	137	35.7	–
متزوج/ة	231	60.2	
غير ذلك	16	4.2	
الديانة			
مسلم/ة	344	90.5	4
مسيحي/ة	36	9.5	
مكان السكن			
مدينة	195	50.8	–
قرية	150	39.1	
مخيم	39	10.2	
المؤهل العلمي			
أساسي فما دون	16	4.2	–
ثانوي	79	20.6	
دبلوم	71	18.5	
بكالوريوس فأعلى	218	56.8	
العلاقة بقوة العمل			
يعمل	287	74.7	–
لا يعمل	97	25.3	
قطاع العمل			
عام	151	52.6	97
خاص	136	47.4	

5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة

يوضح الجدول رقم (2.3) خصائص العينة الديمغرافية وفقاً لمتغيرات: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعلاقة بقوة العمل، وقطاع العمل، وذلك على النحو الآتي:

1.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الجنس

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 46.1% من أفراد العينة ذكور مقابل 53.1% إناث.

2.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الفئة العمرية

بينت النتائج الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 40.9 % من المبحوثين في الفئة العمرية الأقل من 30 سنة، 37.5% في الفئة العمرية 30–44 سنة، وكان 21.6% منهم في الفئة العمرية 45 سنة فما فوق.

3.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الحالة الاجتماعية

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 35.7% ممن شملتهم العينة غير متزوجين، 60.2% منهم من المتزوجين، مقابل 4.2% في حالات أخرى (أرامل ومطلقين).

4.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير الديانة

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن90.5% من أفراد العينة مسلمين مقابل 9.5% مسيحيين.

5.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير مكان السكن

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 50.8% من المبحوثين من سكان المدن، و39.1% من سكان القرى، وكان 10.2% منهم من سكان المخيمات.

6.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير المؤهل العلمي

يتبين من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن المؤهل العلمي لدى 4.2% من المبحوثين أساسي فما دون 24.7 % ثانوي، 18.5% دبلوم، وكان 56.8% منهم من حملة درجة البكالوريوس فأعلى.

7.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير العلاقة بقوة العمل

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 74.7% من أفراد العينة من العاملين، مقابل 25.3 % من غير العاملين.

8.5.3 توزيع أفراد العينة وفقاً لمتغير قطاع العمل

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (2.3) أن 52.6% من المبحوثين يعملون في القطاع العام مقابل 47.4% منهم في القطاع الخاص.

6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات

استخدمت الدراسة الحالية أسلوب المسح بالعينة، والاستبانة أداةً لجمع البيانات، وبالرجوع إلى الأدبيات السابقة، ولفحص موضوع المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني، طورت الباحثة استبانة تكونت من أربعة أقسام رئيسية هي: القسم الأول اشتمل على معلومات عامة عن المبحوثين من حيث: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعلاقة بقوة العمل، وقطاع العمل، في حين ضم القسم الثاني مقياس اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني الذي تكون من (30) فقرة، وعالج القسم الثالث مقياس معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني الذي تكون من (21) فقرة، وتناول القسم الرابع سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني الذي تكون من (10) فقرات، علماً بأن طريقة الإجابة عن أداة الدراسة تركزت في الاختيار من سلم خماسي، على نمط ليكرت **(Likert Scale)**، وذلك كما يأتي: أوافق بشدة، أوافق، بين بين، لا أوافق، ولا أوافق بشدة.

1.6.3 صدق أداة الدراسة

تم التحقق من صدق أداة الدراسة بعرضها على مجموعة من المحكمين الذين أبدوا عدداً من الملاحظات حولها، والتي تم أخذها بعين الاعتبار عند إخراج الأداة بشكلها النهائي هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، تم التحقق من الصدق بحساب التحليل العاملي (Factor Analysis) لفقرات الأداة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.3-5.3).

جدول 3.3: نتائج التحليل العاملي في اتجاهات المواطنين

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.1	تستطيع المرأة العمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني	0.75
.2	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لطموحاتها	0.68
.3	أتحفظ على دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.60
.4	يتفهم أفراد المجتمع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.56
.5	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني يخالف عادات المجتمع وتقاليده	0.56
.6	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني حاجة ملحة	0.68
.7	ينظر المجتمع بدونية لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.69
.8	أرى أنه من الضروري دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.77
.9	لقد خسر المجتمع الفلسطيني الكثير جراء تأخر دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.60
.10	اعتقد أن المرأة غير قادرة على العمل في سلك القضاء الفلسطيني	0.60
.11	حتى الآن لا أعرف الهدف من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.60
.12	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مضيعة للوقت	0.72
.13	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني واجب وطني	0.66
.14	لا يوجد ما يمنع من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.65
.15	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني دخيل على الثقافة الفلسطينية	0.65
.16	خلقت المرأة للبيت	0.60
.17	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني يتنافى مع الشرائع السماوية	0.66
.18	منافسة المرأة الرجل في سلك القضاء الفلسطيني أمر تعسفي	0.62
.19	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة	0.57
.20	لا مانع من إعطاء المرأة فرصة في سلك القضاء الفلسطيني	0.69
.21	إن تخوف البعض من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني أمر مبالغ فيه	0.71
.22	من الضروري تعريف أفراد المجتمع بأهمية دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.56
.23	على الحركات النسوية أن تضع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني على سلم أولوياتها	0.61
.24	القاضي الجيد جيد سواء كان رجلاً أو امرأة	64.0
.25	يجب التعامل بحذر مع موضوع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.56
.26	اعتقد أن المرأة الفلسطينية قادرة على تحمل المسؤولية في سلك القضاء	0.64
.27	من الأمور الصعبة على المرأة الفلسطينية أن تكون قاضية	0.68
.28	اعتقد أن المرأة الفلسطينية قادرة على اتخاذ القرار كقاضية	0.60
.29	لو كان القرار بيدي سأزيد من نسبة النساء في سلك القضاء الفلسطيني	0.75
.30	أنا متفائل من مستقبل دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.71

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (3.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول 4.3: نتائج التحليل العاملي لفقرات مقياس معيقات دخول المرأة سلك القضاء

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.31	عدم تقبل أفراد المجتمع لفكرة دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	0.65
.32	نظرة المجتمع بدونية لدخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	0.71
.33	قلة وعي أفراد المجتمع لقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني	0.56
.34	عدم قدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الأسرية والعمل في سلك القضاء	0.77
.35	عدم توفر الخبرة لدى المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	0.70
.36	سيطرة القيم الذكرية في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني	0.62
.37	الخوف من التعرض للمواقف المحرجة في سلك القضاء الفلسطيني	0.60
.38	تأثير عاطفة المرأة في اتخاذ القرار في سلك القضاء الفلسطيني	0.63
.39	عدم إجازة الشرائع السماوية لعمل المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	0.62
.40	غياب الكوتة النسوية في سلك القضاء الفلسطيني	0.68
.41	غياب القوانين التي تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.69
.42	الموروث الثقافي الفلسطيني المحافظ لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.73
.43	طبيعة التنشئة الاجتماعية المحافظة حول قطاع عمل المرأة	0.72
.44	عدم قدرة المرأة منافسة الرجل في سلك القضاء الفلسطيني	0.69
.45	غياب الدعم الأسري للمرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	0.58
.46	عدم قدرة المرأة على تحمل المسؤولية في سلك القضاء الفلسطيني	0.73
.47	عدم ثقة المرأة بنفسها للعمل في سلك القضاء الفلسطيني	0.78
.48	صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل في سلك القضاء ومتطلبات الأسرية	0.72
.49	تركيبة المرأة الفسيولوجية	0.72
.50	غياب قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة	0.65
.51	عدم قناعة المرأة بدخول سلك القضاء الفلسطيني	0.52

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (4.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

جدول 5.3: نتائج التحليل العاملي لفقرات مقياس سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني.

الرقم	الفقرات	درجة التشبع
.52	تخصيص كوتة نسائية لعمل المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.65
.53	توعية أفراد المجتمع بقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني	0.76
.54	تطوير قدرات ومهارات المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	0.78
.55	سن قوانين تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.79
.56	تشجيع المرأة على خوض تجربة سلك القضاء الفلسطيني	0.82
.57	منح المرأة فرصة لإثبات قدرتها في سلك القضاء الفلسطيني	0.84
.58	تطبيق المواثيق الدولية التي تضمن دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.78
.59	تبادل الخبرات مع الدول التي تحتل فيها المرأة مكانة في سلك القضاء	0.78
.60	زيادة الحوافز والمكافآت المادية للمرأة في سلك القضاء الفلسطيني	0.74
.61	تخصيص كوتة نسائية لعمل المرأة سلك القضاء الفلسطيني	0.76

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.3) أن التحليل العاملي لأغلبية فقرات أداة الدراسة دال إحصائياً، وتتمتع بدرجة مقبولة من التشبع، وأنها تشترك معاً في قياس سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، في ضوء الإطار النظري الذي بني المقياس على أساسه.

2.6.3: ثبات أداة الدراسة

تم حساب الثبات لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة بطريقة الاتساق الداخلي بحساب معادلة الثبات كرونباخ ألفا (Cronbach Alpha)، وقد جاءت النتائج كما هي واضحة في الجدول رقم (6.3).

جدول 6.3: نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة

الرقم	أبعاد الدراسة	عدد الفقرات	قيمة Alpha
.1	اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	30	0.91
.2	معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	21	0.92
.3	سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	10	0.96
.4	الدرجة الكلية	61	0.92

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.3) أن أداة الدراسة بأبعادها المختلفة تتمتع بدرجة عالية جداً من الثبات.

7.3 المعالجة الإحصائية للبيانات

بعد جمع بيانات الدراسة قامت الباحثة بمراجعتها تمهيداً لإدخالها للحاسوب، وأدخلت إلى الحاسوب بإعطائها أرقاماً معينة، أي بتحويل الإجابات اللفظية إلى رقمية، إذ أعطيت الإجابة أوافق بشدةً 5 درجات، وأوافق 4 درجات، بين بين 3 درجات، ولا أوافق درجتين، ولا أوافق بشدة درجة واحدة، وذلك في الفقرات الموجبة وعكست في الفقرات السالبة، بحيث كلما ازدادت الدرجة كانت اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، ومعيقاته، وسبل تعزيزه أفضل، والعكس صحيح.

وتمت المعالجة الإحصائية اللازمة للبيانات باستخراج الأعداد، والنسب المئوية، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية. وقد فحصت فرضيات الدراسة عند المستوى $\alpha \leq 0.05$، عن طريق الاختبارات الإحصائية الآتية: اختبار ت t.test، واختبار تحليل التباين الأحادي one way analysis of variance، واختبار توكي tukey test، ومعامل الارتباط بيرسون pearson correlation، ومعامل الثبات كرونباخ ألفا Cronbach Alpha، وذلك باستخدام الحاسوب

باستخدام برنامج الرزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS. ولفهم نتائج الدراسة يمكن الاستعانة بمفتاح المتوسطات الحسابية وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7.3).

جدول 7.3: مفتاح المتوسطات الحسابية

المتوسط الحسابي	اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني
2.33-1	منخفضة
3.67-2.34	متوسطة
5-3.68	عالية

الفصل الرابع

عرض النتائج ومناقشتها

1.4 مقدمة

يتضمن هذا الفصل عرضاً كاملاً ومفصلاً لنتائج الدراسة، حول اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك من خلال الإجابة عن أسئلة الدراسة وأهدافها والتحقق من صحة فرضياتها باستخدام التقنيات الإحصائية المناسبة.

2.4 نتائج أسئلة الدراسة

1.2.4 السؤال الأول

ما اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح في الجداول رقم (1.4-2.4).

جدول 1.4: الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني

المتغير	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
الاتجاهات	384	3.48	0.61	69.6

يتضح من المعطيات الواردة في الجدول رقم (1.4) أن اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الاتجاهات (3.48)، مع إنحراف معياري (0.61).

جدول 2.4: المتوسطات الحسابية لمؤشرات اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية

المؤشرات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
القاضي الجيد جيد سواء كان رجلاً أو امرأة	3.95	1.17	79.0
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لطموحاتها	3.94	0.99	78.8
تستطيع المرأة العمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني	3.84	1.13	76.8

من الضروري تعريف أفراد المجتمع بأهمية دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.81	1.04	76.2
لا مانع من إعطاء المرأة فرصة في سلك القضاء الفلسطيني	3.79	1.05	75.8
اعتقد أن المرأة الفلسطينية قادرة على اتخاذ القرار كقاضية	3.73	1.08	74.6
أنا متفائل من مستقبل دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.66	1.09	73.2
على الحركات النسوية أن تضع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني على سلم أولوياتها	3.65	1.20	73.0
أرى أنه من الضروري دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.63	1.12	72.6
إن تخوف البعض من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني أمر مبالغ فيه	3.62	1.06	72.4
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة	3.61	1.17	72.2
لو كان القرار بيدي سأزيد من نسبة النساء في سلك القضاء الفلسطيني	3.57	1.25	71.4
لا يوجد ما يمنع من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.53	1.15	70.6
اعتقد أن المرأة الفلسطينية قادرة على تحمل المسؤولية في سلك القضاء	3.52	1.14	70.4
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني واجب وطني	3.40	1.19	68.0
يجب التعامل بحذر مع موضوع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.34	1.17	66.8
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني حاجة ملحة	3.33	1.17	66.6
ينظر المجتمع بدونية لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.28	1.03	65.6
لقد خسر المجتمع الفلسطيني الكثير جراء تأخر دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.14	1.21	62.8
يتفهم أفراد المجتمع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.12	0.96	62.4
أتحفظ على دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.07	1.31	61.4
من الأمور الصعبة على المرأة الفلسطينية أن تكون قاضية	3.05	1.32	61.0
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني يخالف عادات المجتمع وتقاليده	2.90	1.19	58.0
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني دخيل على الثقافة الفلسطينية	2.73	1.18	54.6
منافسة المرأة الرجل في سلك القضاء الفلسطيني أمر تعسفي	2.46	1.22	49.2
حتى الآن لا أعرف الهدف من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	2.45	1.12	49.0
اعتقد أن المرأة غير قادرة على العمل في سلك القضاء الفلسطيني	2.42	1.17	48.4
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مضيعة للوقت	2.28	1.18	45.6
دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني يتنافى مع الشرائع السماوية	2.19	1.22	43.8
خلقت المرأة للبيت	2.07	1.28	41.4

يوضح الجدول رقم (2.4) مؤشرات اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: تأكيد أفراد العينة أن القاضي الجيد جيد سواء كان رجلاً أو امرأة، وأن دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لطموحاتها، وأن المرأة تستطيع العمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني، وأنه من الضروري تعريف أفراد المجتمع بأهمية دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وأكد المبحوثون أنه لا مانع من إعطاء المرأة فرصة في سلك القضاء الفلسطيني. مقابل ذلك عارض المبحوثون أن يكون دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مضيعة للوقت، أو أنه يتنافى مع الشرائع السماوية، أو أن المرأة خلقت للبيت، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

2.2.4 السؤال الثاني

ما معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لمعيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (3.4).

جدول 3.4: الأعداد والمتوسطات الحسابية لمعيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية:

معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
سيطرة القيم الذكرية في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني	3.77	1.03	75.4
عدم تقبل أفراد المجتمع لفكرة دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	3.73	0.98	74.6
طبيعة التنشئة الاجتماعية المحافظة حول قطاع عمل المرأة	3.72	0.92	74.4
قلة وعي أفراد المجتمع لقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني	3.71	0.93	74.2
الموروث الثقافي الفلسطيني المحافظ لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.61	0.94	72.2

نظرة المجتمع بدونية لدخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	3.52	1.03	70.4
غياب القوانين التي تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.51	1.05	70.2
غياب الدعم الأسري للمرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	3.48	1.02	69.6
غياب الكوتة النسوية في سلك القضاء الفلسطيني	3.46	1.01	69.2
تأثير عاطفة المرأة في اتخاذ القرار في سلك القضاء الفلسطيني	3.45	1.14	69.0
غياب قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة	3.40	1.15	68.0
الخوف من التعرض للمواقف المحرجة في سلك القضاء الفلسطيني	3.33	1.03	66.6
صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل في سلك القضاء ومتطلبات الأسرية	3.21	1.22	64.2
عدم قدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الأسرية والعمل في سلك القضاء	3.16	1.23	63.2
تركيبة المرأة الفسيولوجية	3.15	1.17	63.0
عدم قناعة المرأة بدخول سلك القضاء الفلسطيني	3.10	1.08	62.0
عدم توفر الخبرة لدى المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	3.07	1.17	61.4
عدم قدرة المرأة على تحمل المسؤولية في سلك القضاء الفلسطيني	3.04	1.25	60.8
عدم قدرة المرأة منافسة الرجل في سلك القضاء الفلسطيني	2.99	1.20	59.8
عدم ثقة المرأة بنفسها للعمل في سلك القضاء الفلسطيني	2.96	1.28	59.2
عدم إجازة الشرائع السماوية لعمل المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	2.85	1.30	57.0

يوضح الجدول رقم (3.4) معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: سيطرة القيم الذكورية في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني، تلاه عدم تقبل أفراد المجتمع لفكرة دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني، ثم طبيعة التنشئة الاجتماعية المحافظة حول قطاع عمل المرأة، وقلة وعي أفراد المجتمع لقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني، تلاه الموروث الثقافي الفلسطيني المحافظ لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

3.2.4 السؤال الثالث

ما سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني؟

للإجابة عن هذا السؤال استخرجت الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية، والنسب المئوية لسبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (4.4).

جدول 4.4: الأعداد والمتوسطات الحسابية لسبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية

سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	%
تطوير قدرات ومهارات المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	4.01	0.98	80.2
توعية أفراد المجتمع بقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني	3.98	0.94	79.6
تشجيع المرأة على خوض تجربة سلك القضاء الفلسطيني	3.95	1.04	79.0
منح المرأة فرصة لإثبات قدرتها في سلك القضاء الفلسطيني	3.92	1.03	78.4
تبادل الخبرات مع الدول التي تحتل فيها المرأة مكانة في سلك القضاء	3.91	1.08	78.2
سن قوانين تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.90	1.10	78.0
تمكين العاملات في سلك القضاء الفلسطيني	3.89	1.03	77.8
تطبيق المواثيق الدولية التي تضمن دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.86	1.08	77.2
زيادة الحوافز والمكافئات المادية للمرأة في سلك القضاء الفلسطيني	3.81	1.12	76.2
تخصيص كوتة نسائية لعمل المرأة سلك القضاء الفلسطيني	3.78	1.10	75.6

يوضح الجدول رقم (4.4) سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: تطوير قدرات ومهارات المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني، تلاه توعية أفراد المجتمع بقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني، ثم تشجيع المرأة على خوض تجربة سلك القضاء الفلسطيني، ومنحها فرصة لإثبات قدرتها في سلك القضاء الفلسطيني، من خلال

تبادل الخبرات مع الدول التي تحتل فيها المرأة مكانة في سلك القضاء، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه.

4.2.4 السؤال الرابع

هل هناك فروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني وفقا لمتغيرات: **الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعلاقة بقوة العمل، وقطاع العمل؟**

للإجابة عن هذا السؤال وضعت الباحثة ثماني فرضيات للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني وفقا لمتغيرات: الجنس، والفئة العمرية، والحالة الاجتماعية، والديانة، ومكان السكن، والمؤهل العلمي، والعلاقة بقوة العمل، وقطاع العمل، وذلك كما هو واضح في الجداول رقم (5.4-17.4).

3.4 نتائج فرضيات الدراسة

1.3.4 الفرضية الأولى

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (5.4).

جدول 5.4: نتائج اختبارات ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس

الجنس	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
ذكر	177	3.25	0.65	382	7.121	0.000
أنثى	207	3.68	0.49			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (5.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الجنس، لصالح أفراد العينة من الإناث اللواتي كانت اتجاهاتهن أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

2.3.4 الفرضية الثانية

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الديانة.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الديانة، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (6.4).

جدول 6.4: نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الديانة

الديانة	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
مسلم	344	3.45	0.61	378	3.355-	0.001
مسيحي	36	3.80	0.48			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (6.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة، لصالح أفراد العينة المسيحيين الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية في الجدول أعلاه، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

3.3.4 الفرضية الثالثة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \geq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (7.4).

جدول 7.4: نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل

العلاقة بقوة العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
يعمل	287	3.47	0.63	3.82	-0.904	0.404
لا يعمل	97	3.53	0.54			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (7.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

4.3.4 الفرضية الرابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير قطاع العمل.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير قطاع العمل، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (8.4).

جدول 8.4: نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير قطاع العمل

قطاع العمل	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجات الحرية	قيمة ت المحسوبة	الدلالة الإحصائية
عام	151	3.44	0.65	285	-0.890	0.374
خاص	136	3.50	0.60			

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (8.4) إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير قطاع العمل، وبذلك تكون الفرضية قد قبلت.

5.3.4 الفرضية الخامسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance)، للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (9.4).

جدول 9.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	3.665	1.833	5.004	0.007
داخل المجموعات	381	139.526	0.366		
المجموع	383	143.191	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (9.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الحالة

الاجتماعية، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test)، للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (10.4).

جدول 10.4: نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

المقارنات	أعزب/اء	متزوج/ة	غير ذلك
أعزب/اء		*0.18508	0.33276
متزوج/ة			0.14767
غير ذلك			

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (10.4) أن الفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية كانت بين المتزوجين وغير المتزوجين، لصالح غير المتزوجين الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لاتجاهاتهم في الجدول رقم (11.4).

جدول 11.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية

الحالة الاجتماعية	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أعزب/اء	137	3.61	0.53
متزوج/ة	231	3.42	0.64
غير ذلك	16	3.27	0.58

6.3.4 الفرضية السادسة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (12.4).

جدول 12.4: نتائج اختبار التحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	3	9.727	3.242	9.231	0.000
داخل المجموعات	380	133.465	0.351		
المجموع	383	143.191	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (12.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (13.4).

جدول 13.4: نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المقارنات	أساسي فما دون	ثانوي	دبلوم	بكالوريوس فأعلى
أساسي فما دون		0.01780	-0.30202	-0.36542
ثانوي			-0.31983*	-0.38322*
دبلوم				-0.06340
بكالوريوس فأعلى				

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (13.4) أن الفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت بين أفراد العينة ذوي المؤهل العلمي الثانوي والدبلوم من جهة، وبين حملة الدرجة الثانوية والبكالوريوس فأعلى من جهة أخرى، لصالح حملة الدرجات العلمية الأعلى (الدبلوم، والبكالوريوس فأعلى) الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لاتجاهاتهم في الجدول رقم (14.4).

جدول 14.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير المؤهل العلمي

المؤهل العلمي	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
أساسي فما دون	16	3.22	0.69
ثانوي	79	3.20	0.66
دبلوم	71	3.52	0.55
بكالوريوس فأعلى	218	3.59	0.57

7.3.4 الفرضية السابعة

لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (15.4).

جدول 15.4: نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني

مصدر التباين	درجات الحرية	مجموع المربعات	متوسط المربعات	قيمة ف المحسوبة	الدلالة الإحصائية
بين المجموعات	2	3.766	1.883	5.145	0.006
داخل المجموعات	381	139.426	0.366		
المجموع	383	143.191	-----		

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (15.4) إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن، وبذلك تكون الفرضية قد رفضت. ولإيجاد مصدر هذه الفروق استخدم اختبار توكي (tukey test)، للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (16.4).

جدول 16.4: نتائج اختبار توكي (tukey test)، للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن

المقارنات	مدينة	قرية	مخيم
مدينة		0.20641*	0.02359
قرية			-0.18282
مخيم			

تشير المقارنات الثنائية البعدية الواردة في الجدول رقم (16.4) أن الفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن، كانت بين أفراد العينة من سكان المدن وسكان القرى، لصالح سكان المدن الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح من المتوسطات الحسابية لاتجاهاتهم في الجدول رقم (17.4).

جدول 17.4: المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني

مكان السكن	العدد	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري
مدينة	195	3.56	0.60
قرية	150	3.36	0.65
مخيم	39	3.54	0.33

7.3.4 الفرضية السابعة

لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير العمر واتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني.

للتحقق من صحة هذه الفرضية تم استخدام معامل الارتباط بيرسون (Person correlation)، للعلاقة بين متغير العمر واتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وذلك كما هو واضح في الجدول رقم (18.4).

جدول 18.4: نتائج معامل الارتباط بيرسون (person correlation)، للعلاقة بين متغير العمر واتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني

المتغيرات	العدد	قيمة (ر)	الدلالة الإحصائية
العمر*الاتجاهات	384	0.210**	0.000

تشير المعطيات الواردة في الجدول رقم (18.4) إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$، بين متغير العمر واتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، بحيث كلما ازداد العمر قلت اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني والعكس صحيح. وبذلك تكون الفرضية قد رفضت.

الفصل الخامس

النتائج والتوصيات

1.5 مقدمة

يعالج الفصل الحالي نتائج الدراسة نتائجها، مع الأخذ بعين الاعتبار أسئلة الدراسة وفرضياتها، وأهدافها، إضافة لتحليل نتائج الدراسة ومقارنتها بالدراسات السابقة إن وجدت، وبلورة بعض التوصيات استنادا لنتائج الدراسة.

2.5 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها

أولاً: ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة

1. أظهرت نتائج الدراسة أن اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني كانت متوسطة، إذ بلغ المتوسط الحسابي لهذه الاتجاهات (3.48) مع إنحراف معياري (0.61)، وقد ظهر هذا من خلال عدة مؤشرات من أهمها: تأكيد أفراد العينة أن القاضي الجيد جيد سواء كان

رجلاً أو امرأة، وأن دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لطموحاتها، وأنها تستطيع العمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني، وأنه من الضروري تعريف أفراد المجتمع بأهمية دخولها سلك القضاء الفلسطيني، وأكد المبحوثون أنه لا مانع من إعطاء المرأة فرصة في سلك القضاء الفلسطيني. مقابل ذلك عارض المبحوثون أن يكون دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مضيعة للوقت، أو أنه يتنافى مع الشرائع السماوية، أو أن المرأة خلقت للبيت.

وجاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة عبد الهادي (1999) بأن من أهم معيقات دخول المرأة المواقع القيادية الاعتقاد بأن ذلك يخالف الدين الإسلامي، ويمنع المرأة من تولي المناصب العليا، وأيضا يتوافق مع دراسة عوض (2012) في حكم تولي المرأة القضاء الفلسطيني، وأن الذي يحكم مشاركة المرأة في المواقع القيادية هو التغييرات التي حصلت في الوقت الحاضر على طبيعة الحياة العامة.

تفسر الباحثة هذه النتيجة بأن القاضيات العاملات على درجة عالية من الكفاءة، وهذا يفسر موافقة أفراد المجتمع الفلسطيني على مشاركة المرأة في هذا الموقع الحساس، كما تعني هذه النتيجة قدرة النساء الفلسطينيات على المشاركة في كافة مناحي الحياة جنباً إلى جنب مع الرجل، وتعزو الباحثة ذلك إلى قدرة المرأة الفلسطينية على تحمل المسؤولية فهي ليست كغيرها من نساء العالم، ومنذ بداية طريقها تقف إلى جانب أبيها وأخيها وزوجها في مواجهة صعوبات الحياة، وطبقاً للمواثيق الدولية والقوانين المعمول بها في فلسطين فإنه لا يوجد ما يمنع مشاركة المرأة في سلك القضاء الفلسطيني، وقد يكون أهم ما غير اتجاهات المجتمع الفلسطيني بين الماضي والحاضر، هو عمليات التوعية التي تقوم بها الجهات المختلفة لتوعية أفراد المجتمع على أهمية مشاركة المرأة في المجالات المختلفة، لضمان تحقيق التنمية، وعليه يجب الاستمرار

في توعية المجتمع الفلسطيني على أهمية مشاركة المرأة في المجالات المختلفة لضمان المشاركة المجتمعية الكاملة مما يوفر على الشعب الفلسطيني الكثير من الوقت والجهد ويسمح بدراسة أوضاع النساء في المجالات المختلفة، وقد تعود هذه النتيجة إلى توافر قيادات نسائية عاملة على توعية النساء على أهمية مشاركتهن في المراكز المختلفة.

2. وأشارت النتائج أن معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: سيطرة القيم الذكورية في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني، تلاها عدم تقبل أفراد المجتمع لفكرة دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني، ثم طبيعة التنشئة الاجتماعية المحافظة حول قطاع عمل المرأة، وقلة وعي أفراد المجتمع لقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني، فالموروث الثقافي الفلسطيني المحافظ لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، ونظرة المجتمع بدونية، ثم غياب القوانين التي تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، فغياب الدعم الأسري كل هذه النتائج تدل أن هناك عدة معيقات تواجهها المرأة الفلسطينية في خوض التجربة القضائية، فبالرغم من المطالبات الدائمة بالمساواة بين الرجل والمرأة إلى أن المجتمع الفلسطيني ما زال به هذه المعيقات.

وقد اتفقت هذه النتائج مع دراسة بني عوده (2002) وجاد الله (2007) التي وجدت أن المجتمع الذكوري أحد أهم المعيقات التي تمنع المرأة الفلسطينية من الدخول في مراكز صنع القرار في فلسطين، وتوافقت الدراسة مع دراسة السلعوس (2001) التي أظهرت أن سمات شخصية المرأة هي التي تحكم وجودها في المراكز القيادية والتنشئة الأسرية احد أهم أسباب قدرتها على تولي مثل هذه المناصب، وتوافق نتائج دراسة عبود (2002) في أهمية التنشئة الأسرية والاجتماعية للمرأة، كذلك تتفق مع دراسة أبو هندي (2003) التي رأت أن أهم

الصعوبات قد تنشأ من نفسية المرأة والضغوط التي تتعرض لها، ودراسة Anderson (1986) التي بينت أهمية التنشئة الأسرية على النساء العاملات وتقييم مستوى الضغوط عليهن.

وترى الباحثة أن وجود المعيقات الاجتماعية معيقات دليل قاطع أن المجتمع الفلسطيني ما زال بحاجة إلى التعرّف على أهمية مشاركة المرأة في المجالات المختلفة لزيادة التنمية ولبناء الدولة. وبذلك يكون هناك عبء على الدولة في نشر الوعي المجتمعي لأهمية مشاركة المرأة في التنمية والتقليل من القيم الذكورية التي يتسم بها أفراد مجتمعنا الفلسطيني، وتكون المعيقات الذاتية ذات أهمية كبيرة في عدم مشاركة المرأة في المجالات المختلفة ناجمة عن النساء أنفسهن وعن أفراد أسرهن في الدعم والتشجيع.

وقد استنتجت الباحثة أن أهم داعم للمرأة هو نفسها بأن تحارب المعيقات الذاتية التي تمنعها من السير وراء طموحاتها، لأنها تعرف ماذا تريد، وباستطاعتها السير وراء ما تريد بدراستها للقوانين التي تدعمها، وبالنظر إلى تجارب سابقتها من النساء الطموحات، وبإمكانها تطوير نفسها في مختلف المجالات بما يتناسب وطموحاتها.

3. بينت النتائج سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية، وقد جاء في مقدمتها: تطوير قدرات ومهارات المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني، تلاها توعية أفراد المجتمع بقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني، فتشجيع المرأة على خوض تجربة سلك القضاء الفلسطيني، ومنحها فرصة لإثبات قدرتها في سلك القضاء الفلسطيني، من خلال تبادل الخبرات مع الدول التي تحتل فيها المرأة مكانة في سلك القضاء.

وقد جاءت هذه النتائج متوافقة مع دراسة جاد الله (2007) التي بينت أن من أهم سبل تعزيز التنمية تطوير قدرات المرأة العاملة في المجالات المختلفة على مستوى التخطيط التنموي،

وتطبيق القوانين العاملة على دعم المرأة في المجالات المختلفة. واتفقت مع دراسة عبود (2002) التي بينت أهمية تعليم المرأة والحفاظ على حقوقها في مكانتها الاجتماعية واثر شخصيتها في اتخاذ القرارات، كما جاءت دراسة السلعوس (2001) موضحه لأهمية سمات شخصية المرأة في اتخاذ القرارات، وكيف يمكن تعزيزها.

وترى الباحثة أن من أهم سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تطوير قدراتها ومهاراتها، بإعطاء الدورات المختلفة التي تكفل للمرأة الوقوف مقابل الرجل في المجالات المختلفة في القضاء وغيره من مجالات صنع القرار، وأن أحد أهم وسائل التعزيز هو تمكين النساء العاملات في سلك القضاء للحصول على فئة مدربة على المراكز القيادية باختيار المتميزات، وصاحبات الطموح للحصول على الكفاءات.

ثانياً: ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها

1. أشارت المعطيات إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس، لصالح أفراد العينة من الإناث اللواتي كانت اتجاهاتهن أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وقد يعود ذلك إلى عدة أسباب منها: المرأة دائما ما تدعم المرأة، وتشعر المرأة أن وجود بنات جنسها في المناصب المختلفة يدعمها، مطالبة المرأة بالمساواة وحقها في الحصول على العدالة الاجتماعية، والعمل على تمكين المرأة علمياً واقتصادياً وثقافياً ما يتيح لها فكراً حراً سليماً معافى. إلى جانب وجود الكثير من الجمعيات والمؤسسات التي تهدف إلى المساواة بين الجنسين وتوجه النظر على أهمية مشاركة المرأة كعضو فعال في المجتمع، وذلك يظهر من

نتائج الدراسة أن المرأة أصبحت مدركة لأهمية دورها في تغيير المجتمع، وأن النوع الاجتماعي لم يعد عائقاً في مشاركتها.

وقد جاءت نتائج هذه الدراسة متوافقة مع نتائج دراسات سابقة منها دراسة مرعي (2001) التي بينت أن المرأة دائماً تدعم بنات جنسها في كافة المجالات، وأيضا دراسة عبود (2002) التي أكدت ذلك، وتتوافق مع نتائج دراسة دويكات (2003) التي بينت أن الإناث يدعمن بنات جنسهن.

ترى الباحثة أن هذه النتيجة نتيجة منطقية وتعبر عن واقع الحال في مجتمعنا الفلسطيني الذي قد يعتبر مجتمعا ذكورياً، ولكن تبقى المرأة الفلسطينية تحاول تطوير نفسها، وتدعم زميلاتها، ولذلك عبرت هذه النتيجة عن زيادة رضى النساء على دعم النساء في الوصول إلى المركز المختلفة، لأنها تشعر أن لها ممثل يدعم وجودها من جنسها تحرص على إيجاد ودعم كيان لمثيلاتها.

2. تشير نتائج الدراسة إلى وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة، لصالح أفراد العينة المسيحيين، الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وقد يكون السبب في ذلك إلى أن المسيحيين لا يوجد عندهم اعتقاد ديني بأن هناك مانعاً من دخول المرأة في هذا المجال، وأن نسبة المسيحيين في الدراسة قليل.
3. تشير النتائج إلى عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل.
4. أظهرت النتائج عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير قطاع العمل.

5. أظهرت النتائج إلى أن هناك فروق ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية، كانت بين المتزوجين وغير المتزوجين، لصالح غير المتزوجين الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وقد يرجع ذلك أن غير المتزوجين صغار في السن، وهذا دليل على إقبال أفراد المجتمع على تقبل المراكز للمرأة.
6. أظهرت النتائج إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن، كانت بين أفراد العينة من سكان المدن وسكان القرى، لصالح سكان المدن الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وقد يكون سبب ذلك انفتاح أهالي المدن على الأوضاع العملية واحتكاكهم مع النساء العاملات أكثر من أهل القرى.
7. تدل النتائج إلى أن هناك فروقاً ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$، أن الفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي كانت بين أفراد العينة ذوي المؤهل العلمي الثانوي والدبلوم من جهة، وبين حملة الدرجة الثانوية والبكالوريوس فأعلى من جهة أخرى، لصالح حملة الدرجات العلمية الأعلى (الدبلوم، والبكالوريوس فأعلى) الذين كانت اتجاهاتهم أعلى حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، وقد تكون الخبرات التي يعكسها التعليم ويطرحها تصقل شخصية الفرد في نظرته لما يجري في الواقع. وترى الباحثة أن السبب يعود إلى أن فرصة المتعلمين أكبر من غير المتعلمين في الانخراط في شتى مجالات الحياة سواء كانت تنظيمات، أو مؤسسات، أو أي مشاريع تطويرية، ويكون بذلك المتعلمين على قناعة أكبر في قدرة المرأة إثبات نفسها في المجالات المختلفة.

8. تدل النتائج إلى وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند المستوى $\alpha \leq 0.05$ بين متغير العمر واتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، بحيث كلما ازداد العمر قلت اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني والعكس صحيح، وذلك قد يكون دلالة على تطور المجتمع الفلسطيني وانفتاحه على عمل المرأة في المجالات المختلفة وتقبل خروجها وانخراطها في العمل.

3.5 الاستنتاجات

بالاستناد لنتائج الدراسة ومناقشتها وتحليل بياناتها، خلصت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات:

1. إن مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني أتاحت لها الحق في المطالبة بتطبيق القوانين التي تدعم مشاركة المرأة في سلك القضاء.
2. إن المعيقات الاجتماعية لها دور كبير في امتناع النساء المشاركة في مواقع صنع القرار.
3. إن المجتمع الفلسطيني يدعم إلى حد كبير عمل المرأة كقاضية؛ لأنها تطبق القوانين ولا دخل لتركيبتها الفسيولوجية على عملها.
4. قلة وعي المرأة الفلسطينية بحقوقها والقوانين الداعمة لعملها أدى إلى تأخر دخولها في سلك القضاء الفلسطيني.
5. إن مشاركة المرأة في سلك القضاء الفلسطيني أتاح للنساء المطالبة بحقوقهن المكفولة بالقانون، وزاد من انفتاح المجتمع الفلسطيني على مشاركة المرأة في المراكز المختلفة.
6. إن التنشئة الاجتماعية للمرأة الفلسطينية يزيد من فرصة التأثير على مقدار رغبتها في خوض مراكز صنع القرار.

7. ضرورة دعم المرأة الفلسطينية الطموحة والراغبة في الوصول إلى القضاء عبر الجمعيات والمؤسسات الداعمة والمطورة لمستوى المرأة الفكري والعقلي، ونشر الوعي المجتمعي بهذا الخصوص.
8. الكفاءة هي أقوى ما يدعم المرأة للوصول إلى مركز القضاء، لتصبح منافسة للرجال في مجتمع تطغى عليه القيم الذكورية.
9. القانون الفلسطيني لا يمنع المرأة من الدخول للعمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني، ويوجد العديد من الأبحاث الدينية التي تدعم دخول المرأة هذا المجال.
10. إن مشاركة النساء الفلسطينيات في المؤسسات الرسمية لم ترتق إلى الدور المطلوب الذي لعبته وما زالت تلعبه المرأة الفلسطينية، وهذا التواجد الضعيف يعيق دمج النساء في عملية التنمية، ويحد من إمكانية تأثيرها في صياغة القوانين وإحداث التعديلات في الخطط المستقبلية للدولة الفلسطينية.
11. تشكل المرأة الفلسطينية نصف المجتمع وتربي نصفه الآخر، وتسعى دائماً إلى أخذ مكانتها في المجتمع الفلسطيني.
12. بالرغم من وجود القوانين التي تدعم المرأة وعلى الرغم من معرفة المجتمع الفلسطيني أهمية إشراك المرأة في العملية التنموية المجتمعية إلا أإن المرأة الفلسطينية ما زالت تطالب بحقوقها بالطرق المختلفه وتسعى دائما لإثبات نفسها.
13. ارتفاع وعي المرأة الفلسطينية ومشاركتها المجتمعية في المجتمع الفلسطيني بعامة، والتي تشكل خطوة رئيسية على طريق تحقيق المساواة والعدالة الاجتماعية.

14. لم تحظ المرأة الفلسطينية تاريخياً بنسبة عالية في تمثيل في مواقع صنع القرار الفلسطيني بالرغم من أنها كانت تقف جنباً إلى جنب مع الرجل في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي، وتحمل ضغوط الحياة الصعبة.

15. إن الأعباء المضاعفة التي ترزح المرأة تحتها من تعدد الأدوار التي تقوم بها هي سبب في عدم تفكيرها في الدخول لمراكز صنع القرار.

4.5 التوصيات

في ضوء الاستنتاجات، توصي الباحثة بما يلي:

1. سن وتطبيق القوانين الداعمة والمنصفة للمرأة الفلسطيني، والسعي الدائم وراء صناع القرار لتحقيق هذا الهدف.
2. العمل على تعريف المرأة الفلسطينية بحقوقها والمجالات المفتوحة أمامها للعمل في كافة الجوانب ومواقع صنع القرار.
3. العمل على توعية الكوادر المجتمعية ذكوراً وإناثاً على ضرورة مشاركة المرأة في العمل في سلك القضاء الفلسطيني وأثر ذلك على عملية التنمية.
4. توصي الباحثة بإجراء دراسات تبحث دور المرأة الفلسطينية في مواقع صنع القرار المختلفة، وأثر ذلك على التنمية الشاملة وبناء مؤسسات الدولة.
5. العمل على نشر الوعي المجتمعي بما يتناسب وحاجات المجتمع الفلسطيني وتطلعاته المستقبلية، وتوعية المجتمع بأهمية دور المرأة وتواجدها في مراكز صنع القرار.
6. دعم المرأة الطموحة والتي تحلم بالوصول إلى المناصب المختلفة من خلال دعم مجتمعها لها ودعم أفراد الأسرة.

7. إجراء دراسات على نفسية المرأة العاملة في القضاء ومقدار تأثير عملها على علاقاتها الاجتماعية وعلاقتها بأسرتها.

8. ضرورة النظر إلى المرأة كجزء فاعل وأساس في التنمية لبناء المجتمع وتطوره، مما يتطلب إحداث نظرة شاملة للأمور لا حصرها في الصراع بين الجنسيين.

9. تحسين صورة المرأة في الإعلام والكتب المدرسية وإبراز دورها النضالي في القضية الفلسطينية ومساهمتها في الحياة العامة.

10. تحقيق المساواة في فرص العمل، وإظهار المشاركة الفعلية للمرأة.

11. الاعتماد على الكفاءة والقدرة عند التوظيف، وعدم التمييز على أساس الجنس.

12. مراجعة السياسات الحكومية ودراسة مدى توافقها مع مشاركة المرأة في صنع القرار.

13. يتوجب العمل على زيادة مشاركة المرأة في المؤسسات الرسمية بشكل عام، والمجالات القانونية بشكل خاص، وفتح المجال أمامها للإسهام في عملية التنمية.

14. اعتبار هذه الدراسة بداية لدراسات تقييميه أخرى تتعلق بالتنمية الاجتماعية، وبناء المؤسسات بحيث تبدأ دراسات حول وضع المرأة الفلسطينية في مراكز صنع القرار المختلفة.

المصادر والمراجع

المراجع العربية

أبو دحو، رجاء. (2005): **المرأة العربية تحت الاحتلال**. برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت، رام الله.

أبو رقطي، عصام. (2007): **دراسات وتقارير حول وضعية المرأة الفلسطينية**، منشورات مركز مفتاح، تحرير علياء ارصغلي.

أبو علي، خديجة. (2005): **المرأة و الكوتة ورقه مقدمة للمجلس التشريعي**. رام الله، فلسطين.

أبو هندي، هناء. (2003): **الخصائص النفسية والإبداعية للمرأة العاملة في المواقع القيادية**، رسالة ماجستير الجامعة الأردنية. عمان، الأردن.

احمد، احمد. (2002): **تحديث الإدارة التعليمية**. مكتبة المعارف الحديثة، الإسكندرية.

إسماعيل، دنيا الأمل. (2007): **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية بين الشكل والمضمون قراءة في التداعيات والأسباب**. جمعية الدراسات النسوية التنموية الفلسطينية.

برنامج الأمم المتحدة. (2010): **الاستثمار في الأمن الإنساني من أجل دولة مستقبلية**. تقرير التنمية الإنسانية، الأرض الفلسطينية المحتلة.

البطوش، بسام. (2011): **جدل التيارات الفكرية في قضية المرأة: وأفكار ومواقف تأسيسية**. أمانة عمان الكبرى، الأردن.

البقري، أحمد. (1984): **القيادة وفعاليتها في ضوء الإسلام**. المكتب العربي الجامعي، الإسكندرية.

بني عودة، سمر. (2002): **معوقات وصول المرأة للمناصب الإدارية العليا في المؤسسات الفلسطينية العامة**. رسالة ماجستير غير منشوره، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

التنمية البشرية في فلسطين مساهمات أولية في النقاش الدائر حول المفهـــوم والقيـــاس. (1998): برنامج دراسات التنمية. جامعة بيرزيت، رام الله.

جاد الله، حنين. (2007): **التخطيط الرسمي لتنمية وتفعيل المشاركة السياسية للمرأة في فلسطين.** رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

جاد، أسامة. (2000): **المرأة والسياسة: المرأة الفلسطينية الوضع الراهن**، مركز بيسان للبحوث والإنماء، رام الله، فلسطين

جبر، دينا. (2005): **الصعوبات التي تواجه المرأة الفلسطينية العاملة فـــي القطـــاع العـــام فـــي محافظات شمال الضفة الغربية.** (رسالة ماجستير منشورة). جامعة النجاح الوطنيـــة كليـــة الدراسات العليا. نابلس، فلسطين.

الجوهري، عبد الهادي. (1982): **علم الاجتماع والإدارة، مفاهيم وقضايا.** دار المعارف، القاهرة.

حسين، سلامة. (2005): **ديناميات وأخلاقيات صنع القرار.** دار النهضة العربية، القاهرة.

حمايل، سعيد. (2003): **اتجاهات طلبة الجامعات الفلسطينية نحو عمل المرأة،** (رسالة ماجســـتير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. نابلس، فلسطين.

خطة الإصلاح والتنمية الفلسطينية. (2008): وزارة التخطيط، رام الله.

درويش، إبراهيم. (1978): **الإدارة العامة في النظرية والممارسة.** الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة.

دويكات، فارس. (2003): التغيرات التي طرأت على سوق العمل الأردني وانعكاس ذلك على عمل.

الريس، ناصر. (2000): **القضاء الفلسطيني ومعوقات تطوره.** مؤسسة الحق، فلسطين.

السالم، مؤيد. (2009): **إدارة الموارد البشرية المعاصرة.** د.م.ن.

سبيتان، فتحي. (2012): **قضايا عالمية معاصرة: اجتماعية، اقتصادية، سياسية**. الجنادرية للنشر والتوزيع، عمان.

سعيد، نادر. عبد المجيد، أيمن. (2001): **مؤشرات النوع الاجتماعي في الضفة الغربية وقطاع غزة**، برنامج دراسات التنمية، جامعة بيرزيت، رام الله.

السلطة القضائية. (2009): **دراسة استطلاعية حول واقع السلطة القضائية من منظور الجمهور بشكل عام والقضاة والمحامين والمتقاضين**. دراسة بدعم من الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية.

السلعوس، رنا. (2001): **سمات الشخصية لدى المرأة العاملة في القطاعين الحكومي والخـــاص في مدينة نابلس**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

شبانه، نافذ. الصالح، عدنان. (2008): **تحديات مشاركة المرأة الفلسطينية في سوق العمل والتدخلات المطلوبة**. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني. رام الله، فلسطين.

شوملي، روز. (2012): **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار**. منظمة التحرير الفلسطينية. مركز الأبحاث، رام الله، فلسطين.

صالح، محمد. (2004): **إدارة الموارد البشرية عرض وتحليل**. حامد للنشر، الأردن.

عامر، سمية. (2007): **دور المؤسسات النسوية في التخطيط التنموي في الأراضي الفلسطينية**. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

عبد الجواد، سلوى. (2009): استخدام إستراتيجية التمكين لمساعدة المرأة المعيلة على مواجهة مشكلاتها، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (26)، الجزء (4).

عبد السلام، سهام. (2005): **المنظمات الأهلية الصغيرة العاملة في مجال المرأة**. ط1. دار العين للنشر والتوزيع، القاهرة.

عبد العاطي، صلاح. (2005): **المرأة الفلسطينية والمشاركة السياسية والاجتماعية**. الحوار المتمدن، فلسطين.

عبد العاطي، صلاح. (2007): **المرأة الفلسطينية بين الواقع والطموح**. الحوار المتمدن، فلسطين.

عبد اللطيف، وجدي. (2008): دور الجمعيات الأهلية في تمكين المرأة: دراسة حالة جمعية نهوض وتنمية المرأة، **المؤتمر العلمي الدولي الثالث للبيئة**، القضايا البيئية المعاصرة والمشاركة المجتمعية، جامعة جنوب الوادي بقنا، (10–13 نوفمبر).

عبد المجيد، لبنى. (2004): تمكين جمعيات المرأة في مواجهة احتياجات ومشكلات المرأة في الجامعات المحلية، دراسة مطبقة على عينة من الجمعيات الأعضاء بشبكة رابطة المرأة العربية ببعض المحافظات المصرية، **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية والعلوم الإنسانية**، العدد (16)، الجزء (3).

عبد الهادي، مها. (1999): **واقع المرأة في فلسطين من وجهة نظر إسلامية**. مركز البحوث والدراسات الفلسطينية، دائرة السياسة والحكم. نابلس، فلسطين.

عبود، إيمان. (2002): **عمل المرأة وتعليمها وعلاقتهما باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة دمشق، دمشق.

عبود، زيد. (2002): **العلاقة بين عمل المرأة وتعليمها، وعلاقتها باتخاذ القرار داخل الأسرة في مدينة دمشق وريفها**، رسالة ماجستير. جامعة دمشق، دمشق.

عثمان، زياد. (2003): **قراءة نقدية في مشاركة المرأة الفلسطينية**. مركز رام الله لدراسات حقوق الإنسان. رام الله، فلسطين.

العسيلي والربايعه. (2009): دور الجمعيات النسوية الإسلامية في محافظات القدس، بيت لحم، رام الله في تثقيف المرأة الفلسطينية بالمجتمع المحلي الفلسطيني. **مجلة جامعة القدس المفتوحة.**

عقيلي، عمر. (2005): **إدارة الموارد البشرية المعاصرة بعد استراتيجي**. وائل للنشر، الأردن.

عوض، نصر. (2012): **حكم تولي المرأة القضاء في ضوء المستجدات المعاصرة**. رسالة ماجستير. جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

فارس، سامر. (2005): "**مدخل لدراسة المرأة في مستويات الإدارة العليا في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية**"، معهد أبحاث السياسات الاقتصادية الفلسطيني، ماس، رام الله.

فيضي، سعيد. (2007): دور الجمعيات النسائية في تمكين المرأة العربية. **مجلة دراسات في الخدمة الاجتماعية**، العدد (16)، الجزء الثالث.

قرعان، مصطفى. (2006): **التمكين والمرأة الفلسطينية**. مؤسسة أمان، رام الله، فلسطين.

القطب، رولا. (2012): **دور المرأة في صنع القرار في المؤسسات الحكومية الفلسطينية**. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية، نابلس.

كمال، زياد. (2002): المرأة واتخاذ القرار في فلسطين، وضعية المرأة الفلسطينية. **سلسلة دراسات وتقارير صادرة عن المبادة الفلسطينية لتعميق الحوار العالمي والديمقراطية** (مفتاح)، رام الله.

اللبدي، فدوى. (2004): **المرأة والعمل السياسي، جامعة بيرزيت، معهد دراسات المرأة**. دورية دراسات المرأة، بيرزيت، فلسطين.

مؤسسة أمان. (2006): **التمكين والمرأة الفلسطينية**. رام الله، فلسطين.

محمد، عنتر. (1988): صناعة القرار التعليمي، مفهومه، أسسه، كيفية تطويره. **مجلة دراسات تربوية**. القاهرة. رابطة التربية الحديثة. مجلد3، ج 13.

مرعي، كائنكان. (2001): **معوقات التقدم الوظيفي للمرأة الأردنية الموظفة في منظمات الأعمال في مدينتي سحاب والحسن الصناعيتين: دراسة ميدانية**. (رسالة ماجستير غير منشورة)، جامعة اليرموك، الأردن.

مصلح، روز. (2012): **المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية وصنع القرار**. مركز الأبحاث. منظمة التحرير الفلسطينية. رام الله، فلسطين.

ناصر، معروف. (2004): **وضعية المرأة ومكانتها في التشريعات الوطنية الفلسطينية**. المجلس التشريعي. رام الله، فلسطين.

نجم، منور. (2013): دور المؤسسات التنموية في تمكين المرأة الفلسطينية: دراسة تحليلية للخطط الإستراتيجية والتقارير السنوية في ضوء معايير التمكين ومؤشراتها، **مجلة الجامعة الإسلامية**، المجلد (21)، العدد (3).

هندية، سهى. (2000): **هيكلية وبرامج الحركة النسائية واشكالياتها، الحركة النسائية الفلسطينية، إشكاليات التحول الديمقراطي واستراتيجيات مستقبلية**، المؤتمر السنوي الخامس لمؤسسة مواطن، (17–18 كانون أول 1999)، المؤسسة الفلسطينية لدراسة الديمقراطية (موطن)، رام الله، فلسطين

وزارة الداخلية الفلسطينية. (2013): **الإستراتيجية الوطنية للمرأة الفلسطينية**. رام الله، فلسطين.

المراجع الأجنبية

Anderson-Kulman, R. & Paludi, M. (1986): Working mothers and the family context: predicting positive coping. **Journal of Vocational Behavior**, 28(3): 241–253.

Clutter, D. & Devine, M. (1998): Businesswomen: present and future. **London: Macmillan** Press Ltd.

Jeffries, V. & Ransford, H. (1980): **Social stratification: a multiple hierarch approach**. Boston: Allyn & Bacon**.**

Long, P. (1987): **Personnel: equal career opportunities for women, In multiple hierarch approach**. Boston. allyn & Bacon, Inc.

Nelson, A. (1978): **The one world of working women**. Bureau of International Labor Affairs (DOL), Washington, DC.

Shortridge, K. (1975): **Working poor women In Jo freeman** (ed.).

مراجع الانترنت

1. UNDP (2009). www.pogar.org/countries/theme.asp?th=9&cid=5
2. المقتفي منظومة القضاء والتشريع في فلسطين، جامعة بيرزيت، http://muqtafi.birzeit.edu/
3. ويكبيديا الموسوعة الحرة http://ar.wikipedia.org/wiki
4. المجلس الأعلى للقضاء الفلسطيني http://courts.gov.ps/eservices
5. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني http://www.pcbs.gov.ps/default.aspx
6. ديوان قاضي القضاة http://www.kudah.gov.ps

الملاحق

ملحق رقم (1) الاستبانة

بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة القدس

معهد التنمية المستدامة

برنامج الماجستير في التنمية الريفية المستدامة

أخي المواطن / أختي المواطنة

تحية وبعد،،،

تقوم الباحثة بإجراء دراسة حول "**المرأة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني**" وذلك استكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في التنمية الريفية المستدامة. وقد وقع عليكم الاختيار عشوائياً لتكونوا ضمن عينة الدراسة، لذا أرجو منكم التعاون بتعبئة هذه الاستبانة بما يتوافق مع وجهة نظركم، علماً بأن بيانات الدراسة هي لأغراض البحث العلمي فقط، وسيتم الحفاظ على سريتها، ولا يطلب منك كتابة اسمك أو ما يشير إليك، شاكرين لكم حسن تعاونكم.

إشراف: د.بسام بنات **إعداد: فاطمة عياد**

القسم الأول: معلومات عامة

الرجاء وضع دائرة حول رمز الإجابة التي تنطبق عليك

1. العمر..... سنة.
2. الجنس 1. ذكر 2. أنثى
3. الديانة 1. مسلم/ة 2. مسيحي/ة
4. الحالة الاجتماعية 1. أعزب/اء 2. متزوج/ة 3. غير ذلك
5. المؤهل العلمي 1. أساسي فما دون 2. ثانوي 3. دبلوم 4. بكالوريوس فأعلى
6. مكان السكن 1. مدينة 2. قرية 3. مخيم
7. العلاقة بقوة العمل 1. تعمل 2. لا تعمل
8. قطاع العمل 1. عام 2. خاص

القسم الثاني: اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني

أرجو منكم قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها / ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوفق	لا أوافق
.1	تستطيع المرأة العمل كقاضية في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.2	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لطموحاتها	1	2	3	4	5
.3	أتحفظ على دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.4	يتفهم أفراد المجتمع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.5	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني يخالف عادات المجتمع وتقاليده	1	2	3	4	5
.6	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني حاجة ملحة	1	2	3	4	5
.7	ينظر المجتمع بدونية لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.8	أرى أنه من الضروري دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.9	لقد خسر المجتمع الفلسطيني الكثير جراء تأخر دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.10	اعتقد أن المرأة غير قادرة على العمل في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.11	حتى الآن لا أعرف الهدف من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.12	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مضيعة للوقت	1	2	3	4	5
.13	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني واجب وطني	1	2	3	4	5
.14	لا يوجد ما يمنع من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.15	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني دخيل على الثقافة الفلسطينية	1	2	3	4	5
.16	خلقت المرأة للبيت	1	2	3	4	5

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوفق	لا أوافق
.17	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني يتنافى مع الشرائع السماوية	1	2	3	4	5
.18	منافسة المرأة الرجل في سلك القضاء الفلسطيني أمر تعسفي	1	2	3	4	5
.19	دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تحقيق لمبدأ المساواة بين الرجل والمرأة	1	2	3	4	5
.20	لا مانع من إعطاء المرأة فرصة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.21	إن تخوف البعض من دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني أمر مبالغ فيه	1	2	3	4	5
.22	من الضروري تعريف أفراد المجتمع بأهمية دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.23	على الحركات النسوية أن تضع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني على سلم أولوياتها	1	2	3	4	5
.24	القاضي الجيد جيد سواء كان رجلاً أو امرأة	1	2	3	4	5
.25	يجب التعامل بحذر مع موضوع دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.26	اعتقد أن المرأة الفلسطينية قادرة على تحمل المسؤولية في سلك القضاء	1	2	3	4	5
.27	من الأمور الصعبة على المرأة الفلسطينية أن تكون قاضية	1	2	3	4	5
.28	اعتقد أن المرأة الفلسطينية قادرة على اتخاذ القرار كقاضية	1	2	3	4	5
.29	لو كان القرار بيدي سأزيد من نسبة النساء في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.30	أنا متفائل من مستقبل دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5

القسم الثالث: معيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني

أرجو منكم قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها / ترينها مناسبة.

الرقم	المعيقات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوفق	لا أوافق بشدة
.27	عدم تقبل أفراد المجتمع لفكرة دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.28	نظرة المجتمع بدونية لدخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.29	قلة وعي أفراد المجتمع لقدرة المرأة على دخول سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.30	عدم قدرة المرأة على التوفيق بين متطلبات الأسرية والعمل في سلك القضاء	1	2	3	4	5
.31	عدم توفر الخبرة لدى المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.32	سيطرة القيم الذكرية في موقع صنع القرار في القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.33	الخوف من التعرض للمواقف المحرجة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.34	تأثير عاطفة المرأة في اتخاذ القرار في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.35	عدم إجازة الشرائع السماوية لعمل المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.36	غياب الكوتة النسوية في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.37	غياب القوانين التي تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.38	الموروث الثقافي الفلسطيني المحافظ لدخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.39	طبيعة التنشئة الاجتماعية المحافظة حول قطاع عمل المرأة	1	2	3	4	5
.40	عدم قدرة المرأة منافسة الرجل في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.41	غياب الدعم الأسري للمرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.42	عدم قدرة المرأة على تحمل المسؤولية في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5

الرقم	المعيقات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوفق	لا أوافق بشدة
.43	عدم ثقة المرأة بنفسها للعمل في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.44	صعوبة التوفيق بين متطلبات العمل في سلك القضاء ومتطلبات الأسرية	1	2	3	4	5
.45	تركيبة المرأة الفسيولوجية	1	2	3	4	5
.46	غياب قيم العدل والمساواة بين الرجل والمرأة	1	2	3	4	5
.47	عدم قناعة المرأة بدخول سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5

القسم الرابع: سبل تعزيز دخول المرأة في سلك القضاء الفلسطيني

أرجو منكم قراءة الفقرات الآتية بعناية، والإجابة عنها بوضع دائرة حول رمز الإجابة التي تراها / ترينها مناسبة.

الرقم	الفقرات	أوافق بشدة	أوافق	بين بين	لا أوفق	لا أوافق بشدة
.48	تخصيص كوتة نسائية لعمل المرأة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.49	توعية أفراد المجتمع بقدرة المرأة للعمل في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.50	تطوير قدرات ومهارات المرأة لدخول سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.51	سن قوانين تدعم دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.52	تشجيع المرأة على خوض تجربة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.53	منح المرأة فرصة لإثبات قدرتها في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.54	تطبيق المواثيق الدولية التي تضمن دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.55	تبادل الخبرات مع الدول التي تحتل فيها المرأة مكانة في سلك القضاء	1	2	3	4	5
.56	زيادة الحوافز والمكافئات المادية للمرأة في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5
.57	تمكين العاملات في سلك القضاء الفلسطيني	1	2	3	4	5

شاكرين لكم حسن تعاونكم معنا،،،

الباحثة: فاطمة عياد

ملحق (2) خصائص العينة الديمغرافية

المتغيرات	العدد	النسبة المئوية	القيم الناقصة
الجنس			
ذكر	177	46.1	–
أنثى	207	53.9	
الفئة العمرية			
30	157	40.9	–
44-30	144	37.5	
+45	83	21.6	
الحالة الاجتماعية			
أعزب/اء	137	35.7	–
متزوج/ة	231	60.2	
غير ذلك	16	4.2	
الديانة			
مسلم/ة	344	90.5	4
مسيحي/ة	36	9.5	
مكان السكن			
مدينة	195	50.8	–
قرية	150	39.1	
مخيم	39	10.2	
المؤهل العلمي			
أساسي فما دون	16	4.2	–
ثانوي	79	20.6	
دبلوم	71	18.5	
بكالوريوس فأعلى	218	56.8	
العلاقة بقوة العمل			
يعمل	287	74.7	–
لا يعمل	97	25.3	
قطاع العمل			
عام	151	52.6	97
خاص	136	47.4	

ملحق (3) حساب حجم العينة الديمغرافية

ملحق (4) قائمة المحكمين

الرقم	اسم المحكم	مكان العمل
1.	أ.د حسن يحيى	جامعة ميتشغن / امريكا
2.	د. ربيع عويس	جامعة القدس
3.	د. صبحي البدوي	جامعة ماكواري/ استراليا
4.	د. فدوى اللبدي	جامعة القدس
5.	د. ليلى عبد ربه	محامية ومحاضرة في حقوق المرأة
6.	الأستاذ يوسف ادعيس	قاضي قضاة فلسطين السابق

ملحق (5) كتاب تسهيل مهمة

بسم الله الرحمن الرحيم

معهد التنمية المستدامة

Institute of Sustainable Development

التاريخ: 2014/9/1

لمن يهمه الأمر

تحية طيبة وبعد،،

يفيد برنامج التنمية الريفية المستدامة – بناء مؤسسات وتنمية موارد بشرية – جامعة القدس بأن الطالبة " فاطمة فؤاد محمد عياد " . ورقمها الجامعي "**21112559**"
هي أحد طلبة معهد التنمية المستدامة في جامعة القدس وتقوم حاليا بإعداد دراسة بحثية

بعنوان : " المرآة في موقع صنع القرار في سلك القضاء الفلسطيني "

وعليه يرجى مساعدتها بالحصول على المعلومات اللازمة لهذه الدراسة، علماً بأن المعلومات والبيانات التي يحصل عليها الطالب تعامل بسرية تامة ولأغراض البحث فقط.

وتفضلوا بقبول الاحترام

د. عزمي الاطرش
مدير معهد التنمية المستدامة

Jerusalem – Abu Deis
Tel / Fax: 009722790345
P.O.Box: 51000, 20002

القدس- أبوديس
تلفاكس 009722790345
ص.ب: 51000 او 20002

ملحق(6) وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني

المجلس الوطني الفلسطيني "الدورة19" الجزائر 15 نوفمبر 1988م

بسم الله الرحمن الرحيم

على أرض الرسالات السماوية إلى البشر، على أرض فلسطين ولد الشعب العربي الفلسطيني، نما وتطور، وأبدع وجوده الإنساني والوطني عبر علاقة عضوية، التي لا انفصام فيها ولا انقطاع بين الشعب والأرض والتاريخ.

بالثبات الملحمي في المكان والزمان، صاغ شعب فلسطين هويته الوطنية، وارتقى بصموده في الدفاع عنها إلى مستوى المعجزة؛ فعلى الرغم مما أثاره سحر هذه الأرض القديمة وموقعها الحيوي على حدود التشابك بين القوى والحضارات، من مطامح ومطامع وغزوات كانت تؤدي إلى حرمان شعبها من إمكانية تحقيق استقلاله السياسي، إلا أن ديمومة التصاق الشعب بالأرض هي التي منحت الأرض هويتها، ونفخت في الشعب روح الوطن، مطعماً بسلالات الحضارة، وتعدد الثقافات، مستلهماً نصوص تراثه الروحي والزمني، واصل الشعب العربي الفلسطيني عبر التاريخ تطوير ذاته في التوحد الكلي بين الأرض والإنسان، وعلى خطى الأنبياء المتواصلة على هذه الأرض المباركة، أَعْلَى على كل مئذنة صلاة الحمد للخالق، ودق مع جرس كل كنيسة ومعبد ترنيمة الرحمة والسلام.

ومن جيل إلى جيل، لم يتوقف الشعب العربي الفلسطيني عن الدفاع الباسل عن وطنه، ولقد كانت ثورات شعبنا المتلاحقة تجسيداً بطولياً لإرادة الاستقلال الوطني.

ففي الوقت الذي كان فيه العالم المعاصر يصوغ نظام قيمة الجديدة، كانت موازين القوى المحلية والعالمية تستثني المصير الفلسطيني من المصير العام، فاتضح مرة أخرى أن العدل وحده لا يسير عجلات التاريخ.

وهكذا انفتح الجرح الفلسطيني الكبير على مفارقة جارحة، فالشعب الذي حرم من الاستقلال وتعرض وطنه لاحتلال من نوع جديد، قد تعرض لمحاولة تعميم الأكذوبة القائلة "إن فلسطين هي أرض بلا شعب" وعلى الرغم من هذا التزييف التاريخي؛ فإن المجتمع الدولي في المادة 22 من ميثاق عصبة الأمم لعام 1919، وفي معاهدة لوزان لعام 1923 قد اعترف بأن الشعب العربي

الفلسطيني –شأنه شأن الشعوب العربية الأخرى، التي انسلخت عن الدولة العثمانية– هو شعب حر مستقل.

ومع الظلم التاريخي الذي لحق بالشعب العربي الفلسطيني بتشريده وبحرمانه من حق تقرير المصير، أثر قرار الجمعية العامة رقم 181 عام 1947م، الذي قسم فلسطين إلى دولتين عربية ويهودية، فإن هذا القرار ما زال يوفر شروطاً للشرعية الدولية تضمن حق الشعب العربي الفلسطيني في السيادة والاستقلال الوطني.

إن احتلال القوات الإسرائيلية الأرض الفلسطينية، وأجزاء من الأرض العربية، واقتلاع غالبية الفلسطينيين وتشريدهم عن ديارهم، بقوة الإرهاب المنظم، وإخضاع الباقين منهم للاحتلال والاضطهاد ولعمليات تدمير معالم حياتهم الوطنية، هو انتهاك صارخ لمبادئ الشرعية ولميثاق الأمم المتحدة ولقراراتها التي تعترف بحقوق الشعب العربي الفلسطيني الوطنية، بما فيها حق العودة، وحق تقرير المصير والاستقلال والسيادة على أرض وطنه.

وفي قلب الوطن وعلى سياجه، في المنافي القريبة والبعيدة، لم يفقد الشعب العربي الفلسطيني إيمانه الراسخ بحقه في العودة، ولا إيمانه الصلب بحقه في الاستقلال. ولم يتمكن الاحتلال والمجازر والتشريد من طرد الفلسطيني من وعيه ومن ذاته؛ فلقد واصل نضاله الملحمي، وتابع بلورة شخصيته الوطنية من خلال التراكم النضالي المتنامي، وصاغت الإرادة الوطنية إطارها السياسي، منظمة التحرير الفلسطينية، ممثلاً شرعياً ووحيداً للشعب الفلسطيني، باعتراف المجتمع الدولي، متمثلاً بهيئة الأمم المتحدة ومؤسساتها والمنظمات الإقليمية والدولية الأخرى. وعلى قاعدة الإيمان بالحقوق الثابتة، وعلى قاعدة الإجماع القومي العربي، وعلى قاعدة الشرعية الدولية، قادت منظمة التحرير الفلسطينية معارك شعبها العظيم، المنصهر في وحدته الوطنية المثلى، وصموده الأسطوري أمام المجازر والحصار في الوطن وخارج الوطن.

وتجلت ملحمة المقاومة الفلسطينية في الوعي العربي وفي الوعي العالمي، بصفتها واحدة من أبرز حركات التحرر الوطني في هذا العصر.

إن الانتفاضة الشعبية الكبرى، المتصاعدة في الأرض المحتلة مع الصمود الأسطوري في المخيمات داخل وخارج الوطن، قد رفع الإدراك الإنساني بالحقيقة الفلسطينية وبالحقوق الوطنية الفلسطينية إلى مستوى أعلى من الاستيعاب والنضج، وأسدلت ستار الختام على مرحلة كاملة من

التزييف ومن خمول الضمير، وحاصرت العقلية الإسرائيلية الرسمية التي أدمنت الاحتكام إلى الخرافة والإرهاب في نفيها الوجود الفلسطيني.

مع الانتفاضة، وبالتراكم الثوري النضالي لكل مواقع الثورة يبلغ الزمن الفلسطيني إحدى لحظات الانعطاف التاريخي الحادة، وليؤكد الشعب العربي الفلسطيني مرة أخرى حقوقه الثابتة وممارستها فوق أرضه الفلسطينية.

واستناداً إلى الحق الطبيعي والتاريخي والقانوني للشعب العربي الفلسطيني في وطنه فلسطين، وتضحيات أجياله المتعاقبة دفاعاً عن حرية وطنهم واستقلاله، وانطلاقاً من قرارات القمم العربية، ومن قوة الشرعية الدولية التي تجسدها قرارات الأمم المتحدة منذ عام 1947، وممارسة من الشعب العربي الفلسطيني لحقه في تقرير المصير والاستقلال السياسي والسيادة فوق أرضه؛ فإن المجلس الوطني يعلن، باسم الله، وباسم الشعب العربي الفلسطيني، قيام دولة فلسطين فوق أرضنا الفلسطينية، وعاصمتها القدس الشريف.

إن دولة فلسطين هي للفلسطينيين أينما كانوا؛ فيها يطورون هويتهم الوطنية والثقافية، ويتمتعون بالمساواة الكاملة في الحقوق، وتصان فيها معتقداتهم الدينية والسياسية وكرامتهم الإنسانية، في ظل نظام ديمقراطي برلماني، يقوم على أساس حرية الرأي، وحرية تكوين الأحزاب ورعاية الأغلبية حقوق الأقلية واحترام الأقلية قرارات الأغلبية، وعلى العدل الاجتماعي والمساواة وعدم التمييز في الحقوق العامة على أساس العرق أو الدين أو اللون أو بين المرأة والرجل، في ظل دستور يؤمن سيادة القانون والقضاء المستقل، وعلى أساس الوفاء الكامل لتراث فلسطين الروحي والحضاري في التسامح والتعايش السمح بين الأديان عبر القرون.

إن دولة فلسطين دولة عربية، هي جزء لا يتجزأ من الأمة العربية؛ من تراثها وحضارتها، ومن طموحها الحاضر إلى تحقيق أهدافها في التحرر والتطور والديمقراطية والوحدة. وهي إذ تؤكد التزامها بميثاق جامعة الدول العربية، وإصرارها على تعزيز العمل العربي المشترك؛ تناشد أبناء أمتها مساعدتها على اكتمال ولادتها العملية، بحشد الطاقات وتكثيف الجهود لإنهاء الاحتلال الإسرائيلي.

وتعلن دولة فلسطين التزامها بمبادئ الأمم المتحدة وأهدافها، وبالإعلان العالمي لحقوق الإنسان، والتزامها كذلك بمبادئ عدم الانحياز وسياسته.

وإذ تعلن دولة فلسطين أنها دولة محبة للسلام؛ ملتزمة بمبادئ التعايش السلمي؛ فإنها ستعمل مع جميع الدول والشعوب من أجل تحقيق سلام دائم قائم على العدل واحترام الحقوق، تتفتح في ظله طاقات البشر على البناء، ويجري فيه التنافس على إبداع الحياة وعدم الخوف من الغد، فالغد لا يحمل غير الأمان لمن عدلوا أو ثابوا إلى العدل.

وفي سياق نضالها من أجل إحلال السلام على أرض المحبة والسلام، تهيب دولة فلسطين بالأمم المتحدة التي تتحمل مسؤولية خاصة تجاه الشعب العربي الفلسطيني ووطنه، وتهيب بشعوب العالم ودوله المحبة للسلام والحرية أن تعينها على تحقيق أهدافها، ووضع حد لمأساة شعبها، بتوفير الأمن له، وبالعمل على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية.

كما تعلم في هذا المجال، أنها تؤمن بتسوية المشاكل الدولية والإقليمية بالطرق السلمية؛ وفقاً لميثاق الأمم المتحدة وقراراتها، وأنها ترفض التهديد بالقوة أو العنف أو الإرهاب، أو باستعمالها ضد سلامة أراضيها واستقلالها السياسي، أو سلامة أراضي أي دولة أخرى، وذلك دون المساس بحقها الطبيعي في الدفاع عن أراضيها واستقلالها.

وفي هذا اليوم الخالد، في الخامس عشر من نوفمبر 1988، ونحن نقف على عتبة عهد جديد؛ ننحني إجلالاً وخشوعاً أمام أرواح شهدائنا، وشهداء الأمة العربية الذين أضاءوا بدمائهم الطاهرة شعلة هذا الفجر العنيد، واستشهدوا من أجل أن يحيا الوطن، ونرفع قلوبنا على أيدينا لنملأها بالنور القادم من وهج الانتفاضة المباركة، ومن ملحمة الصامدين في المخيمات وفي الشتات وفي المهاجر، ومن حملة لواء الحرية: أطفالنا وشيوخنا وشبابنا، أسرانا ومعتقلينا وجرحانا المرابطين على التراب المقدس، وفي كل مخيم وفي كل قرية وفي كل مدينة. والمرأة الفلسطينية الشجاعة حارسة بقائنا وحياتنا، وحارسة نارنا الدائمة، ونعاهد أرواح شهدائنا الأبرار، وجماهير شعبنا العربي الفلسطيني، وأمتنا العربية، وكل الأحرار والشرفاء في العالم، على مواصلة النضال من أجل جلاء الاحتلال، وترسيخ السيادة والاستقلال. إننا ندعو شعبنا العظيم إلى الالتفاف حول علمه الفلسطيني والاعتزاز به والدفاع عنه؛ ليظل أبداً رمزاً لحريتنا وكرامتنا في وطن سيبقي دائماً وطناً حراً لشعب من الأحرار.

فهرس الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
1	ملحق الاستبانة	115
2	ملحق المتغيرات الديمغرافية	120
3	ملحق حساب حجم العينة	121
4	ملحق قائمة المحكمين	122
5	كتاب تسهيل مهمة	123
6	وثيقة إعلان الاستقلال الفلسطيني	124

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
1.3	توزيع مجتمع الدراسة والعينة وفقاً لمتغير المحافظة	68
2.3	خصائص العينة الديمغرافية	68
3.3	نتائج التحليل العاملي في اتجاهات المواطنين	73
4.3	نتائج التحليل العاملي لفقرات مقياس معيقات دخول المرأة سلك القضاء	74
5.3	نتائج التحليل العاملي لفقرات مقياس سبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	75
6.3	نتائج معادلة الثبات كرونباخ ألفا لأداة الدراسة بأبعادها المختلفة	76
7.3	مفتاح المتوسطات الحسابية	77
1.4	الأعداد، والمتوسطات الحسابية، والانحرافات المعيارية والنسب المئوية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	79
2.4	المتوسطات الحسابية لمؤشرات اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية	79
3.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية لمعيقات دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية	81
4.4	الأعداد والمتوسطات الحسابية لسبل تعزيز دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني مرتبة حسب الأهمية	83
5.4	نتائج اختبارات ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الجنس	85
6.4	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني تعزى لمتغير الديانة	86
7.4	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير العلاقة بقوة العمل	87
8.4	نتائج اختبار ت (t.test) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير قطاع العمل	87
9.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	88
10.4	نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	89
11.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير الحالة الاجتماعية	89

رقم الجدول	عنوان الجدول	رقم الصفحة
12.4	نتائج اختبار التحليل التباين الأحادي (one way analysis of variance) للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي	90
13.4	نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي	91
14.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير المؤهل العلمي	91
15.4	نتائج اختبار تحليل التباين الأحادي للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	92
16.4	نتائج اختبار توكي (tukey test) للمقارنات الثنائية البعدية للفروق في اتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني، تعزى لمتغير مكان السكن	93
17.4	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لاتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	93
18.4	نتائج معامل الارتباط بيرسون (person correlation) للعلاقة بين متغير العمر واتجاهات المواطنين حول دخول المرأة سلك القضاء الفلسطيني	94

فهرس المحتويات

الموضوع	الصفحة
الإهداء	
الإقرار	أ
شكر وعرفان	ب
تعريفات	ج
ملخص الدراسة	و
الملخص باللغة الإنجليزية	ح
الفصل الأول: الخلفية العامة للدراسة	
1.1 المقدمة	1
2.1 مشكلة الدراسة	3
3.1 مبررات الدراسة	3
4.1 أهمية الدراسة	4
5.1 أهداف الدراسة	5
6.1 أسئلة الدراسة	6
7.1 فرضيات الدراسة	6
8.1 هيكلية الدراسة	7
الفصل الثاني: الإطار النظري والدراسات السابقة	
1.2 مقدمة	9
1.2.2لمحة تاريخية عن المرأة الفلسطينية	10
2.2.2 المرأة الفلسطينية والمشاركة في الحياة الاجتماعية	13
3.2.2 واقع مشاركة المرأة الفلسطينية في المجتمع الفلسطيني	14
4.2.2 أسباب ضعف مشاركة المرأة الفلسطينية في الحياة الاجتماعية	16
5.2.2 المرأة في القانون الفلسطيني	17
1.6.2.2 مفهوم تنمية المجتمع	20
3.6.2.2 أهمية دور المرأة في تنمية المجتمع	22
4.6.2.2 مساهمة المرأة في التنمية الاجتماعية والثقافية	23
7.2.2 نظرة الإسلام لمكانة المرأة الاجتماعية	24
8.2.2 مؤشرات حول المرأة الفلسطينية	25
3.2 القضاء الفلسطيني	28
1.3.2 القضاء	28

4.2 صنع القرار	39
1.4.2 مفهوم صنع القرار	39
2.4.2 خطوات صنع القرار	40
3.4.2 صفات وخصائص صانع القرار	40
4.4.2 العوامل المؤثرة في عملية صنع القرار	41
5.2 معيقات وصول المرأة إلى مراكز صنع القرار	42
5.2 الدراسات السابقة	47
1.5.2 الدراسات العربية	47
2.5.2 الدراسات الأجنبية	59
3.5.2 تعقيب على الدراسات السابقة	62
الفصل الثالث: إجراءات الدراسة	
1.3 مقدمة	67
2.3 منهج الدراسة	67
3.3 مجتمع الدراسة	67
4.3 عينة الدراسة	68
5.3 الخصائص الديمغرافية لعينة الدراسة	69
6.3 أسلوب وأداة جمع البيانات	71
1.6.3 صدق أداة الدراسة	72
3.2.6: ثبات أداة الدراسة	75
7.3 المعالجة الإحصائية للبيانات	76
الفصل الرابع: عرض النتائج ومناقشتها	
1.4 مقدمة	78
2.4 نتائج أسئلة الدراسة	79
3.4 نتائج فرضيات الدراسة	84
الفصل الخامس: النتائج والتوصيات	
1.5 مقدمة	95
2.5 ملخص نتائج الدراسة ومناقشتها	95
أولاً: ملخص النتائج المتعلقة بأسئلة الدراسة	99
ثانياً: ملخص النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة ومناقشتها	99
3.5 الاستنتاجات	102
4.5 التوصيات	104

الصادر والمراجع	106
المراجع العربية	106
المراجع الأجنبية	113
مراجع الانترنت	113
الملاحق	114
فهرس الملاحق	128
فهرس الجداول	129
فهرس المحتويات	131